الـمُفْرَدُ واَلـمُرَكَّبُ في كَلامِ اَلْعَرَبِ
بين المَنْطِقِ واللُّغَةِ

الدكتور عناية الله إبْلاغ
عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية قسم العقيدة والدعوة
بجامعة الكويت

إعداد محمد نور سويد

بحث مدعوم من جامعة الكويت
وحائز على درجة الامتياز من هيئة التحكيم.

الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ۜ(١) قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا(٢) ([1])، والصلاة والسلام على الرسول العربي ﷺ، الذي بعث للناس كافة؛ ليجعل لهم الحق مَنْهَجًا. تأدب بآداب القرآن؛ فأبان الحقائق بأساليب البيان، وأرشد الناس إلى ما فيه الصدق والإيقان، فغلب المؤمنون به على تقلبات الزمان، معتقدين بأن واجب المسلم التكلان، والابتعاد عن كل ما يوسوس به الشيطان، اللهم إلى الحق أرشدنا، وبالحق ثبتنا؛ لنلقاك بالإيمان وبعد:

فإن العلوم الآلية من: الصرف؛ والنحو؛ والمعاني؛ والبيان؛ والبديع؛ والمنطق، لها تاريخها الطويل في خدمة العلوم الاصالية (الأصلية): التفسير؛ والحديث؛ والفقه؛ وأصول الحديث؛ وأصول الفقه؛ وغيرها من العلوم التي لها صلة مباشرة بتحقيق القضايا الإسلامية .

وقد مرت على هذه العلوم الآلية قرون عديدة، تطورت وتحولت فيها كثيراً وهذا التطور يتمثل في:

١- تأليف كتب عديدة ألفها العلماء؛ من العرب؛ والعجم؛ وأتوا بقواعد من واقع اللغة السائدة لدى العرب، أومن اجتهاداتهم اللغوية؛ النابعة عن النصوص الأدبية في المدرستين المعروفتين: (البصرية والكوفية).

٢- اعتبار القرآن الكريم أصلاً أصيلاً في الموضوعات؛ التي حصل فيها الاختلاف بين علماء العلوم الآلية، واستندوا بها، مستدلين بأن القرآن الكريم كما

---

[1]) سورة الكهف.

هو المنبع الأول للأحكام الأصلية الإسلامية؛ فهو بلا شك منبع أصيل في قواعد اللغة وتطبيقاتها، إذ أن القرآن ينص: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ(٢) سورة يوسف. فهو عربي، ونحن نأخذ بما جاء فيه: حكماً؛ ولفظاً؛ ومعنىً؛ ولغة؛ وفصاحةً؛ وبلاغةً. مع ملاحظة أن ما أرشده القرآن الكريم وقال:

(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ(٢٣) سورة البقرة.

يدل دلالة واضحة على أن المشركين عاجزون عن الإتيان بمثل القرآن، مع كونهم سباقي زمانهم في الفصاحة والبلاغة.

وإن هذا العجز ظاهر بكل تأكيد من الآية الواقعة بعد الآية المذكورة، وهي: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ(٢٤) سورة البقرة.

وقد كرر الله تعالى هذا الإعجاز عدة مرات في القرآن الكريم؛ ليرشد العالم أجمع بأن القرآن من عند الله، وكما هو ثابت وحق بمفهومه ومحتواه فإنه يعجز العالم عن الإتيان بمثله، ولن يستطيعوا أبداً؛ أن يصلوا إلى هذه الدرجة في: الفصاحة؛ والبلاغة؛ حسب ما يدل عليه لفظ **(لن)** المفيد للتأبيد في هذه الآية وإن كان يفيد التوقيت في بعض المواضع كما في :

(فَلَنْ أَبْرَحَ الأرض حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أو يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُو خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (٨٠) سورة يوسف.

٣- التوجه إلى فهم معاني الآيات القرآنية: بحل ألفاظها؛ وإعراب جملها؛ وبيان ما يحتويه نظم القرآن الكريم؛ من نكات بلاغية؛ وإشارات فنية؛ مع الدقة في تفسير القرآن الكريم؛ خارجاً عما يعتبر جافاً؛ بتحليل ألفاظه؛ وإعراب جمله؛ بل بالتدقيق العلمي؛ في تجليات هدايات القرآن الكريم؛ وبيان حكمة الله؛ فيما

شرع للناس في هذا القرآن؛ على وجه يجذب الأرواح، ويدفع النفوس إلى الاهتداء بهدي الله.

روي أن رجلاً أتى ابن عمر -رضي الله عنهما- يسأله عن: الرَّتْقِ؛ والفَتْقِ الواردين في قول الله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأرض كَانَتَا **رَتْقًا** فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ (٣٠) سورة الأنبياء.

فقال: اذهب إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- ثم تعال فأخبرني، فذهب إليه وسأله، فأجاب: إن السموات كانت **رتقاً** لا تمطر، والأرض كانت **رتقاً** لا تنبت، ففتق هذه بالمطر؛ وهذه بالنبات؛ فرجع إلى ابن عمر -رضي الله عنهما- فأخبره فقال: قد كنت أقول: ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن!، فالآن قد علمت أنه أوتي علماً) ([٢]).

وبذلك نتأكد ببراعة الأسلوب القرآني في كل الجهات اللغوية والبلاغية، ولا يكون من المبالغة القول: بأن القرآن أمات الفوضى في العربية، وأضعفها لقانون بياني ثابت ([٣]).

إن القرآن الكريم جمع مختلف صور البيان العربي، وأتى بها على نحو معجز جداً، وعلى أهل اللغة التعمق في الآيات القرآنية، وأسلوب النثر في هذا الكتاب: (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢) سورة فصلت.

وعلى طريق المثال سورة الكوثر؛ وغيرها من السور مثل: فصلت؛ ومحمد؛ وغيرها من السور؛ تجعلنا معتقدين أن القرآن الكريم معجز بكل نواحيه

---

[٢]) انظر القصة في تفسير ابن كثير للآية.

[٣]) انظر تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ص ١١١.

ومنها النثر.

٤- تأليف كتب لغوية؛ تهدف إلى بيان جذور الكلمات؛ من ناحية الاستعمال اللغوي ثم بيان مواقعها من علم الصرف؛ لمعرفة كونها: جامدة؛ أو مشتقة، وبيان بعض صيغ اشتقاقها من: الماضي؛ والمضارع؛ واسم الفاعل؛ وغيرها من الصيغ إذا كانت مشتقة، ولم يكتف بهذا القدر؛ بل ذكر موارد استعمالها في القرآن الكريم، والحديث النبوي، وفي الأدب العربي؛ نظماً ونثراً؛ كما ذكر بعض القواعد النحوية أيضاً؛ للوصول إلى معرفة أصل الكلمة؛ ومأخذها؛ واستعمالاتها في الجمل؛ وما إلى ذلك.

إن هذا التطور تسبب في إقبال المهتمين باللغة العربية؛ على دراستها بكل جوانبها؛ فتركوا الكتب التي تذكر المعنى اللغوي للكلمة؛ وتترك الموضوعات المرتبطة بعلمي الصرف والنحو اِرْتِبَاطًا ضرورياً.

ومن الذين قاموا بهذا التطور المثبت اللغوي ابن منظور الإفريقي مؤلف كتاب: (لسان العرب) فإنه يقول في مقدمة كتابه:

إن الله تعالى قد كرم الإنسان؛ وفضله بالنطق على سائر الحيوان؛ وشرف هذا اللسان العربي بالبيان على كل لسان، وكفاه شرفاً أنه به نزل القرآن، وأنه لغة أهل الجنان.

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي؛ والقرآن عربي؛ وكلام أهل الجنة عربي) ([٤]).

---

[٤]) ذكره ابن عساكر في ترجمة زهير بن محمد بن يعقوب. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: رواه الطبراني في معجمه الكبير والأوسط، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في الشعب، وتمام في فوائده، وآخرون كلهم من حديث العلاء بن عمرو الحنفي، حدثنا يحيى

وإني لم أزل مشغوفاً بمطالعة كتب اللغات، والاطلاع على تصانيفها، وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: **إما** من أحسن جمعه، فإنه لم يحسن وضعه، **وإما** من أجاد وضعه؛ فإنه لم يُجْد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع.

ولم أجد في كتب اللغة أجمل من (تهذيب اللغة) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من (المحكم) لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْده الأندلسي –رحمهما الله– وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق ..... غير أن كلاً منهما مطلب عسر المهلك، ومنهل وعر المسلك، وكأن واضعه شرع للناس مورداً عذباً، وجلاهم عنه ... وقصد أن يعرب فأعجم) انتهى.

وبعد أن ذكر ابن منظور الأدلة على ما يقول، يواصل كلامه حول المؤلفات التي قبله بقوله:

(وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب؛ وتخليط التفصيل والتبويب، وقد رأيت أبا سفر إسماعيل بن حماد الجوهري؛ قد أحسن ترتيب مختصره، وشهره بسهولة وضعه ...)، ثم يقول: (وهو مع ذلك صَحَّفَ؛ وحَرَّفَ؛ وجَزَفَ فيما صَرَّفَ).

وبعد ذكر ما يرتبط بالكتاب المذكور يقول عن كتابه: (لسان العرب):

(رتبتُه ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول، وقصدتُ توشيحه بجليل

بن يزيد الأشعري، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس ﷺ وابن يزيد والراوي عنهما ضعيفان، وقد تفردا به كما قال الطبراني والبيهقي...ثم قال السخاوي: ولكن لحديث ابن عباس شاهد رواه الطبراني أيضاً في معجمه الأوسط، من رواية شبل بن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً: (أنا عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي) وهو مع ضعفه أيضاً أصح من حديث ابن عباس...ثم قال السخاوي: وفي حب العرب أحاديث كثيرة أفردها بالتأليف العراقي.

الأخبار؛ وجميل الآثار، مضافاً إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم، والكلام على معجزات الذكر الحكيم؛ ليتحلى بترصيع دررها عقده، ويتكون على مدار الآيات والأخبار والآثار والأمثال والأشعار حله وعقده، فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري قد جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حد الغاية، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها، ولا راعى زائد حروفها من أصلها، فوضعت كلا منها في مكانها، وأظهرته مع برهانه، فجاء هذا الكتاب بحمد الله واضح المنهج سهل السلوك) (٥).

وبعد ما يذكر ابن منظور ميزة كتابه، يدعوا الله العلي الكبير؛ أن لا يصبح مثل غيره: مطروحاً؛ ومتروكاً؛ ويعترف بأنه لم يأت إلا بشيء جديد في: التهذيب؛ والترتيب؛ ولم يصل إلى حد الدعوى بأن يقول:

(شافهت؛ أو سمعت؛ أو فعلت؛ أو صنعت؛ أو شددت؛ أو رحلت؛ أو نقلت عن العرب العرباء؛ أو حملت، فكل هذه اَلدَّعَاوِي لم يترك فيه الأزهري؛ وابن سيده لقائل مقالاً، ولم يخليا لأحد مجالاً).

كان ابن منظور يعيش في القرن السابع اَلْهِجْرِيّ إذ ولد عام ٦٣٠ ومات عام ٧١١ ويقول عنه أحمد فارس مُعَلَّقًا على كتابه:

(وبالجملة فهو كتاب: لغة؛ ونحو؛ وصرف؛ وفقه؛ وأدب؛ وشرح للحديث الشريف؛ وتفسير للقرآن الكريم.

ويروي ما ذكر ابن هذا المؤلف قطب الدين فيقول عن والده: (إنه ترك بخطه خمس مئة مجلدة).

وَأَيْضًا يذكر هذا المعلق فيما يتعلق بمذهبه هذا القول: كان عنده تشيع

---

٥) لسان العرب ج١ ص٨.

بلا رفض) ([6]).

إن الاهتمام بعلم اللغة، والإتيان بالأمثلة من القرآن الكريم؛ والأحاديث النبوية؛ وكلام الشعراء والأدباء المعروفين؛ يجعل قواعد اللغة العربية في حالة يقبلها الطالب المهتم بكل حب واطلاع من جهة، ويرسلها إلى القوة الحافظة التي أودع الله تعالى في دماغه، مع الاستشهاد من جهة أخرى بحيث لا يطرأ عليها الذهول بالسهولة، إذ قد أثبت الباحثون أن الذهن يتوجه إلى اليقينيات، وما هو أقرب إليها من الظنيات الغالبة القريبة إلى اليقين؛ أكثر من القضايا التي دونها.

وَأَيْضًا إن القضايا اللغوية التي تذكر فيها أدلة القواعد أو كما يقال: فلسفة القواعد، فإن التعامل الذهني معها؛ في كيفية القبول؛ يغاير عما لا توجد فيها أدلة القواعد وفلسفتها، وعلى طريق المثال:

إذا ذكرنا قاعدة: (كل فاعل مرفوع) كقاعدة جافة من غير ذكر دليلها، فإن القاعدة تطرح لدى السامع كقاعدة سماعية محضة، وإذا ذكرنا الدليل بالطريق الآتي:

إن الرفع ثقيل على اللسان، والفاعل قليل في الجملات الفعلية، والنصب خفيف على اللسان، والمفاعيل كثيرة، فأعطي الثقيل للقليل، والخفيف للكثير، رعاية للتعادل، وعند ذكر هذا الدليل؛ يكون الإقبال على قبول هذه القاعدة؛ عن الاقتناع الخارج عن التقليد المحض.

وإذا سأل الشخص المطلوب معرفته بالقاعدة ويقول: لماذا الفاعل قليل والمفعول كثير؟

---

[6]) لسان العرب ج١ ص٤.

وما معنى القلة والكثرة هنا؟ وهل وصل شارح القاعدة إلى عَدِّ كل ما وقع فاعلاً في العالم؟ وهل هذا ممكن؟.

والجواب بكل بساطة: إن القلة والكثرة نظراً إلى كل جملة فعلية؛ فإن الأفعال سواء كانت متعدية إلى المفعول؛ أو غير متعدية، يحتاج إلى الفاعل، ولا يوجد في كلام العرب فعل بلا فاعل، وأما المفعول فيحتاج إليه في الأفعال المتعدية فحسب، وأما الأفعال اللازمة التي لا تطلب المفعول؛ فإنها تتم بالفاعل؛ ولا حاجة لها إلى المفعول، وهذا هو وجه التسمية في المتعدي واللازم، إذ الفعل المتعدي يتعدى: أي يتجاوز من الفاعل إلى المفعول، والفعل اللازم يبقى لازماً مع الفاعل، والتطبيق في المثال:

فإن فعل (ضَرَبَ) وأمثاله لا يتم معناه إلا بذكر المفعول، وأما فعل: (ذَهَبَ؛ وجاءَ؛ وماتَ) وأمثالها يتم بالفاعل، ولا يبقى في فهم معناه محتاجاً إلى المفعول؛ إلا بالمفعول بواسطة حرف الجر؛ الذي يغير معناه من اللازم إلى المتعدي، فإن جملة: (ذهب به) غير (ذهب) إذ بهذه التعدية يصير (ذَهَبَ) بمعنى (اِذْهَبْ) أي يصير الفعل اللازم مُتَعَدِّيًا.

وأما كون المفاعيل كثيرة فلأنها خمسة أنواع: المفعول به؛ المفعول المطلق؛ المفعول له؛ المفعول معه؛ المفعول فيه، ومن الممكن أن تكون الجملة مشتملة على عدة مفاعيل، ولكن لا يمكن تعدد الفاعل بأي وجه وإذا قلنا: (ذهبَ زيدٌ وعمرو) فهذا لا يعتبر تعدد الفاعل في جملة واحدة، بل تعدد الفاعل بطريق العطف، وهو يرجع إلى القول: (ذهب زيد وذهب عمرو).

وأما في المفعول فنجد أن المفعول يتكثر في الجملة الواحدة، من غير اَلْإِرْجَاع إلى جملتين أو جمل مثل:

(ضرب زيدٌ عمروا يومَ الجمعةِ أمامَ الناسِ ضَرْبًا شَدِيدًا) وحينما نعرب

الجملة نقول:

(ضرب) فعل ماض، (زيد) فاعله، و(عمروا) مفعول به، و(يوم الجمعة) مفعول فيه الزماني، و(أمام الناس) مفعول فيه المكاني، و(ضَرْبًا شَدِيدًا) مفعول مطلق لبيان نوع الضرب، وحينذاك يكون لدى الطالب ولدى كل مهتم بأخذ القواعد اللغوية اِقْتِنَاعًا تَامًّا، من ناحية استنادها إلى الدليل.

وقد أدرك العلماء الأعلام أهمية قواعد اللغة العربية إذا كانت متعددة الجوانب، ويذكر فيها ما يرتبط بهذه القواعد تَطْبِيقًا، ومن هؤلاء العلماء العالم المعروف (جلال الدين السيوطي) إذ يقول في مدح (ابن منظور) صاحب كتاب (لسان العرب):

(محمد بن مكرم بن علي وقيل رضوان بن أحمد أبي القاسم بن حبقة بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل: صاحب لسان العرب في اللغة، الذي جمع فيه بين: التهذيب؛ والمحكم؛ والصحاح؛ وحواشيه؛ والجمهرة؛ والنهاية، ولد في المحرم سنة ٦٣٠ وسمع من ابن المُنَيِّر وغيره، وجمع، وعُمِّرَ، وحَدَّث، واختصر كثيراً من كتب الأدب المطولة: كالأغاني؛ والعقد؛ والذخيرة؛ ومفردات ابن البيطار؛ ونُقل: إن مختصراته خمسمائة مجلد.

وكان صدراً رئيساً فاضلاً في الأدب، مليح الإنشاء، **روى عنه**: السبكي؛ والذهبي وقال: تفرد بالغوالي، وكان عارفاً: بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة واختصر تاريخ دمشق في نحو ربعه، وعنده تشيع بلا رفض، مات في شعبان سنة ٧١١) ([٧]).

---

[٧]) لسان العرب ج١ ص٤، ولا بد أن نشير أن عبارة عنده تشيع بلا رفض لا تعني أنه كان من فئة الشيعة ضد السنة، وإنما هذه العبارة وردت عن الأوائل تعني أنه يناصر علياً

وبعد مئات من السنين من دور ابن منظور؛ الذي أدرك تأليف كتب عديدة في اللغة وقواعدها، وبعد هذه القرون العديدة؛ يوجد كتاب (المعجم الوسيط) يؤلفه عدد من العلماء ويقوم بإخراجه ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ورد في هذا الكتاب ما يلي:

(المعجم العربي القديم على غزارة مادته، وتنوع أساليبه، أضحى لا يواجه تماماً حاجة العصر ومقتضياته، ففي شروحه غموض، وفي بعض تاريخه خطأ، وفي تبويبه لبس، وأبى أصحاب المعاجم إلا أن يقفوا باللغة عند حدود زمانية ومكانية ضيقة، ففقدت كثيراً من معالم الحياة والتطور). ([٨]).

إن ما ذكر في هذا الكتاب؛ مع وجود المبالغة في بعض مطالبها؛ من غموض الشرح؛ وفقدان معالم الحياة والتطور؛ فإنه دليل واضح على أن اهتمام أهل اللغة لا يتوقف عند حد معين، وإن الاستفادة من أنوار هذا العالم، والتنويع في طريق التأليف والبحث مستمرة.

وبعد هذه المقدمة أقول:

لقد خصصت بحثي حول: **(المفرد والمركب في كلام العرب بين المنطق واللغة)** في تحقيق لغوي يحتاج إليه في هذا العصر؛ بل وفي كل عصر؛ حتى نعلم عن طريقه الفروق الأساسية في الاصطلاحات، ونجعل المفرد والمركب كنموذج من هذه الفروق.

وبذلك يعتبر البحث: ضرورياً ونافعاً وجديداً، بالصيغة التي أتيت بها، إذ لم يفرز إلى عصرنا هذا باب؛ أو فصل؛ يذكر فيه الاختلاف حول المفرد

ضد معاوية رضي الله عنهما، وليست تعني أنه كان يفضلهما على الشيخين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. انظر مقدمة ابن حجر العسقلاني لكتابه (لسان الميزان).

[٨]) المعجم الوسيط تأليف عدد من العلماء مقدمة د/ ابراهيم مذكور ج١ ص٥.

والمركب صراحة، ومن غير الغموض، وما ذكر في هذا الموضوع لا يتجاوز قدر الذكر الضروري، والضمني ذكراً تبعياً لا يلتفت إليه كثيراً، **ورتبت البحث على مقدمة وثلاثة أبواب:**

أما المقدمة:

فتشتمل على قبول أن علم قواعد اللغة العربية تطورت وتنوعت طوال قرون عديدة (كما وضحنا) وإن بعض قواعدها يحتاج إلى الدقة والتوجه، أكثر مما وصل الباحثون إليه.

إن البحث حول المفرد والمركب؛ يحتاج إلى ذكر أكثر ما ورد في هذا الموضوع: في كتب الصرف؛ والنحو؛ والمنطق؛ ليكون القارئ وارداً فاهماً في أول الأمر، ولا يبقى لديه أي غموض، ونذكر على سبيل المثال:

إن علم المنطق يجعل فعل (يَمْشِي) –المضارع الغائب المذكر– مفرداً، وفعلي: (تَمْشِي) – المضارع المخاطب المذكر– و(أَمْشِي) –المضارع المتكلم المفرد– **مركباً.**

وأما **علمي الصرف والنحو** فيجعلان الفعلين الأخيرين من جملة **المفردات، وهذا الفرق يتطلب سبق معرفة:**

١– **تعريف وغرض وموضوع علم المنطق:** لنستنبط منها هذا الفرق الكبير بينه وبين غيره من العلوم في عَدِّ (يَمْشِي) مفرداً، و(أَمْشي) و(تَمْشِي) وأمثالهما مركباً.

٢– **تعريف كل من علم الصرف والنحو والموضوع والغرض**، حتى نصل من خلالهما إلى هذا الفرق الدقيق؛ الذي يعتبر غريباً لدى البعض.

٣– **الفرق الدقيق بين الاتجاهين:** اتجاه المنطق من طرف، واتجاه الصرف والنحو من ناحية أخرى، وإن كان هذا الاتجاه يظهر من الوقوف على

تعريف وموضوع وغرض كل واحد من هذه العلوم، ولكن لغرابة هذا الفرق –إن لم نقل لصعوبة هذا الفرق– علينا البحث حول الفروق الأساسية بين الاتجاهين لنصل إلى ما نحن بصدده.

٤– ذكر عدد من القضايا المنطقية والقضايا اللغوية (الصرفية والنحوية): لتوضيح أن هذا الاختلاف في صيغة: (يَمْشِي) من طرف، وصيغتي: (تَمْشِي) و(أَمْشِي) من طرف آخر، ليس شكلياً، ومن باب الاختلاف اللفظي؛ بل اختلاف جوهري؛ نابع عما يرمي ويقصد كل علم في خدمة الثقافة البشرية وبالتالي في الوصول إلى الأهداف المرجوة في العلوم الآلية.

<u>أما الأبواب فهي ثلاثة:</u>

الباب الأول:

في بيان تعريف وموضوع وغرض كل علم من علم: الصرف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع، بحيث نصل عن هذا الطريق إلى معرفة الهدف الأساسي لكل من هذه العلوم الآلية، وندرك بها وجوه التقارب بينها ووجوه التباعد.

وأما الباب الثاني:

فيختص في إلقاء الضوء على أن وجوه الاختلاف من مقتضيات طبيعة تلك العلوم: أي إذا كان هناك فروقاً أساسية بين قضايا هذه العلوم؛ فهي تنبع عن الدقة في التعريف والموضوع والغرض، ولا تنبع عن البلبلة الفكرية كما يظهر من ظاهر الأمر.

وأما الباب الثالث:

أثر ذلك الاختلاف في بعض قضايا العقيدة:

وهو يبحث في أثر الاختلاف بين المنطق واللغة في المفرد والمركب في بعض القضايا العقدية، التي ترينا بوضوح أهمية الاعتناء بهذا المبحث، لما ينشأ من الاختلاف فيه، الاختلاف في فهم أسباب الاختلاف في القضايا العقدية.

وأما الخاتمة:

في بيان نتيجة البحث، وذكر الاقتراحات حول الاهتمام باللغة العربية في عصرنا هذا؛ اهتماماً يفوق على ما ندركه لدى بعض المتخصصين، وليحذف من قائمة القضايا اللغوية الاجتهادات اللغوية الحديثة التي تزيل دقة الفهم للغة العربية.

وفي الختام أطلب من الله التوفيق لي ولإخواني الزملاء، والقراء الكرام، لخدمة قواعد اللغة العربية والوصول إلى الدقائق اللغوية في العلوم الإسلامية، وإلى الاهتمام الكامل لنشر اللغة العربية الفصحى، وأسأل الله تعالى حسن القبول والختام، كما أشكر من ساعد وساهم في نشره، وأخص منهم بالشكر والتقدير المهندس الأخ محمد نور سويد، الذي لم يأل جهداً في هندسة الكتاب؛ هندسة فكرية مشوقة، وخرَّج كثيراً من مواضع الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية ([٩])، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكويت: ١٤١٩/٦/٧هـ - ١٩٩٨/١٠/٧م. **وكتبه: د. عناية الله إبلاغ.**

---

[٩]) كما يتوجه الباحث بالشكر الجزيل إلى إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على مشاركتها في تمويل طبع هذا الكتاب تحت رقم HB٠٠٢

الباب الأول

مقدمات في التعريفات

أولاً- تعريف علم المنطق وموضوعه وغرضه.

ثانياً- تعريف علم اللغة (النحووالصرف والبلاغة) وموضوعه وغرضه:

١- تعريف وموضوع وغرض علم النحو.

٢- تعريف وموضوع وغرض علم الصرف.

٣- تعريف وموضوع وغرض علم البلاغة:

آ- تعريف الفصاحة.

ب- تعريف فصاحة الكلام.

ج- تعريف بلاغة الكلام.

د- تعريف بلاغة المتكلم.

هـ- تعريف علم المعاني وموضوعه وغرضه.

و- تعريف علم البيان وموضوعه وغرضه.

ز- تعريف علم البديع وموضوعه وغرضه.

الباب الأول

مقدمات في التعريفات

أولاً- تعريف علم المنطق وموضوعه وغرضه:

آ- **تعريف علم المنطق:** هوآلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر (أو الخطأ الفكري).

والفكر: ترتيب أمور معلومة؛ لِلْتَأَدِّي إلى المجهول ([10]).

تحليل هذا التعريف:

علم المنطق آلة: أي وسيلة لخدمة العلوم الأخرى، وليس من العلوم الاصالية (الأصلية)، **قانونية:** منسوبة إلى القواعد الثابتة، **تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ الفكري:** أي إن قواعد هذا العلم تصون الفكر عن الخطأ، وليس الفكر بمعنى التفكر والتدبر؛ بل الفكر له تعريف خاص هو:

ترتيب أمور معلومة للتَأَدِّي إلى المجهول، ومثاله نحو:

القرآن كلام الله (صغرى القياس)،

وكلام الله محفوظ عن التغيير (كبرى القياس)،

وهذا الترتيب بحيث نجعل الصغرى -المقدمة الأولى- في الأول، والكبرى -المقدمة الثانية- **في الثاني يقال له الفكر**، لأننا رتبنا أموراً معلومة؛ لنأخذ منها النتيجة، وبحذف المكرر وصلنا إلى المجهول، وهو النتيجة: (القرآن

---

[10]) إن تعريف المنطق وتعريف الفكر الوارد في علم المنطق من النصوص المنطقية بحيث لا يقبل التغيير ولا أنسى ما حرفه البعض في تعريف الفكر وذكر :(لتؤدي) بدل: (لِلْتَأَدِّي)، فقلت له: العبارة المعروفة لدى أهل المنطق :(للتأدِّي) وهو صيغة المصدر وما ذكرتَ: (لتؤدي) فعل المضارع، والتعريفات ثابتة لفظاً ومعنىً ولا يمكن تغييرها.

محفوظ عن التغيير)، وهكذا في كل الاستدلالات العلمية نرتب المعلومات (أي نعمل عملية الفكر) لنصل إلى النتيجة.

ب- وأما موضوعه:

فهو المعقولات على مذهب، والمعلوم التصوري والتصديقي على مذهب آخر.

علماً بأن موضوع كل علم ما، يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، **وفي هذا العلم يبحث:**

- **عن الأمور العقلية،**
- **وعن التصورات:** الأمور التي لا حكم فيها،
- **وعن التصديقات:** القضايا التي فيها حكم،
- **وإثبات العوارض الذاتية لها.**

مثلاً حينما نقول: القضية إما حملية أو شرطية، فقد أثبتنا تقسيم القضية إلى الحملية والشرطية وهذا التقسيم عارض ذاتي للقضية.

ج- وأما الغرض:

فهو عبارة عن صيانة الذهن عن الخطأ في الفكر؛ أي عن الخطأ في ترتيب أمور معلومة للوصول إلى المجهول.

ثانياً: تعريف وموضوع وغرض علوم اللغة:

١- تعريف وموضوع وغرض علم النحو:

آ- **تعريف علم النحو:** علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث: (الاسم والفعل والحرف)، من حيث الإعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع البعض.

١ً- تحليل التعريف:

علم النحو عبارة عن معرفة قواعد في اللغة العربية، وهذه الأصول والقواعد تقوم بوظيفة خاصة، ألا وهي صيانة أواخر: الاسم والفعل والحرف عن الخطأ، بحيث نعرف بهذه القواعد؛ الحالة التي يتصف بها آخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء وكيفية تركيب بعض الكلمات مع البعض.

٢ً – المثال:

حينما عرفنا قاعدة: كل فاعل مرفوع، فعندما نتلفظ بجملة: (ضَرَبَ زيدٌ) نعطي لآخر زيد وهو حرف الدال حركة الرفع، وأيضاً نجرى التنوين وهو المسمى بتنوين التمكن أو تنوين الصرف. كما نعطي للباء في فعل: (ضربَ) حركة الفتح تطبيقاً لقاعدة: (الفعل الماضي يكون مبنياً على الفتح).

٢–الفروق الأساسية بين النحو والمنطق:

إن المنطق لا علاقة له بآخر الكلمة: هل مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ ولكن ينظر إلى ترتيب المعلومات، وإلى ما يحتويه الكلام، وحينما نقول: (ضربَ زيدٌ) المنطق يعتبره صحيحاً؛ من ناحية كونه: كلاماً؛ تاماً؛ مفيداً للمعنى، ويعتبره جملة تامة يصح السكوت عليها؛ مع التطلع إلى جملة أخرى ليوصل إلى المجهول التصديقي.

وإذا توقف القائل واكتفى بهذا القول، فإن المنطق يحكم بصحة الجملة، ولا يحكم بصحة التفكير؛ لأن التفكير لم يأت بعد، **إذ التفكير في التصديقات عبارة:** عن ترتيب أمور معلومة للوصول إلى مطلوب مفيد، **والأمور المعلومة عبارة:** عن قضايا، **وترتيبها عبارة:** عن ضم بعضها مع البعض ضم الصغرى مع الكبرى في القضية الحملية، وضم التالي إلى النتيجة في القضية الشرطية، وما دام الكلام وحده، والجملة وحدها من غير أن تنضم إليها جملة أخرى، لا يأتي الترتيب في التصديقات، وبالتالي لا يتحقق الفكر الذي عرفناه بأنه: ترتيب

أمور معلومة للتأدي إلى المجهول.

٣- وأما موضوع علم النحو:

فعبارة عن **الكلمة والكلام**. وقد ذكرنا من قبل أن موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وإذا تتبعنا في القضايا النحوية؛ فإنه لا توجد أية قضية خارجة عن إثبات عارض للكلمة أو الكلام، وبذلك يصح أن **نحكم حكماً كلياً بأنه:** لا توجد أية قاعدة في علم النحو إلا وفيها إثبات العوارض الذاتية للكلمة أو الكلام، أو لنوع من الكلمة والكلام.

- **فمثلاً: تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني.**

يرجع إلى قضية: الاسم معرب ومبني.

فالاسم مبتدأ، ومعرب ومبني معطوف ومعطوف عليه خبره، وقد أثبتنا في هذه القضية وفي هذه الجملة الاسمية: الإعراب والبناء للاسم، وهما من عوارض الاسم، والاسم نوع من الكلمة، فيرجع إلى أن هذه القضية فيها:

- إثبات العوارض الذاتية لنوع من الكلمة،؛ وهو الاسم.
- وطبق عليها القاعدة القائلة: موضوع كل علم ما، يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

مثال آخر يكون الموضوع في القضية وبعبارة أخرى المبتدأ في الجملة نوع من الكلام:

الجملة إما: اسمية أو فعلية.

فإن فيها إثبات تقسيم الجملة إلى نوعين، ويرجع إلى إثبات العارض الذاتي للجملة؛ وهو التقسيم إلى قسمين، والجملة هي الكلام.

وحينما نقول: الجملة الخبرية تحتاج إلى الواقع الذي يخبر عنه؛ وهو المحكي عنه، فإننا أثبتنا الحكم، وهو الحاجة إلى المحكي عنه للجملة الخبرية،

وهو نوع من الكلام؛ فيرجع إلى الكلام، ويرجع إلى تحقيق أن كل قاعدة نحوية، وكل ما يبحث في علم النحو، لا يخرج من كونها مشعرة عن إثبات عوارض موضوع العلم؛ لنفس هذا الموضوع أو لنوع من أنواعه.

ج- وأما غرض علم النحو:

فهو بعد معرفة تعريفه وموضوعه يكون واضحاً، ويلخص في:

صيانة الكلام عن الخطأ اللفظي: فهو يقوم بالصيانة اللفظية فقط، ولا دخل له بالصيانة الفكرية، أي الصيانة في الترتيب، إذ إن هذه الصيانة وهذه المحافظة من وظائف علم المنطق.

وكأن علم النحو تكفل بشيء، وعلم المنطق بشيء آخر، لأداء المقصود، وللوصول إلى ما يريده الإنسان من إثبات الشيء للشيء، وإثبات الوصف للذات.

وبهذا الطريق نميز بين وظائف العلوم، ونطبق ما ذكره العلماء الأعلام بأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات.

وإذا لم يكن الموضوع واضحاً، ولم تكن جهة البحث دقيقة، يختلط الأمر، وعلى سبيل المثال:

الإنسان: هو موضوع علم الطب، وفي نفس الوقت هو موضوع علم الفقه، ولكن لجهتين مختلفتين؛ فإن الإنسان ببدنه وجسده موضوع علم الطب، لأن الطب يبحث عما يتعلق بمرض البدن وصحته، فهويبحث عن الإنسان من هذه الناحية، فيكون موضوع علم الطب: بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض، والقضايا الطبية كلها ترتبط بإثبات العوارض الذاتية لبدن الإنسان.

ويكون موضوع علم الفقه: الإنسان من حيث فعله، فيكون الإنسان من حيث أعماله وأفعاله موضوع البحث في علم الفقه.

وحينما نقول: الصلاة واجبة؛ كقضية فقهية، فقد أثبتنا الوجوب لنوع من فعل العبد؛ وهوالصلاة، وبذلك صار الإنسان موضوعاً لعلم الفقه من جهة أخرى؛ غير الجهة التي يبحث في علم الطب.

ويكون في محله أن نذكر الإشارة الدقيقة في كلام بعض المفسرين في تفسير قول الله تعالى: (**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ** الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ...(٣) سورة المائدة.

(**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ** أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ..(٢٣) سورة النساء.

فإنهم ذكروا في الآية الأولى **أي أكلها**، وفي الثانية **أي نكاحها**، والباعث على هذا التفسير هو أن الحل والحرمة من صفات فعل الإنسان المكلف؛ فلا يرتبط بالذات، فلا يصح القول: إن الميتة ذاتها حرام، بل نقول: إن الميتة نجسة، حتى يكون الحكم على الذات صحيحاً، وهكذا في نكاح المحارم؛ فلا يمكن القول: بأنه حرمت عليكم أمهاتكم أي ذات الأمهات؛ بل نقول: حرمت عليكم نكاح الأمهات؛ لأن الحل والحرمة من صفات فعل المكلف، وليس من صفات الذوات، والمحرمات في الآية الثانية ذوات، كما أن الميتة وغيرها في الآية الأولى ذوات، والحل والحرمة لا تكون صفة للذات، فيحتاج إلى هذا التقدير الذي يرجع إلى إسناد الشيء إلى غير ما هوله.

وبعبارة أخرى: تأويل الكلام إلى التقدير، ويكون الأصل حرم عليكم أكل الميتة، ونكاح الأمهات، وواضح أن الأكل والنكاح من أفعال الإنسان المكلف، فدخل هذا الحكم تحت القاعدة المعروفة:

إن الحل والحرمة لا تتعلق بالذوات؛ بل تتعلق بفعل المكلف مباشرة، وعن طريقه ترجع إلى الذوات بالتأويل.

٢- تعريف وموضوع وغرض علم الصرف أوعلم الاشتقاق:

آ- **التعريف:** علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكَلِم([11])؛ التي ليست بإعراب.

ب- تحليل التعريف:

- **المراد من الأصول:** القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً: كل واوأوياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً).

- **والمراد بأبنية الكَلِم:** وزنها وصفتها وهيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فـ (رجل) مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عضد، وهي كونها على ثلاثة أحرف: أولها مفتوح، وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبرحركته وسكونه في بناء الكلمة، فـ (رجلٌ) برفع اللام و(رجلاً) بنصبها، و(رجلٍ) بجرها على بناء واحد.

- **وأما الرفع والنصب والجر:** فيقوم بأحوالها علم النحوالذي يتعلق بآخر الكلمة، ولا علاقة له بأصل البناء.

وهذه الاستقلالية في وظيفة علم الصرف، طريقة بعض العلماء المتأخرين الذين جعلوا النظر في بناء الكلمة من وظيفة علم الاشتقاق والصرف، والنظر في آخر الكلمة من متطلبات علم النحو، وأما بعض العلماء المتقدمين؛ فإنهم يطلقون النحوعلى ما يشمل الصرف، وبذلك يعرفون النحو: **بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً**، أوالنحو: **علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.**

وعلى تعريف بعض علماء المتقدمين يكون الصرف قسماً من النحو،

---

[11]) الكلم جمع الكلمة.

وعلى مذهب بعض المتأخرين يكون قسيماً له.

ب- وأما موضوع علم الصرف: فعبارةعن الكلمات من حيث بنائها -أي صياغتها-.

ج- وأما الغرض منه: فهويلخص في معرفة تحويل الكلمة الواحدة إلى أبنية مختلفة ؛لضروب من المعاني؛ لا تحصل إلا بذلك التحويل، **كتحويل المصدر إلى:** الماضي؛ والمضارع؛ واسم الفاعل؛ واسم المفعول؛ والصفة المشبهة بالفعل؛ واسم التفضيل؛ واسم الزمان؛ واسم المكان؛ والآلة، **وكالتحويل إلى:** التثنية؛ والجمع؛ والتصغير؛ والنسب؛ **وغيرها من الأحوال مثلاً:** الزيادة والحذف؛ والإعلال؛ والإبدال؛ والتخفيف؛ والإدغام وغيرها.

٣- تعريف وموضوع وغرض علم البلاغة (المعاني والبيان والبديع):

ونظراً إلى تقسيم هذا العلم إلى ثلاثة أقسام كلها مرتبطة بتعريفي الفصاحة والبلاغة علينا أن نذكرهما ثم ننقل إلى تعريف كل قسم.

وعلماء البلاغة لم يجعلوا لكل من الفصاحة والبلاغة تعريفاً عاماً جامعاً يشمل كل أنواعها؛ بل قسموهما أولاًً، ثم ذكروا التعريف لكل قسم.

والسبب في ذلك عدم وجود تعريف جامع للفصاحة يشمل فصاحة الكلمة والكلام والمتكلم.

وتعريف جامع للبلاغة يشمل بلاغة الكلام والمتكلم.

علماً بأن البلاغة لا يوصف بها الكلمة الواحدة، واللفظ المفرد؛ لأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.

ونظراً لاعتبار المطابقة في تعريف البلاغة تخرج عنها الكلمة التي لا توصف بأنها مطابقة لمقتضى الحال أوغير مطابقة له، لأن المطابقة وضدها

من صفات الجملة لا من صفات المفرد، ونظير هذا التقسيم قبل التعريف ما عمله النحويون في تعريف المستثنى، فإنهم قسموا المستثنى أولاً إلى المتصل والمنفصل، ثم عرفوا كل واحد منهما على حدة؛ لعدم وجود تعريف جامع بين القسمين.

ولذلك يقول علماء البلاغة:

آ- **في تعريف الفصاحة**: إن الفصاحة يوصف بها: **المفرد**؛ **والكلام**؛ **والمتكلم**. **وفي البلاغة** يوصف بها **الأخيران** فقط ([12]).

١- **ثم يذكرون فصاحة المفرد -الكلمة-**: بأنها عبارة عن خلوص المفرد عن تنافرالحروف؛ والغرابة؛ ومخالفة القياس اللغوي؛ ويذكرون للكلمات التي لا تعتبر فصيحة نحو:

- **كلمة (مستشزرات)** في قول الشاعر:

غدائره **مستشزرات** إلى العلى   تضل العقاص في مثنى ومرسل

مثالاً لتنافر الحروف.

- **وكلمة: (مسرجاً)** في قول الشاعر:

ومقلة وحاجباً مزججاً   وفاحماً ومرسناً **مسرجاً**

مثالاً للغرابة؛ علماً بأن الغرابة في كلمة: (مسرجاً) من ناحية أنه لا يعرف المقصود منه: هل بمعنى السيف السريجي في الدقة والاستواء؟!، أوكالسراج في البريق واللمعان؟!.

- **وكلمة (الأجلل)** في قول الشاعر:

الحمد لله العلي **الأجلل**

---

[12]) مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح طبع باكستان ص ١٣.

مخالفة للقياس اللغوي المقتضي للإدغام، فذكر أجلل بدلاً عن الأجلِّ ([١٣]).

ب- ويذكرون في تعريف فصاحة الكلام:

بأنه عبارة عن: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد، ويذكرون لكل منها مثالاً.

واعتبار علماء البلاغة الاحتراز عن تنافر الكلمات في تعريف فصاحة الكلام، وعن تنافر الحروف في تعريف فصاحة الكلمة، لأن الحروف للكلمة بمثابة الكلمات للكلام، لأن الأجزاء الأولية للكلمة هي: الحروف، وللكلام هي: الكلمات.

ج- وأما تعريف بلاغة الكلام:

فهومطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته.

وصرحوا بأن مقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة فالكلام المطابق، كلام موافق لكل حال تقتضيه ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام.

د- وعرفوا بلاغة المتكلم بما يلي:

ملكة يقتدر بها تأليف كلام بليغ ([١٤]).

وبعد معرفة الفصاحة والبلاغة، نرجع إلى تعريف كل من علوم: المعاني والبيان والبديع والنظر إلى كل واحد، كعلم مستقل يتركب منه علم البلاغة.

هـ- تعريف علم المعاني:

علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

---

[١٣]) نفس المصدر السابق ص ١٧.

[١٤]) المصدر السابق ص ٣٠.

- **وموضوعه:** الكلام من حيث دلالته على المقصود من غير إبهام مخل.

- **والغرض منه:** تادية المعنى المراد الموافق لمقتضى الحال.

و- تعريف علم البيان:

علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

- **وموضوعه:** الكلام من حيث دلالته على المقصود بعيدا عن التعقيد المعنوي .

- **والغرض منه:** معرفة التعقيد المعنوي والكلام الخالى عنه.

ز- تعريف علم البديع:

علم يعرف به وجوه التحسين في الكلام المطابق لمقتضى الحال.

- **وموضوعه:** المحسنات البديعية في الكلام المطابق لمقتضى الحال.

- **والغرض منه:** معرفة وجوه التحسين في الكلام المطابق لمقتضى الحال (١٥).

وما ذكرناه من الفروق الأساسية بين هذه العلوم: المعاني والبيان والبديع، من حيث التعريف والموضوع والغرض فهويرجع إلى ما ذكره السكاكي في (مفتاح العلوم)، ونجد جنب هذه التعريفات تعريفات أخرى لدى عدد من علماء البلاغة فعند بعضهم تسمية الجميع علم البيان، والبعض الآخريسمى الأول علم المعاني، والأخيرين (البيان والبديع) علم البيان، والبعض يميل إلى تسمية هذه العلوم الثلاثة علم البديع، ولكل من هؤلاء القائلين أدلة لا نطيل الكلام بذكرها.

---

١٥) المصدر السابق ص ٣٣.

الباب الثاني
بيان اختلاف علماء المنطق واللغة
في المفرد والمركب.

أولاً- أسباب الاختلاف بين علماء اللغة والمنطق.

١- بسبب اختلاف التعريف بينهما.

٢- الاتجاهات الأربعة في الاختلاف.

٣- الاتجاهات الأربعة وأدلتها.

٤- الخلط بين علم الصرف وعلم النحوفي الدراسات اللغوية الحديثة.

٥- علاج المشاكل التي حدثت نظراً إلى هذا الخلط.

٦- حل مشكلة الخلط بين علمي النحووالصرف:

- النموذج الأول: تحليل ضرب زيد، وزيد ضَرَبَ.
- النوذج الثاني: الفرق بين الفاعل واسم الفاعل.

ثانياً- علم النحووالاتجاهات النحوية، وأبرز قواعد علم النحوفي المفرد والمركب:

١- علم النحووالاتجاهات اللغوية.

آ- تعريف علم النحو.

ب- معاني المفرد في علم النحو.

ج- المعاني اللغوية للنحو.

د- النظر الاجمالى لسير علم النحو:

هـ- موضوع علم النحو.

و- غرض علم النحو.

٢- استعمال المفرد والمركب في علم النحو:

آ- تعريف المفرد والمركب في علم النحو:

١ً- آثار التعريف:

- صفة اللفظ.

- صفة المعنى.

- النسبة بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه.

- النسبة بين اللفظ وكل من الكلام والكلم عموم وخصوص مطلق.

ب- إطلاق المفرد على ما يقابل المضاف وشبه المضاف.

ج- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المعرب.

د- إطلاق المفرد على ما يقابل الجملة، والكلام في تعريف المبتدأ والخبر.

هـ- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المبني.

و- إطلاق المفرد مقابل المثنى والمجموع.

ز- استعمال المفرد مقابل المثنى والمجموع.

ثالثاً- علم المنطق والاتجاهات المنطقية فيما يتعلق بالمفرد والمركب.

رابعاً- علم البلاغة والاتجاه البلاغي نحوالمفرد والمركب.

الباب الثاني
بيان اختلاف علماء المنطق واللغة
في المفرد والمركب.

أولاً- أسباب الاختلاف بين علماء اللغة والمنطق.

١- في بيان أن الاختلاف في المفرد والمركب يرجع إلى تعريف كل علم وموضوعه وغرضه: لندرك بذلك أن الاختلاف أمر طبيعي ومن مقتضيات طبيعة هذه العلوم.

وقبل أن ندخل في بيان التعريفات علينا أن نذكر موقف علم المنطق من الاختلافات اللغوية مع أن ظاهر تعريف المنطق يأبى عن الانسلاك في سلك العلوم المتعلقة بالألفاظ وطرق استعمال الكلمات والجمل لأن المنطق كما هو واضح من تعريفه:

آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، والفكر كما ذكرنا ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول.

وبهذا يعتبر المنطق من العلوم الآلية في خدمة الفكر (ترتيب أمور ...) لا في صحة النطق بالكلمة والكلام ولا في مطابقة الكلام مع مقتضى الحال ومع كل هذا لا يمكن إبعاد المنطق عن اطار اللغة بطريق غير المباشر. لأنه حينما دخل المنطق في إطار البحث والنقاش أخذ حظه من أدب اللغة العربية (وكأن المنطق كان على موعد مع الأدب اللغوي بحيث يتأدب أولاً، ثم يجد مكانه في إطار التحقيق).

وحينما أراد العلماء المسلمون أن يجعلوا لدراسة المدارس الدينية منهجاً خططوا لها تخطيطاً يسع المنطق أيضاً، كما لم ينسوا دراسة علم الهيئة (الفلك)

ولكن من حسن حظ المنطق أنه أخذ موقفاً أكثر من العلوم الفلسفية الأخرى (نظراً إلى اعتبار علم المنطق جزء من الفلسفة عند الكثيرين) فبدأ العلماء يقارنون بين القضايا المنطقية والقضايا اللغوية ويركزون في مقارنتهم على القضايا المنطقية القريبة إلى القضايا اللغوية مثل: تعريف وتقسيم الدلالة، تعريف وتقسيم المفرد والمركب وغيرهما ([١٦]).

ومما يحتاج إلى مزيد من التحقيق حول القضايا المشتركة بين المنطق واللغة هو: **المفرد والمركب تعريفاً وتقسيماً** فإن هذا الموضوع لا يزال في شيء من الخفاء من بعض الجوانب والتعمق فيه يكون سبباً لظهور موضوعات لا نجدها في الكتب بهذا التفصيل الذي أريد تقديمه إلى مجال العلم والتحقيق في هذا العصر.

إن هذين العنوانين (المفرد والمركب) والاختلاف حولهما لا يختص

---

[١٦]) وقد كان هذا المنهج العلمي؛ الذي يعطي للمنطق وعلم الفلك حق الدراسة بالاستيعاب؛ رائجاً في الأزهر لعدة قرون؛ إلى أن حصل التغيير في منتصف هذا القرن فحذفوا من المنطق الكتب المطولة، واكتفوا بالكتب المختصرة؛ التي تقوم بإلقاء الضوء على القضايا الضرورية –حسب اصطلاحهم– وإلا فإن علماء المنطق يجعلون كل القضايا المنطقية ضرورية، وأما علم الفلك فسقط من المناهج الأزهرية؛ بدليل أن هذا العلم يدرس في الكليات العلمية.

و قد اقترحت في المؤتمر الدولي المنعقد بجامعة الأزهر في الفترة (٢٠-٢٢/ ٥ / ١٩٩٧ إعادة تدريس علم الفلك في الكليات الأزهرية جنب تدريس الفقه، لأن ما قام به العلماء المسلمون طوال قرون عديدة من الأخذ بقواعد علم الفلك في معرفة سمت القبلة والطلوع والغروب وأوقات الصلوات الخمس ثابت ولم يعرض له أي تغير، وما يقوم به علم الفلك في الكليات العلمية لا يغني عن تدريس علم الفلك عند المسلمين والأخذ بقواعدها كما أن فيه إحياء للتراث.

بالمنطق في جانب واللغة في جانب آخر، بل إن أهل اللغة أيضاً لم يسلكوا طريقا واحداً في هذا الموضوع، وذكروا آراء وأدلة عليها تخالف أراء وأدلة الآخرين.

إن علماء علم الصرف (الاشتقاق) خالفوا علماء علم النحو وعلماء البلاغة في بعض القضايا المرتبطة بالمفرد والمركب وبذلك يمكن القول: بأن علماء النحو غير متفقين مع علماء البلاغة في كل القضايا المتعلقة بالمفرد والمركب بل في بعضها،

٢- الاتجاهات الأربعة في الاختلاف:

إن الاختلاف حول المفرد والمركب جعل العلماء (علماء المنطق وعلماء اللغة يراعون أربعة اتجاهات.

الأول: اتجاه علماء الصرف (الاشتقاق) تطبيقاً لتعريف وموضوع وغرض هذا العلم.

الثاني: اتجاه علماء النحو تمشياً مع ما تتطلبه طبيعة هذا العلم التي يدل عليها تعريف وموضوع وغرض هذا العلم.

الثالث: اتجاه علماء البلاغة حسب ما يقتضيه تعريف وموضوع وغرض كل من: المعاني والبيان والبديع، والمشي في إطار البحوث العلمية موافقاً لها.

الرابع: اتجاه علماء المنطق في هذا المجال موافقاً لإيجاب تعريف وموضوع وغرض هذا العلم.

ونتيجة معرفة هذه الاتجاهات، هي الخروج عن التردد الفكري حينما نواجه الاستعمالات المختلفة من:

- استعمال المفرد ضداً للمثنى والمجموع حيناً، وضداً للمركب حيناً آخر، ومقابلاً للجملة حيناً، ومقابلاً للمضاف حيناً آخر، وهذا يورث التردد أو على

الأقل يورث التساؤل:

ما هو المفرد حينئذ؟ وما هو المركب؟ وما هو الفرق بين المركب والجملة؟ وما هي الجملة لدى علماء المنطق؟ وهل هذه الاختلافات جوهرية وأصلية ؟ أو تعتبر اختلافات لفظية؟

وهذا البحث يرد على هذه التساؤلات أو يفتح الطريق أمام الملمين بالشؤون العلمية ليصلوا إلى حقائق تنفعهم في مواصلة تحقيقاتهم العلمية ومعرفتهم بجذور الاختلافات اللغوية.

ويمكن السؤال: هل لمعرفة هذه الاختلافات آثار ونتائج في علم الفقه أيضاً؟ والجواب: نعم .

ومثال ذلك:

رجل حلف بشيء إذا تكلم بالمركب في يوم كذا؛ أومن ساعة كذا إلى كذا ونطق بلفظ: أَعْلَمُ –أي بصيغة المتكلم المفرد– فهل يحنث ؟ أم لا؟ فإذا أخذنا الاتجاه الصرفي وما يقوله علماء الاشتقاق لا يكون حانثاً؛ لأن هذه الصيغة مفرد لفظاً؛ ومن الصيغ المفردة عند الصرفيين، وواحد من أربعة عشرة صيغة كلها من المفردات.

ولكن حسب اصطلاح المنطقيين يحنث، لأنه تكلم بالمركب؛ وبالجملة المؤلفة من الفعل؛ والفاعل المنوي فيه يعبر عنه بـ (أنا) ولا يمكن القول بأن الاختلافات اللغوية من طبيعة اللغة العربية، كما نرى هذه الاختلافات عند أهل اللغة وعلماء اللغة في المدرستين المعروفتين بـ: المدرسة البصرية؛ والمدرسة الكوفية؛ إذ إن هذه الاختلافات في المدرستين المذكورتين وغيرها من الاختلافات لا تصل إلى درجة التناقض كما يصل إليه الاختلاف حول المفرد والمركب، فإن ما يقوله المنطقيون: (أَضْرِبُ) فعل، ومعه فاعله المنوي فيه

يعبر عنه بـ (أنا) قضية تحتمل الصدق والكذب يناقضه ما يقوله علماء الصرف من أن (أَضْرِبُ) فعل مفرد، وهكذا؛ ويظهر مما ذكرنا أن الاختلافات المعروفة بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، والتي يشير إليها تاريخ التحول اللغوي لا تزيد على الاختلافات الفرعية ولا تصل إلى الاختلافات الجوهرية كما ذكرنا في اختلاف المنطقيين مع الصرفيين في كلمة (أَضْرِبُ) –المتكلم المفرد–.

ونذكر مثالاً واحداً لهذه الاختلافات بين مدرستي البصرة والكوفة ذكره العالم الصرفي أحمد بن علي بن مسعود في كتابه المعروف بـ **(مراح الأرواح)** إذ يقول:

(الضرب مصدر يتولد منه الأشياء التسعة: الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والمكان والزمان (يقصد اسم المكان واسم الزمان) واسم الآلة ([١٧]).

وهو يرى بأن باب (ضرب يضرب) بدأ من المصدر وهو(الضرب) ثم تحول إلى صيغ أخرى، ثم بعد ذلك يذكر أن ما يذهب إليه هو قول البصريين إذ يقول:

(والمصدر أصل في الاشتقاق عند البصرين لأن مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان –أي أن فعل (ضرب) يشتمل على (الضرب) مع شيء زائد عليه وهو الزمان الماضي–، والواحد قبل المتعدد. وإذا كان المصدر أصلاً للأفعال يكون أصلا لمشتقاتها –اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما– أو أن المصدر أصل في الاشتقاق لأنه اسم، والاسم مستغن عن

---

[١٧]) انظر كتاب (مراح الأرواح) طبع قندهار بأفغانستان ص ٨.

الفعل).اهـ.

يريد بهذا القول أن المصدر اسم، والاسم لا يحتاج إلى الفعل في صياغة الكلام التام المفيد، لأنك إذا ركبت اسمين وقلت: (زيد طويل) يكون الكلام تاماً بخلاف الفعل فإنه يحتاج إلى الاسم ليفيد معنى تاماً ولا يتركب الكلام من فعلين فإذا ذكرت: (ضَرَبَ وعَلِمَ) كفعلين؛ لا يكون كلاماً، وهذا دليل على أن المصدر بقوة ذاته أهم بالنسبة للفعل، فليكن أصلاً للأفعال ومشتقاتها، وأيضاً إنما يقال للمصدر مصدراً لأن هذه الأشياء تصدر عنه. وبعد ذكر الاشتقاق وأنواعه يذكر مذهب الكوفيين فيقول:

(وقال الكوفيون: ينبغي أن يكون الفعل أصلاً في الاشتقاق لأن إعلاله مدار إعلال المصدر وجوداً وعدماً. أما وجوداً ففي (يعد عدة) و(قام قياماً)، وأما عدماً ففي (يوجل وجلاً) و(قاوم قواماً)، ومداريته تدل على أصالته، وأيضاً يؤكد الفعل بالمصدر، نحو: (ضربته ضرباً) والمؤكد أصل من المؤكد. ويقال له مصدر لكونه مصدوراً عن الفعل كما يقال: (مشرب عذب) و(مركب فاره) أي مشروب ومركوب).اهـ.

وبعد ما يذكر أدلة الكوفيين في كون الفعل أصلاً يريد تأييد مذهب البصريين فيقول:

(قلنا في جوابهم -أي الكوفيين- إعلال المصدر للمشاكلة لا للمدارية كحذف الواو في تعد والهمزة في تكرم)([18]).

---

[18]) فإن أصله (تأكرم) فحذفت الهمزة لأنها حذفت في المتكلم المفرد (أءكرم) فيصير (أكرم) بهمزة واحدة، نظراً لقاعدة: حذف إحدى الهمزتين إذا اجتمعتا في أول الفعل.

ومع أن (تكرم) أصله (تأكرم) ليس فيه اجتماع الهمزتين، لكن يحذف ليكون مشاكلاً لصيغة المفرد المتكلم، وكذلك يحذف في (يكرم) أصله (يُأَكْرم).

ويجيب عن دليل الكوفيين بأن المصدر يكون تأكيداً للفعل والمؤكد يكون أصلاً من المؤكد. بقوله:

(والمؤكدية لا تدل على أصالته في الاشتقاق كما في جاء زيد زيد). وفي الرد على استدلالهم بأن المصدر معناه مصدور من الفعل مثل مشرب بمعنى مشروب يقول:

(وأما قولهم: مشرب عذب؛ ومركب فاره، فهومن باب جرى النهر وسال الميزاب أي من باب المجاز الذي ذكر فيه المحل وأريد الحال.

والأولى في الجواب أن يقال: لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب كون لفظ المصدر بمعنى المصدور بمجرد كونه موازناً لهما وهو ظاهر ([١٩]).

وما ذكرنا من الاختلاف بين البصريين والكوفيين نقلاً عن كتاب (مراح الأرواح) دليل واضح على أن الاختلافات اللغوية فرعية، ولا تصل إلى الاختلافات الجوهرية مثل اختلاف المنطقيين مع الصرفيين في المفرد والمركب.

٣- الاتجاهات الأربعة وأدلتها:

الأول- علم الصرف:

إن هذا العلم نظراً لتعريفه:

- علم بأصول يعلم بها أحوال أبنية الكلمة.
- أو علم بأصول يعرف بها تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة

---

[١٩]) انظر كتاب (مراح الأرواح) تأليف أحمد بن علي بن مسعود طبع أفغانستان ص ١٧ بزيادة من هامش ص ١٧.

لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها.

- أو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل ومشتقاته.

وهذه التعريفات مع ملاحظة موضوع هذا العلم وغرضه تمهد الطريق إلى معرفة المفرد والمركب لدى الصرفيين وانهما ليسا ضدين لديهم إذ المفرد عندهم ضد المثنى والمجموع فكل فعل أواسم لا يكون فيه علامة التثنية ولا علامة الجمع فهو مفرد، وعكسه: إما مثنى أو ممجموع:

فـ **(عَلِمَ)** فعل ماض مفرد و**(عَلِمَا)** فعل ماض مثنى، و**(عَلِمُوا)** فعل ماض جمع، وهكذا **(عَالِم)** اسم الفاعل المفرد و**(عَالِمَان)** المثنى، و**(عَالِمُون)** اسم الفاعل الجمع.

وهذا يجعل نظر الصرفي، وعالم علم الاشتقاق منحصراً في بناء الكلمة، فإذا زاد بناء المفرد يتغير اسمه: إما إلى المثنى أوإلى المجموع، وهولا ينظر إلى المركب كضد للمفرد؛ لأن هذه الضدية ترتبط بملاحظة المعنى؛ الذي يحصل بالتركيب وهذه الملاحظة خارجة عن الغرض الذي يقوم به علم الصرف.

وعلى طريق المثال: حينما نقول: جاءني العالم.

- فإن **علم النحو** يسمي هذا المركب **مركباً تاماً خبرياً،**

- **والمنطق** يسميه **قضيه حملية محتملة للصدق والكذب،**

- **والصرفي لا يسميه** إلا ضم فعل الماضي الذي يصح بناؤه، وليس فيه أي خلل باسم الفاعل الذي هو بدوره صحيح البناء، وموافق لقواعد الصرف في صيغته، وصياغته من الفعل المضارع [٢٠].

---

[٢٠]) نظراً لما تقرر في هذا العلم: أن أصل اسم الفاعل هو المضارع المعلوم، كما أن أصل اسم المفعول هو فعل المضارع المجهول.

وأما حالته التركيبية التي تحدث من ضم الفعل (ضَرَبَ) إلى فاعله (العالمُ) فلا ينظر الصرف إليها إلا نظر تبعية، لا يرتبط بأصل غرض علم الصرف. وذكرنا المثال للمركب بقولنا: (ضرب العالم) حتى تعين وظيفة علم الصرف في كلا الجزئين، وإذا غيرنا الفاعل من كلمة (العالمُ) إلى (زيد) فيكون علم الصرف ناظراً إلى الجُزء الأول وهو: (ضَرَبَ) فقط، ولا ينظر إلى كلمة: (زيد) لأن هذه الكلمة ليست مشتقة بل هي جامدة، أي ليست فعلاً ولا من مشتقات الفعل، ولذلك لا يتعلق به غرض علم الصرف.

إن الاهتمام بعلم الصرف أو علم الاشتقاق له تاريخ طويل يصل إلى قرون ولذلك تسمع بعض علماء اللغة يقولون:

(الصرف أم العلوم والنحو أبوها) ([21]).

---

[21]) ومن الأدلة على هذا الاهتمام منذ قرون كتاب (**المقصود في التصريف**) المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله الذي ولد عام ٨٠ هجرية وتوفي عام ١٥٠ هجرية، فإذا كان هذا الكتاب من مؤلفاته فإن هذا دليل على أن التوجه إلى هذا العلم بدأ من أوائل القرن الثاني الهجري بل وقبل ذلك، إذ إن الإمام أبا حنيفة ليس واضعاً لهذا العلم، بل كان يدرس قبله.

إن كتاب (المقصود) في التصريف والنسخة التي عثرت عليها مطبوعة بشركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر عام ١٣٥٩هجرية - ١٩٤٠ ميلادية، وقد شرحه أحد العلماء -لم يذكر اسمه- والكتاب يشتمل على المتن (المقصود) والشرح لهذا العالم الشارح، وبهامشه شرحان آخران للمقصود أيضاً وهما:

١- (**روح الشروح**) تأليف عيسى السِّيْرَوِي.

٢- (**إمعان الأنظار**) تأليف زين الدين محمد بير علي.

ومن الأدلة على الاهتمام الكثير بعلم الصرف المتعلق بجوهر الكلمة وبنائها تسمية هذا العلم بالأم المربية للطفل في حالة بنائه المتدرج من كونه علقة ثم مضغة إلى أن يصل إلى مرتبة الإنسان الحي ويلد وبعد الولادة أيضاً يحتاج إلى التربية التي لا يمكن أن يقوم الأب بها من الرضاع وما يشبهه قال الله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا...(١٥) سورة الأحقاف.

إن هذه التسمية في محلها وبمصداقية تجعل وجه الشبه في غاية البلاغة والبراعة وكما أن الطفل في تكوينه محتاج إلى الرعاية، وبعد ولادته يبقى محتاجاً، هكذا الكلمات العربية –المشتقات من الأفعال وفروعها– تحتاج في

و لم يذكر أحد من الشارحين التحقيق حول نسبة أصل الكتاب إلى أبي حنيفة رحمه الله، وكأنهم تأكدوا بهذا الانتساب، أو تركوا هذا الجانب التاريخي، وتوجهوا إلى أصل الموضوعات التي اشتمل عليها الكتاب.

وذكر أحد الشارحين المذكورين في آخر شرحه العبارات التالية الدالة على تأكده بأن كتاب المقصود من مؤلفات الإمام أبي حنيفة رحمه إذ يقول:

هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البركوي غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين من شرح كتاب (المقصود) للإمام الأعظم والهمام الأفخم سراج الأمة ومقتدي الأئمة أبي حنيفة الكوفي عامله الله تعالى بلطفه الجلي والخفي وأكثر ما ذكرنا فيه من التوجيهات والتعديلات والاعتراضات والأجوبة والأسئلة ما هو منشأ خاطري، ومطلع باطني، من غير انتحال غير، فليس الخبر كالمعاينة، وقد وقع فراغي من تسويده وسني (عمري) ثلاثة وعشرون في اثنين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى على صاحبها وعلى آله وسلم تسليماً، والحمد لله أولاً وأخيراً وظاهراً وباطناً، وأستغفر الله لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات. اللهم عاملنا بلطفك يا أرحم الراحمين آمين.

الصياغة إلى قانون ينظمها وفي بقاء هذه الصياغة إلى قواعد يصونها عن التغير والتبدل.

وإذ نقارن وظيفة علم الصرف بما يقوم به علم النحو نجد أنها ذا أهمية أكثر بالنظر إلى النحو؛ لأن الخطأ في بناء الكلمة لا يعوض، ولا يمكن تداركه؛ إلا بالإرجاع إلى الأصل الصحيح، وأما الخطأ في إجراء الإعراب حسب قواعد النحو فيمكن أن يؤدي المعنى لا سيما حينما ننظر إلى ما تعود به أهل زماننا من عدم إجراء الإعراب في آخر الكلمات مكتفين بالوقف والسكون مع أن هذه العادة سيئة لغوياً، ولكن في كثير من المواضع يقضي إلى أداء المعنى، والأمر في علم الصرف على العكس تماماً فلا يمكن أن نعوض بناء فعل الماضي من باب (ضَرَبَ) بـ (يَضْرب) أو(ضارب) أو غيرها من الصيغ الصرفية، وهذا التصريف ضروري لإفادة المعنى المطلوب.

٤ – الخلط بين علم الصرف وعلم النحو في الدراسات اللغوية الحديثة:

من الأمور التي تسبب في المشكلات اللغوية، وبالتالي في ايجاد البلبلة الفكرية من ناحية اللغة، عدم التمييز بين مطالب هذين العِلْمين وجعل علم النحو أصلاً، وعلم الصرف فرعاً –إلا عند بعض المتقدمين– وقد ذكرنا أن هذين العِلْمَين طوال قرون عديدة كانا مستقلين في الدراسات اللغوية، وكان علم الصرف مقدماً على علم النحو نظراً إلى طبيعة هذا العلم؛ المتعلقة ببناء الكلمة وذكرنا ما عمله الإمام أبو حنيفة في تأليفه المستقل باسم: (المقصود) يبين فيه قواعد علم الاشتقاق بعيدة عن علم النحو، ولكن الأمر تغير في القرون الأخيرة بعد عصر الخليل وسيبويه والكسائي والفرَّاء، إلى أن وصل المنهج الدراسي إلى الوضع المزيج بين العلمين فوصل هذا المزج بعد قرون إلى درجة اعتبار علم الصرف فرعاً من فروع علم النحو.

وعلى سبيل المثال:

نقرأ في مستهل كتاب (النحو الوافي) ([22]) هذه العبارات:

(وبعد: فهذا كتاب جديد في النحو، وما يتصل به من الصرف والنحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى... إلى أن يقول:

(ولن تجد علماً يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني بمعونته أو يسير بغير نوره وهداه).

وهذا المؤلف يواصل كلامه حول أهمية علم النحو في الاجتهاد ويقول: (إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه –أي النحو– شرط في رتبة الاجتهاد، وإن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به).

ومع أن هذا المؤلف ذكر في الهامش كتاب: (لمع الأدلة في أصول النحو) لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ: (ولكن لا يؤخذ على كلام أبي البركات لأنه كتب في علم النحو، ولا ينكر عن أهمية الصرف في مجال الاجتهاد، وما يؤخذ على مؤلف كتاب: (النحو الوافي) أنه يشهد من الأدلة على أهمية النحو وجعل الصرف من فروعه ثم يذكر كلام أبي البركات. وهكذا يمشي في هذا الطريق بحيث يجعل النحو أصلاً والصرف فرعاً له.

ومن الأدلة على أن اعتبار علم النحو ضرورياً عند أبي البركات هو نظراً إلى أهمية علم النحو فيه، لا أنه يجعل الصرف تابعاً له، أنه قريب لعصر ابن

[22]) تأليف عباس حسن طبع دار المعارف ج١ ص١.

الحاجب المولود عام: (٥٧٠) أو: (٥٧١).

وأبو البركات توفي عام ٥٧٧ هـ. وكان هذا العصر يدرس فيه الصرف كعلم مستقل عن علم النحو ولم يكن اعتباره كفرع من فروعه.

وابن الحاجب الذي ألف كتابين هامين أحدهما في علم الصرف اسمه: (الشافية)، والثاني في علم النحو اسمه (الكافية) وهذان الكتابان من أهم متون الصرف والنحو في الدراسات اللغوية، وعليهما شروح، وقد شرحهما الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦)هـ وشرح شواهد (شرح الكافية) العالم الجليل عبد القادر البغدادي المتوفى عام (١٠١٢) من الهجرة في كتابه المسمى (خزانة الأدب) ([٢٣])، ومما يورث الانتباه أن ابن الحاجب قام بنفسه لشرح هذين الكتابين: الكافية والشافية، فألف: مقدمة الكافية وشرح الكافية، ومقدمة الشافية وشرح الشافية ([٢٤]).

---

[٢٣]) وقد قام بتحقيقه أخيراً الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله، وأما شرح الشافية فقد حققه كل من الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد شكر الله سعي الجميع.

[٢٤]) ولم يعط هذا الاهتمام الكبير لمؤلفاته الأخرى من:

١- الايضاح شرح مفصل الزمخشري

٢- جامع الأمهات أو مختصر الفروع في الفقه المالكي.

٣- مختصر لغات العرب في علم الأصول.

٤- منتهي الوصول في علم الأصول.

و لقد توجه إلى شرح الكافية العالم العلامة عبدالرحمن الجامي الهروي فألف كتاباً في شرح الكافية سماه: (الفوائد الضيائية) المعروف بـ: (شرح ملا) وهذا الكتاب له أهميته في بيان فلسفة قواعد النحو، وكان يدرس بجامعة الأزهر لقرون عديدة.

وهذا الكتاب له حواش من أهمها: حاشية عبدالغفور اللاري المطبوع في باكستان.

وبعد ما ذكرت من أهمية علم الصرف علماً مستقلاً لا كفرع من فروع النحو على الباحثين ان يهتموا بهذا الجانب بالطريق الآتي ذكرها:

١- إعطاء علم الصرف (الاشتقاق) الاستقلال الكامل في الدراسات اللغوية في الدول العربية كما هو الرائج في الدول الإسلامية غير العربية ويدرس علم النحو بعد علم الصرف نظراً للأدلة التي ذكرناها.

٢- صياغة الكتب والبحوث المرتبطة باللغة العربية وقواعدها بطريق يكون مشعراً باستقلالية علم الصرف.

وعلى طريق المثال: فإن الكتب التي تدون لتحليل الآيات القرآنية لغوياً؛ الوضع المناسب لها؛ إفراز مطالب الصرف عن مطالب النحو، حتى لا يقع القارئ في التردد من ناحية القاعدة، كما أفرزوا مطالب علم البلاغة، وذكر كثير من المؤلفين الإعجاز البلاغي بعنوان مستقل، ولكن خلطوا بين مطالب الصرف والنحو. فالوضع المناسب المفيد إفراز مطالب الصرف والنحو مثل تطبيق قواعد البلاغة.

فإذا كنا بصدد بيان إعراب وصيغ سورة الفاتحة فعلينا البدء بمطالب علم الصرف في هذه السورة ونقول:

صرفياً: حمد في (الحَمْدُ) مصدر، والمصدر يصدر منه الأفعال والأسماء، **ويصدر من (الحَمْدُ):**

(حَمَدَ) فعل الماضي، و**(يَحْمَدُ)** فعل المضارع، و**(حَامِدٌ)** اسم الفاعل، و**(مَحْمُودٌ)** اسم المفعول، وهكذا يُذكر القانون الصرفي في صيغ:

و قد توجه العلماء في أفغانستان وباكستان والبلاد الهندية وبلاد ما وراء النهر إلى أهمية هذين الكتابين (الكافية والشافية) وشروحهما وأخذوها في النصاب الدراسي من جملة أهم الكتب في المعاهد والكليات وهذا الاهتمام بدأ قبل قرون ولا يزال.

رب، العالمين، الرحمن، الرحيم، مالك، نعبد، وغيرها من الصيغ الصرفية ثم يبدأ بالتحليل النحوي.

ومن ميزات كتاب: (الفوائد الضيائية شرح كافية بن الحاجب) أنه يركز على أدلة قواعد النحو أو حسب المتعارف (فلسفة قواعد اللغة) وأرى أن معرفة أدلة القواعد ضرورية لما يلي:

١- إن معرفة دليل القاعدة؛ يورث القناعة للطالب؛ فحينما تقول القاعدة: (كل فاعل مرفوع)، ويحول إلى السماع من العرب لا يكون مقتنعاً، وإذا ذكر له الدليل كما هو مذكور في كتاب: (الفوائد الضيائية) بأن الفاعل قليل لأن الجملة الفعلية تحتاج إلى فاعل واحد وإذا تعدد الفاعل فيذكر حرف العطف ويقال: (ضرب زيد وعمرو) فإن العطف يقتضي أن يكون الفاعل واحداً في الجملة معنى؛ ومتعدد لفظاً، والرفع ثقيل فأعطي الثقيل للقليل، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأن الجملة يمكن أن يكون فيها: المفعول به والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، وملحقات المفاعيل من الحال والمستثنى والتمييز فأعطي الخفيف للكثير رعاية للتعادل، وقد ذكرنا ذلك في مستهل البحث.

٢- يشرح القواعد من غير ذكر الاختلافات واصحابها ويبين رأيه بطريق علمي يسهل فهمه وبذلك جعل من قواعد النحو قواعد مقبولة بعيدة عن الجفاف الذي يظهر في ظاهرها ومع أن عبدالرحمن الجامي -رحمه الله- ليس في صف المؤلفين الكبار في ساحة قواعد النحو أمثال: سيبويه (١٢١-١٦١ هـ)

.([25])

---

[25]) هو أبو بشر عمرو الحافي وهو من أهل فارس ونشأ بالبصرة وكان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو كان أخذه عن الخليل ولم يوضع فيه مثل كتابه. قال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه فقال: والله ما أهديت إليَّ شيئاً أحب إلى منه. وكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب. فيعلم منه أنه كتاب سيبويه وكان أبو العباس المبرد إذا أراد شخص أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له هل ركبت البحر؟ تعظيماً للكتاب سيبويه واستعصاباً لما فيه. وكان أبو عثمان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح.

ولما ورد سيبويه إلى بغداد من البصرة، والكسائي يومئذ يُعَلِّمُ الأمين بن هارون الرشيد فجمع بينهما وتناظرا، وجرى مجلس يطول شرحه وزعم الكسائي أن العرب تقول:

(كنت أظن أن الزنبور أشد لسعاً من النحلة فإذا هو *إياها*)

فقال سيبويه: ليس المثل كذا بل: **(فإذا هو *هي*)** وتشاجرا طويلاً واتفقا على مراجعة عربي خالص لا يشوب كلامه شيئاً من كلام أهل الحضر، وكان الأمين شديد العناية بالكسائي لكونه معلمه. فاستدعى عربياً وسأله. فقال كما قال سيبويه، فقال له: نريد أن تقول كما قال الكسائي، فقال: إن لساني لا يطاوعني على ذلك فإنه ما يسبق إلا إلى الصواب. فقرروا معه أن شخصاً يقول: قال سيبويه كذا، وقال الكسائي كذا فالصواب مع من بينهما؟ فيقول العربي: مع الكسائي. فقال: هذا يمكن. ثم عقد لهما مجلس، واجتمع أئمة هذا الشأن وحضر العربي وقيل له ذلك.

فقال: الصواب مع الكسائي؛ وهو كلام العرب. فعلم سيبويه أنهم تحاملوا عليه وتعصبوا للكسائي فخرج من بغداد وقد حمل في نفسه لما جرى عليه. وقصد فارس فتوفي بقرية من قرى شيراز.

انظر كتاب فقه اللغة وسر العربية تأليف الإمام أبي منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري (٤٢٩هـ ١٠٣٨ م) صفحة ٢٢ طبع دار الباز.

والزجاج .([26]) والسيرافي ([27])

ويظهر لي أن كلام سيبويه حق؛ لأن **(إذا هو)** يطلب الخبر، والخبر يكون ضميراً مرفوعاً، وأما **(إياه)** فهو ضمير منصوب؛ لا يقع موضع الخبر؛ بل موضع المفعول أو ملحقاته.

ومما يجب ذكره أن الثعالبي ذكر في وجه تسمية (سيبويه) بأن معنى هذه الكلمة (رائحة التفاح) باللغة الفارسية وهذا سهو منه ومن غيره من علماء التاريخ في تحليل سيبويه بأنه مركب من (سيب) وهو التفاح و (ويه) وهو الرائحة وهذا غير صحيح، ، والصحيح أن (سيبويه) مركب من كلمة موضوعة لها معنى بالفارسية وهي (التفاح) ولكن (ويه) وهو الجزء الثاني فليس معناه الرائحة، إذ الرائحة في الفارسية (بوي) وليس(ويه) وإذا كنا بصدد ترجمة رائحة التفاح إلى العربية نقول هكذا: (سيب بوي) ببائين من غير الهاء في الآخر. ومما امتاز به عبدالرحمن الجامي كعالم ذي لسانين (العربي والفارسي) أنه ذكر في بحث المبني أن (سيبويه ونفطويه) مركب من كلمة موضوعة لها معنى، وأخرى صوت وليست كلمة موضوعة وهي (ويه).

[26]) الزجاج (٢٣٠ – ٣١١) هـ (٤٨٥ –٩٢٤م) هو عبد الرحمن ابن اسحاق بن الري بن سهيل الزجاج كان من أكابر أهل العربية وكان حسن العقيدة جميل الطريقة وصنف مصنفات كثيرة وأخذ الأدب من المبرد وكان يخرط الزجاج فتركه واشتغل بالأدب فنسب إليه، وكان لا يعلم مجاناً، ويعلم بأجر انظر المصدر السابق وأنظر ترجمة الزجاج في: الفهرست لابن النديم ص ٨٠ وأنباء الرواة ١٦٠/٢ والأنساب للسمعاني، وبغية الوعاة والأعلام للزركلي ٦٩/٤ – وغيرها من كتب التراجم.

[27]) السيرافي (٢٨٤-٣٦٨) هـ (٨٩٥ –٩٧٩) م. هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي النحوي كان من أكابر الفضلاء وأفاضل الأدباء زاهداً لا نظير له في علم العربية شرح كتاب سيبويه فأجاد فيه، وكان الناس يشتغلون عليه بعدة فنون كاللغة والكلام والشعر وكان نزهاً عفيفاً، جميل الأمر، حسن الخلق، وكان معتزلياً ولم يظهر منه

والفراء ([٢٨])، والخليل ([٢٩]).

٥- خلاصة الكلام حول الخلط بين مطالب علم الصرف ومطالب علم النحو في الدراسات الحديثة، وعلاج المشكلات التي حدثت نظراً إلى هذا الخلط:

شيء. وسكن السيرافي بغداد وتولى القضاء بها نيابة عن ابن معروف. المصدر السابق ص ٢٣.

[٢٨]) الفراء (١٤٤-٢٠٧) هـ (٧٦١ -٨٢٣) م. هو أبو زكريا يحيى بن زياد، أخذ عن الكسائي وكان إماماً وثقة

قيل في حقه: لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها. وكان المأمون أمره بأن يؤلف ما يجمع أصول النحو وما سمع من العرب. فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار ووكل بها خادماً للقيام بما يحتاج إليه. وصير له الوراقون يكتبون حتى صنف كتاب: **(الحدود)** ثم وكل المأمون أبا زكريا الفراء ليلقن ابنيه النحو. انظر المصدر السابق ص ٢٥.

[٢٩]) الخليل (١٠٠- ١٧٤)هـ (٧١٩-٧٩١) م. هو عبد الرحمن خليل بن أحمد البصري الفراهيدي سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، وهو الإمام في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليلها. كان من تلامذة ابن عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه وغيره من الائمة وهو أول من استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود وكان له معرفة بالإيقاع والنغم وتلك المعرفة احدثت له علم العروض فانهما متقاربان جداً.

وقيل إنه مر يوماً بسوق الصفارين فسمع دقدقة مطارقهم على الطوب فأداه تلك إلى تقطيع أبيات الشعر، وفتح عليه بعلم العروض، وحصر أقسامه في خمس دوائر يتخرج منها خمس عشر بحراً، ثم زاد فيه الأخفش بحراً واحداً سماه الجنب. وكان الخليل رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً زاهداً في الدنيا ومن المعرضين عنها وأخباره كثيرة. أنظر المصدر السابق ذكره ص ٢١.

بعد ما ذكرنا الاتجاه الثابت لعلم الصرف في صياغة الكلمات والأبنية وذكرنا مؤلفات بعض العلماء الأعلام الدالة على هذا الاتجاه، وهذه الاستقلالية لكلا العِلْمَيْن (الصرف والنحو) علينا أن نتدارك المشكلات التي حدثت في العصور الأخيرة، تأسياً بهؤلاء العلماء الذين لم يصدر منهم الخلط بين المطالب، وجعلوا كل علم في موقفه الثابت أمثال ابن الحاجب؛ الذي ألف كتاباً في علم الصرف باسم (الشافية) وكتابا في علم النحو باسم (الكافية) ليس بين هذين الكتابين في بيان القواعد أي خلط. ونبدأ بالإشارة الاجمالية إلى ما أتى به العلماء الأعلام من عصر الخليل (١٠٠-١٨٤) هـ. أي من أوائل القرن الثاني ماراً بعصر سيبويه (١٢١ -١٦١) هـ. والزجاج (٢٣٠- ٣١١هـ) وعصر أبوعلي الفارسي المتوفى عام: (٣٧٧) وابن جني المتوفى علم: (٣٩٢ هـ) تلميذ أبوعلي الفارسي الذي لزم أستاذه أربعين سنة متنقلاً في رحلاته، مشغوفاً بآرائه، إلى عصر ابن هشام الأنصاري (٧٠٨- ٧٦١) هـ.

وهذه العصور كانت من أهم العصور في تأسيس المدارس الصرفية والمدارس النحوية. وكان المؤلفون في هذه القرون وحتى بعد هذه القرون يجعلون علم الصرف والاشتقاق في موقف يليق به ونقرأ في قائمة مؤلفات ابن جني البالغة نحو الخمسين، كتاب: **(اللمع)** في النحو و**(الخصائص(**في الصرف وكأنه أدرك خطورة الخلط بين مطالب هذين العلمين، فأفرز لكل علم كتاباً خاصاً به.

ومما يجب ذكره أن الزمخشري المتوفى عام (٥٣٨هـ) ألف عدة مؤلفات منها: **(النموذج)** و**(المفصل)** وذكر فيها بعض قواعد الصرف مع قواعد النحو ولكن جعل القضايا المرتبطة بعلم الاشتقاق في باب مستقل تنبيهاً على الحذر من الخلط بين مطالب كلاً العلمين.

ومن النحاة الذين خدموا اللغة العربية وقواعدها ، ابن الشجري المتوفى سنة (٥٤٢هـ)، ويقال إنه لم يكن أنحى منه في عصره، وأنه ظل يدرس النحو لطلابه سبعين عاماً، ومن تصانيفه شرح كتابي ابن جني (**اللمع والتصريف**) وهو في مؤلفاته لا يخلط بين مطالب الصرف ومطالب النحو ويشير إلى كل قاعدة بأنها نحوية أو صرفية ([٣٠]). وإذا اعتبرنا هذا الخلط مشكلة فما هو الحل ؟

٦- حل مشكلة الخلط بين علمي النحو والصرف:

إن هذ الخلط قبل أن يقع العالم الإسلامي في بلية تدني المستويات لم يكن المشكلة تتطلب الحلول الجادة، لأن تعمق العلماء وطلبتهم في المدارس الإسلامية وتعمق الباحثين في بحوثهم يجعل الخط الفاصل واضحاً بين المطالب الصرفية وقضاياها المتنوعة والمتشعبة، وإذا كان في بعض المطالب غموض يحتاج إلى التوضيح، يشيرون إلى التوضيح، ولكن بعدما صارت الدراسات اللغوية سطحية؛ ولا يهتم المدرسون ببيان علل القواعد أو بعبارة أخرى فلسفة القواعد، ظهرت مشكلة لغوية يمكن أن نمثلها في نماذج:

النموذج الأول- حينما يقول المدرس في تحليله لجملة: (ضَرَبَ زَيْدٌ) بقوله: (ضرب) فعل ماض و(زيد) مرفوع لفظاً فاعله، و(ضرب) مفرد وليس بتثنية ولا جمع فهو يحقق لفظ (ضرب) كفعل غائب مذكر مفرد، ليس حاملاً للضمير لأنه أسند إلى الاسم الظاهر وهو كلمة (زيد).

وبعد هذا التحليل يخطر ببال الطالب أنه لو عكس الشكل وقال: (زيدٌ ضَرَبَ) ماذا يكون الوضع؟

---

[٣٠]) انظر ترجمة ابن الشجري في: نزهة الأدباء ٤٠٤ - وأنباء الرواة ٣٥٦/٣ ووفيات الأعيان ١٨٣/٢.

وعلى المدرس أن ينبهه قبل السؤال، ويقول حينما يعكس الوضع يتغير الوضع مرتين:

- مرة من ناحية تغيير الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية: لأن الجملة الأولى (ضرب زيد) بدأ بالفعل وانتهي بالفاعل، ويحتاج إلى المفعول وهو: (عمرواً) و(بكراً) وغيرهما.

- وفي جملة (زيد ضرب) بدأ بالاسم والمبتدأ فيكون (زيد) مبتدأ و(ضرب) فيه ضمير مستكن فاعله، والفعل مع الفاعل يكون خبراً.

وفي هذا التحليل يتحير الطالب **ويسأل:**

كيف سمينا كلمة (ضرب) في جملة: (ضرب زيد) فعلاً مفرداً وسميناها في جملة: (زيد ضرب) فعلاً وفاعلاً وجملة، مع أن (ضرب) هونفس (ضرب) في الحالتين لم يزد فيه شيء؟.

وهذه المشكلة لدى الطالب في محلها وله حق السؤال حتى يقتنع، وقد نشأت من التقصير في تحليل المدرس حينما يحلل جملة: (زيد ضرب) فعليه أن يقول: كلمة (ضرب) هي كلمة:(ضرب) الموجودة في الشكل الأول: (ضرب زيد) من ناحية علم الصرف فإن كلمة:(ضرب) سواء كان مقدماً على (زيد) أو مؤخراً عنه لا يتغير وصفه الصرفي وهو :الفعل الماضي المفرد الغائب المذكر، ولكن التغيير يعرضه من ناحية علم النحو لأن اشتماله على الضمير المستكن فيه يعبر عنه بـ: (هو) وبيان هذا الاشتمال بأنه يجعل كلمة: (زيد ضرب) جملة مركبة من الفعل والفاعل هذا من وظائف علم النحو، وهذا العلم يحكم بهذا الاشتمال وليس لدى علم الصرف أي اضطراب حتى يقال:

كيف نسمي كلمة: (ضرب) مرة مفرداً؟ ومرة أخرى جملة؟!

نعم نسميه جملة عند الصرفيين، وهو مفرد دائم لديهم وليس بتثنية ولا

جمع، ولكن مع هذا الوصف الصرفي تعرضه حالة أخرى؛ ترتبط بعلم النحو وهي: كونها جملة؛ تامة؛ مشتملة على الفاعل المستكن فيه، وهي بهذه الصفة ألبست لباس النحو وصارت خارجة عن دائرة المفرد عند النحاة، وإن كانت باقية في إفراده لدى الصرفيين وبذلك يمكننا أن نقول:

(ضرب) في جملة: (زيد ضرب) مفرد فتصير قضية حملية موجبة من الناحية الصرفية.

و(ضرب) في (زيد ضرب) ليس بمفرد فتصير قضية حملية سالبة من الناحية النحوية.

وكلاهما صادقتان.

وإذا رجعنا إلى قاعدة علم المنطق بأن الشرط في التناقض وحدة الجهة يرفع التناقض بهذا الشكل.

(ضرب) في جملة: (زيد ضرب) مفرد أي من جهة علم الصرف.

(ضرب) في جملة: (زيد ضرب) ليس بمفرد أي من جهة علم النحو.

فلا يكون بين الجملتين تناقض:

ولمزيد من التفصيل نذكر عبارة (ايسا غوجي) في المنطق التي تصرح بوحدة الجهة في جملة ثمان وحدات وهي:

التناقض: هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة، كقولنا: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب، ولا يتحقق ذلك الاختلاف في المخصوصتين إلا بعد اتفاقها في:

الموضوع؛ والمحمول؛ والزمان؛ والمكان؛ والاضافة؛ والقوة؛ والفعل؛ والجزء؛ والكل؛ والشرط.

- وما ذكرنا من أن قضيتي: (ضرب) مفرد و(ضرب) ليس بمفرد في جملة: (زيد ضرب) ليستا متناقضتين لأنهما مختلفتان من ناحية الاضافة والنسبة إلى عِلْمين مختلفين.

فالجملة الأولى نظراً إلى علم الصرف، والثانية نظراً إلى علم النحو فلا تناقض بينهما.

- وكما ان اختلاف الموضوع بين قضيتي: زيد كاتب، وعمر وليس بكاتب.

- واختلاف المحمول في هاتين القضيتين: زيد كاتب، وزيد ليس بقاعد

- واختلاف الزمان بين قضيتي: زيد قائم (أي في الليل)، وزيد ليس بقائم (أي في النهار).

يرفع التناقض فكذلك اختلاف الإضافة والنسبة يرفع التناقض.

- وأما اختلاف القوة والفعل فذكر المنطقيون له مثالاً هو:

الخمر مسكر (أي بالقوة)، والخمر ليس بمسكر (أي بالفعل).

- وهكذا في الاختلاف الأول، والكل يمثلون بهاتين القضيتين:

الزنجي أسود (أي بعضه)، والزنجي ليس بأسود (أي كله).

- وفي اختلاف الشرط يقولون لا تناقض بين هاتين القضيتين لاختلاف الشرط:

الجسم مفرق للبصر (أي بشرط بياضه)، والجسم ليس بمفرق للبصر (أي بشرط سواده). والتفصيل في كتب المنطق.

النموذج الثاني- الذي تسبب في إيجاد البلبلة الفكرية لدى الملمين

بقواعد اللغة عدم اهتمام المدرس بالفرق بين الفاعل واسم الفاعل ([31]):

ما الفرق بين الفاعل واسم الفاعل؟

والجواب: يرتبط بموضوعنا هذا وهو الاختلاط بين هذين العلمين (الصرف والنحو)، ونظراً إلى هذا الاختلاط طرأ لدى الطالب هذا السؤال، وإذا كان المدرس يهتم أولاً بالأمر، ويقول:

- **الفاعل:** عبارة عن اسم يذكر بعد الفعل في الجملة الفعلية أو شبه الجملة ويكون مرفوعاً بالرفع اللفظي أو التقديري أو المحلي. وهذه القضية **قضية نحوية** صرفة لا يدخل فيه غرض علم الصرف.

- **وأما اسم الفاعل:** فهو عبارة عن اسم يأتي من الفعل، فهو اسم وأصله فعل مثل: (ضارب) فإنه اسم الفاعل، وصياغته جاءت من فعل (يَضْرِبُ) المضارع المعلوم بحذف حرف المضارعة وهو الياء، واتيان الألف في الوسط، والتنوين في الآخر ليدل على اسميته، وهذه **القضية صرفية** محضة لا دخل فيها لعلم النحو.

- وهناك أيضاً فرق بين اسم الفاعل وهو:(ضارب) واسم المفعول وهو: (مضروب) من عدة نواحي منها:

أن اسم المفعول صياغته من المضارع المجهول فـ (مضروب) أصله (يضرب) بضم الياء كما أن ضارب أصله (يضرب) بفتح الياء (حرف

---

[31]) أعترف أني ما انتبهت إلى هذه المشكلة إلا بعد تدريسي لقواعد اللغة العربية في دولة الكويت ضمن تدريس المواد الأخرى بكليات التربية الأساسية والشريعة والحقوق وهذا الانتباه بعد أكثر من أربعين عاماً من تدريس قواعد اللغة العربية بأفغانستان، وهذا الانتباه جديد من ناحية أني كنت متأكداً بأن الطلاب والملمين بقواعد اللغة يفرقون بين الفاعل واسم الفاعل وفوجئت بالسؤال المبين أعلاه.

المضارعة) وحينما انتبهت إلى هذه المشكلة الموجودة لدى الملمين بقواعد اللغة؛ أضفت شيئا آخر هو طرح السؤال التالي:

ما هي العلاقة بين الفاعل واسم الفاعل ؟

والجواب: إن الفاعل الذي أخذ موقفاً في الجملة الفعلية، وسمي فاعلاً ففكر علماء اللغة ان يذكروا للفاعل اسما خاصا بوصفه جزء في الجملة أي حينما ذكروا إن:

(زيد) في جملة (ضرب **زيد**) فاعل فإن اسم **(زيد)** عَلَمَاً اسم في كل حالاته سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، **فهل لـ (زيد) اسم خاص يكسبه في جملة: (ضرب زيد)؟**

والجواب: إن علماء اللغة اشتقوا من فعل المضارع اسماً وسموه اسم الفاعل ويعبر عنه بـ (ضارب) وجعلوه اسماً وصفياً لـ (زيد) مضافاً إلى اسمه الأصلي العَلَمي، وهو (زيد) الاسم الذي لا يختص بذكره في الجملة جزءاً أولياً أو ثانوياً، فـ (زيد) اسمه في هذه الجملة (ضارب) وهذه الكلمة اسم الفاعل، وأعطي هذا العمل أي إخراج (ضارب) من (يضرب) لعلم الصرف لأن هذا العلم يقوم بمثل هذه الاشتقاقات.

وفي هذه العملية اشترك علم النحو مع علم الصرف بطريق علمي دقيق، أي إن علم النحو حول إلى علم الصرف صياغة اسم الفاعل بعدما وضح له أن زيدا هو الفاعل في جملة: (ضرب زيد) وحينما علم عالم الصرف بذلك الجملة فبدأ بوظيفة الصياغة وقال:

الاسم الوصفي لزيد هو(ضارب) ويمكن أن تجعل هذا الاسم الوصفي في تركيب آخر في جملة أخرى، وتقول: (زيد ضارب).

إن هذه المشكلة البسيطة بشكلها، والدقيقة في حقيقتها، نشأت من عدم

الاهتمام بغرض هذين العلمين، وتسبب في خلط مطالب الصرف مع مطالب النحو، وبالتالي في عدم التركيز الأساسي لدى الطلاب أو لدى الملمين بالقواعد من الطلاب وغيرهم.

ومما يجب ذكره أن علم الصرف كما هو معروف بعلم الاشتقاق يركز على مادة الكلمة، وإذا وجد أن هذه المادة ليست لها مشتقات أخرى كما ذكرنا في المثال كلمة: (زيد) فإنه يتركها على حالها، ولا يتدخل بها، ويسميها اسما جامداً غير مشتق، ولذلك تخيلنا في المثال السابق بأن الصرف يسأل النحوي عن الحالة التركيبية لـ (زيد) في جملة: (ضرب زيد) ثم يشتق له اسماً خاصاً وهو(ضارب) ويسمى هذا الاسم: اسم الفاعل، وذلك لأن الصرف لا يرى في كلمة (زيد) أي عمل اشتقاقي يوافق غرض هذا العلم؟

وما ذكرناه من بعض النماذج في قضية الخلط بين غرضي العلمين هو القليل من الكثير الذي يحتاج إلى البحوث اللغوية في هذا المجال بحيث يكون الباحث دارساً للمشكلات اللغوية السائدة في البيئات والتي تنذر بتدني المستويات اللغوية في البلاد العربية، وبالتالي في البلاد الإسلامية كلها التي تعتبر اللغة العربية من أهم اللغات لدى شعوب هذه البلاد، لأنها لغة القرآن الكريم.

ثانياً- علم النحو والاتجاهات النحوية وأبرز قواعد علم النحو في المفرد والمركب:

١- علم النحو والاتجاهات اللغوية.

آ- تعريف علم النحو.

ب- معاني المفرد في علم النحو.

ج- المعاني اللغوية للنحو.

د- النظر الإجمالي لسير علم النحو:

هـ- موضوع علم النحو.

و- غرض علم النحو.

٢- استعمال المفرد والمركب في علم النحو:

آ- تعريف المفرد والمركب في علم النحو:

١ً- آثار التعريف:

- صفة اللفظ.

- صفة المعنى.

- النسبة بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه.

- النسبة بين اللفظ وكل من الكلام والكلم عموم وخصوص مطلق.

ب- إطلاق المفرد على ما يقابل المضاف وشبه المضاف.

ج- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المعرب.

د- إطلاق المفرد على ما يقابل الجملة، والكلام في تعريف المبتدأ والخبر.

هـ- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المبني.

و- إطلاق المفرد مقابل المثنى والمجموع.

ز- استعمال المفرد مقابل المثنى والمجموع.

ثانياً- علم النحو والاتجاهات النحوية وأبرز قواعد علم النحو في المفرد والمركب:

بعدما ذكرنا قضايا ترتبط بالاتجاه الصرفي وعلم الاشتقاق، وذكرنا ما هو الضروري في المؤلفات والبحوث الحديثة؛ من جعل علم الصرف علماً مستقلاً عن علم النحو، وأن الخلط بين مطالب هذين العلمين يورث كثيراً من المشكلات. نبدأ بالاتجاه النحوي بدء بالتعريف:

١- علم النحو والاتجاهات اللغوية.

آ- **تعريف علم النحو:** علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض.

وهذا التعريف يعتبر جامعاً ومانعاً، ويميز النحو عن الصرف الذي لا علاقة له بآخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وإذا كان له صلة بآخر الكلمة فتعتبر صلة غير الإعراب والبناء مثلاً:

جزم آخر فعل الأمر بحذف حرف العلة مثل: (اِرْمِ) أصله ارمي، أو بحذف الحركة من آخر الكلمة مثل (**اِضْرِبْ**) بسكون الباء في فعل الأمر من باب (ضرب يضرب) فإن هذا يبحث عن أحوال آخر الكلمة (فعل الأمر) ولكن لا من حيث الإعراب والبناء الذي هومن وظائف علم النحو، بل من حيث حذف حرف العلة في (اِرْمِ)؛ وحذف الحركة في آخر (اِضْرِبْ) لصياغة فعل الأمر، وهو مطلب صرفي وليس نحوياً.

وأما لفظ (**الكَلِم**) الواقع في التعريف فقيل هو جمع مفرده (كلمة) وقيل هو اسم جمع لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع، والصحيح أنه اسم جنس جمعي كما ذكره الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب

(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ([٣٢]).

ويذكر عبد الرحمن الجامي في كتابه: (الفوائد الضيائية) شرح كافية ابن الحاجب ما يلي:

(قيل: الكلمة؛ والكلام؛ مشتقان من الكَلْم بتسكين اللام، وهو الجرح، لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح، وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال:

جراحات السنا لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكَلِم بكسر اللام جنس لا جمع؛ كتمر وتمرة، بدليل قول الله تعالى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ..(١٠) سورة فاطر.

حيث وصف الكَلِمَ بالطيب المفرد المذكر، ولوكان جمعاً يناسبه الطيبات، وقيل: جمع، حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعداً.

والكلم الطيب: مؤول ببعض الكلم:

---

[٣٢]) وقد ذكر محقق كتاب أوضح المسالك في الهامش: اختلفوا في لفظ كلم فقيل هو جمع مفرده كلمة، وقيل: هو اسم جمع لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع والصحيح أنه اسم جنس جمعي. واسم الجنس نوعين:

- **الأول اسم جنس إفرادي**: وهو ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد مثل: ماء، تراب، زيت، وخل، وأمثالها. ومنه المصدر: كشرب وضرب وقيام وجلوس.

- **والثاني اسم جنس جمعي**: وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً وذلك بأن يكون الواحد بالتاء، واللفظ الدال على الجمع بغير تاء، وذلك مثل كلم وكلمة وبقر وبقرة وشجر وشجرة وأمثالها.

أنظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك وهامشه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الجزء الأول ص ١١ طبع دار احياء التراث العربي بيروت لبنان.

– واللام فيها للجنس، والتاء للوحدة: ولا منافاة بينهما؛ لجواز اتصاف الجنس بالوحدة، والواحد بالجنسية، يقال: هذا الجنس واحد، وذلك الواحد جنس.

– ويمكن أن يكون الألف واللام للعهد الخارجي، والمعهود الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة. ([٣٣]).

والتفصيل حول (الكَلِم) وذكر الآراء فيه؛ كما ينفعنا في معرفة هذا اللفظ (كلم)؛ ينفعنا في موضوع آخر وهو: أن إطلاق المفرد مقابل الجمع مع كونه من القضايا الصرفية فإنه يستعمل في علم النحو أيضاً.

ب– معاني المفرد والمركب في علم النحو:

كما يطلق المفرد في علم النحو لمعاني أخرى:

١– **مقابل الجملة والكلام في تعريف الكلمة:** لأنه لفظ وضع لمعنى مفرد .

٢– **مقابل المركب في تعريف المعرب بأنه:** المركب الذي لم يشبه مبني الأصل .

٣– **مقابل المضاف وشبه المضاف في بحث المنادى.**

٤– **مقابل الجملة التامة الخبرية:** في بحث المبتدأ والخبر وتقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية.

٥– **مقابل المركب مع الغير:** في تعريف المبني (وهوما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب مع غيره).

٦– **مقابل المثنى والمجموع:** في تعريف المثنى والمجموع وفي بحث المضمرات وأسماء الإشارات.

٧– **مقابل المثنى والمجموع:** في تعريف الإعراب وتقسيمه إلى الإعراب

---

[٣٣]) الفوائد الضيائية تأليف عبدالرحمن الجامي طبع بشاور باكستان ص ١٩.

بالحركة، والإعراب بالحرف.

وقبل الدخول في تفصيل البحث حول المفرد والمركب حسب قواعد علم النحو يكون في محله أن نذكر المعاني اللغوية للنحو وربطها بالمعنى الاصطلاحي لهذا العلم، والنظرة الاجمالية إلى سير هذا العلم وذكر بعض علمائه:

ج- ذكر المعاني اللغوية للنحو:

إن النحو لغة يستعمل لعدة معان:

١- **القصد:** كما يقال نحوت نحواً أي قصدت قصداً.

٢- **الجهة:** كما يقال وهن نحو البيت عامدات أي جهة البيت قاصدات.

٣- **المثل:** كما يقال: هذا نحوه أي هذا مثله.

٤- **النوع:** كما يقال: هذا على أربعة أنحاء أي أنواع.

٥- **الطريق:** كما يقال: هذا النحو السوي أي الطريق المستوي.

٦- **الفصاحة:** كما يقال: ما أحسن نحوك في الكلام، أي فصاحتك في الكلام.

٧- **التصريف:** كقول العرب: نحوت بصري إليه؛ أي صرفت.

أما الانتحاء فهو بمعنى الاعتماد والميل في كل وجه (٣٤).

د- النظر الاجمالي لسير علم النحو:

يذكر بعض المؤرخين ان اول من وضع هذا العلم على بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه، وأول من أخذ عنه وفصله ووضحه بأمره أبو

---

٣٤) انظر (تبصرة الطلاب) تأليف محمد عبد العلي ص١

الأسود بن عمرو بن جندل بن سفيان الدؤلي ([35])، وأول ما بدأ به علي رضي الله عنه هو: **(إن كلمات العرب على ثلاثة أنحاء).**

وقال لأبي الأسود الدؤلي: انح هذا النحو يا أبا الأسود، أي اقصد هذا المقصد، ثم علمه أصول الاسم والفعل والحرف وعد إعرابها، وأبواب(إن) والاضافة والأصالة وترك الباقي لأبي الأسود وهو بدوره بدأ بتأليف بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، وتوسع في قواعد أخرى.

وقيل إن أبا الأسود لم يظهر ما تعلمه من علي كرم الله وجهه إلا بعد أن رأى لحناً بين الناس:

- فسمع أحداً يقول: (توفي أبونا وتركَ **بنون)** بدل **بنين** منصوباً بالمفعولية.

- وسمع آخر يقرأ الآية: (أن اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولِه) (بالكسر) فقال أعرابي: إنْ كان الله بريئاً من رسوله فأنا بريء منه. ولما وصل الأمر إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر بتعليم النحو([36]).

---

[35]) من بني كنانة الكوفي المولد والبصري المنشأ المتوفى عام (٦٩هجرية) وهو من أكابر التابعين، عاش خمساً وثمانين عاماً، وصحب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وولى قضاء البصرة.

[36]) فيما يتعلق بإعراب الآية: (أَنَّ **اللَّهَ** بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُو**لُهُ** (٣) سورة التوبة. فالقراءة المشهورة بضم (رسولُهُ) عطفاً على محل المبتدأ لفظ الجلالة، أو قراءة نصب (رسولَه) معطوفاً على كلمة الجلالة (الله) لأنه منصوب اسماً لكلمة (أنَّ) ومع هذا ذكر بعض المفسرين أنه يجوز جره ويعتبر هذا جراً للجوار. أي مع أنه معطوف على لفظ الجلالة، ويكون المعنى: أن اللهَ ورسولَه بريئان من المشركين، ولكن في الإعراب يتبع

وهذه القصة ترشدنا إلى شيء آخر، وهو اهتمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً بالنحو، بالإضافة إلى توجه علي رضي الله عنه، وتعليمه بعض قواعد النحو لأبي الأسود الدؤلي.

وحينما وصل دور الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ -١٧٤هـ) فهذب النحو وكمل أبوابه، وأخذ عنه سيبويه، وفصل تفاريعه، واستكثر من أدلته وشواهده، ووضع فيها كتابه المشهور.

وجاء دور الزجاج (٢٣٠-٣١١هـ) وغيره من علماء اللغة العربية وقواعدها.

هـ- موضوع علم النحو:

اختلف النحاة في التعبير عن موضوع علم النحو، والمحور الذي يدور حوله البحوث النحوية، وقال بعضهم هو:

- اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية، وتأديها المعاني الأصلية.
- والأكثر على أن موضوع النحو عبارة: عن الكلمة والكلام؛ لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، ويبحث في هذا العلم عن العوارض الذاتية للكلمة والكلام.

و- وأما غرض علم النحو:

فهو عبارة: عن صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي، والاقدام على تلفظ صحيح.

وبمعرفة التعريف؛ والغرض؛ والموضوع، نعرف الاتجاه العلمي للنحو، والفرق بينه وبين العلوم الأخرى.

جاره وهو لفظ: (المشركين) المجرور بالياء، وعلى كل حال فإن الضرورة لصحة التلفظ من دواعي بسط القواعد في اللغة العربية.

٢- استعمال المفرد والمركب في علم النحو:

آ- تعريف المفرد والمركب في علم النحو:

لقد ذكرنا الاستعمالات العدة في القضايا النحوية لكل من المفرد والمركب وذكرنا هذه الاستعمالات اجمالاً، وهنا نبدأ بأولها ألا وهو تعريف الكلمة عند النحويين.

وهوكما ذكره ابن الحاجب رحمه الله: **الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد.**

والمفرد: يمكن أن يكون في هذا التعريف **صفة اللفظ أوصفة المعنى:**

- **وعلى الأول** يكون التعريف هكذا: الكلمة لفظ مفرد، أي ليس بمركب وضع لمعنى.

واللفظ المفرد عبارة عن لفظ لا يدل جُزؤه على جزء معناه مثل لفظ **(زيد)** فإن لفظه ذات (الذال والياء والدال)، ولكن لا يدل على جزء معناه: وهو(**الحيوان الناطق مع التشخص**) وهذا أعم من أن يكون له جزء كما ذكرنا في المثال كلمة **زيد**. أولا يكون للفظ جزء أصلاً مثل همزة الاستفهام.

- **وعلى الثاني** وهو أن يكون (مفرد) صفة للمعنى في: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد.

فيكون المآل: ان الكلمة لفظ وضع لمعنى يكون مفرداً، والمعنى المفرد عبارة عما لا يدل جزء لفظه على جزئه، ونجري نفس التعميم الذي ذكرنا في التعريف حينما اعتبرنا المفرد صفة اللفظ، ونقول:

سواء كان اللفظ ذات أجزاء مثل (زيد)، ولكن لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى أولا يكون للفظ جزء مثل همزة الاستفهام؟.

والنحويون يعتبرون الأفراد في تعريف الكلمة لإخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية أو غير كلامية، فيخرج به عن حد الكلمة: الرجل؛ وقائمة؛

وبَصْريٍّ، وأمثالها.

مما يكون مركباً من كلمتين، لأنها **كلمات تدل جُزؤها على جُزء معناها،** فإن (الرجل) مركب من أداة التعريف، ومن رجل، وكل منهما يدل على معناه، وهكذا: (قائمة) مركب من قائم وتاء التأنيث، و(بَصْرِيّ) مركب من بصرة وياء النسبة، فيكون كل واحد من هذه الألفاظ مركباً.

ويطرح السؤال: إذا كان كل واحد مركباً من كلمتين فلماذا يعرب بإعراب واحد؟ ويقال: هذا الرجلُ، وهذه قائمةٌ، وهذا بَصْريٌّ؟

والجواب: إن شدة الامتزاج بين هذين الجزأين جعلتهما كالكلمة الواحدة في إجراء الإعراب الواحد.

وبقي (عبدُ اللهِ) عَلَماً داخلاً في تعريف الكلمة، وبالتالي في تعريف المفرد، مع كونه مركباً من المضاف والمضاف إليه، لأنه في حال كونه عَلَماً لا يراعى فيه معناه التركيبي؛ بل المعنى الوحداني وهو العلمية.

وأما إجراء الإعرابَيْن فيه:

- الإعراب الأول للفظ (عبدُ) نظراً لعامله، وإعراب لفظ الجلالة (الله) نظراً إلى كونه مضافاً إليه.

وبعبارة أخرى: فإن إعراب المضاف إليه وهو لفظ الجلالة (الله) ثابت غير متغير وهو الجر، وأما إعراب كلمة (عبد) فهو يتحول حسب العوامل. إن هذه الحالة الاعرابية نظراً إلى الحالة اللفظية؛ لا الحالة المعنوية، فيدخل (عبد الله) علماً في تعريف الكلمة، هذا على رأي أكثر النحاة.

- والبعض يرى أن (عبد الله) علماً ليس داخلاً في تعريف الكلمة، إذ

الكلمة: هي اللفظة الواحدة – بذكر تاء الوحدة في اللفظ– ([37]).

وعلى هذا القول يكون (عبد الله) عَلَماً مركباً، ولا يكون داخلاً في تعريف الكلمة؛ لأنه لا يقال له: لفظة واحدة.

ويبقى كل من: الرجل، وقائمة، وبَصْرِيّ داخلاً في تعريف الكلمة، **لدليلين:**

- **الأول:** شدة الامتزاج، بحيث يعتبر كالكلمة الواحدة.
- **والثاني:** إجراء إعراب واحد على كل من هذه الثلاثة ([38]).

ويرى ابن هشام أن التاء في: (الكلمة) تدل على الوحدة، وعلى هذا إذا ذكر اللفظ بالتاء، أو بغيرها فإنه يدل على الوحدة، مثل: لبن الدال على الجنس، واللبنة الدالة على الوحدة ([39]).

واعتبار الإفراد في تعريف الكلمة على قول، واعتبار التاء للوحدة في القول الآخر، لا يخفى أن الكلمة في كلا القولين تختلف عن الكلم؛ وعن الكلام؛ **مفهوماً ومصداقاً:**

- **أما مفهوماً** فواضح،
- **وأما مصداقاً فلأن:**
- **الكلمة:** لا تصدق إلا على الكلمة الواحدة،
- و**الكلام:** يطلق على المركب التام المفيد للفائدة؛ سواء كان مركباً من كلمتين مثل: (زيد قائم) أومن أكثر من كلمتين مثل: (زيد قام أبوه)،

---

[37]) الفوائد الضيائية شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٢ طبع باكستان.

[38]) المرجع السابع ص ٤٣.

[39]) أوضح المسالك على الفية ابن مالك ج١ ص١١ طبع دار احياء التراث العربي بيروت لبنان.

- **وأما الكَلِم:** -على قول من يعتبره جمعاً (كما يصرح به عبدالرحمن الجامي) أواسم جنس جمعي كما ذهب إليه غيره، فإنه لا يصدق إلا على المركب من ثلاث كلمات فصاعداً، ولا يشمل الكلام المركب من كلمتين مثل (زيد قائم)، بل يشمل الكلام المركب من ثلاث كلمات فصاعداً كالمثال المذكور: (زيد قائم أبوه).

- **وللكلم مصداق آخر لا يصدق عليه الكلام** مثل: (إنْ قام زيد) المركب من: أداة الشرط؛ وفعل الشرط؛ وفاعله؛ فإنه كلم: لأنه مركب من ثلاث كلمات، وليس كلاماً؛ لعدم إفادته المخاطب فائدة تامة؛ لأن الفائدة في الجملة الشرطية بذكر الشرط والجزاء معاً، وهذا المركب: (إنْ قام زيد) شرط من غير جزاء.

- **والنسبة بين الكلام والكلم (جمعاً أواسم جنس جمعي) عموم وخصوص من وجه:**

وهذه النسبة (العموم والخصوص من وجه) **تتطلب ثلاث مواد:**

١- **مادة الاجتماع بين الكلام والكلم** مثل: زيد قام أبوه.

٢- **مادة الافتراق من طرف الكلام:** بأن يوجد الكلام؛ ولا يطلق عليه الكلم، مثل: (زيد قائم). فإنه كلام: لأنه جملة تامة؛ خبرية؛ مركب من كلمتين؛ ولا يطلق عليه أنه كلم: لأنه مركب من كلمتين لا من ثلاث أو أكثر.

٣- **مادة الافتراق من طرف الكلم:** بحيث يكون المركب كَلِمَاً، ولا يكون كلاماً، كما ذكرنا: (إنْ قام زيد) بذكر الشرط بدون الجزاء.

- **وأما النسبة بين اللفظ وكل من الكلام والكلم؛ فعموم وخصوص مطلقاً:** فهذه النسبة تتطلب مادة الاجتماع ومادة الافتراق، فكل الكلام والكلم لفظ، وليس كل لفظ كلاماً. لأن الكلمة لفظ، وليس كلاماً؛ ولا كَلِمَاً.

والتفصيل كما يلي:

١- **يتحقق اللفظ والكلام:** مثل (زيد قائم) وأيضاً مادة الاجتماع مع الكلم مثل: (زيد قام أبوه).

٢- **مادة الافتراق من طرف اللفظ:** مثل لفظ زيد فإنه ليس كلاماً، ولا كلما وليس مادة الافتراق من طرف الكلام والكلم، لأن الخاص لا يوجد بدون العام، والعام يوجد بدون الخاص ([٤٠]).

ومع اعتبار الإفراد في تعريف الكلمة، والتركيب في الكلام والكلم، فإن الكلمة في القرآن الكريم أطلق على الكلام في عدة مواضع منها:

١- كما في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ(٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ **كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُو قَائِلُهَا** وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ(١٠٠) سورة المؤمنون.

والضمير في: (إِنَّهَا) وفي (قَائِلُهَا) راجع إلى كلام من يأتيه الموت ويقول: (رَبِّ ارْجِعُونِ). فإن هذا الكلام أطلق عليه الكلمة ([٤١]).

٢- وفي قوله الله تعالى: (وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ(٤٠) سورة التوبة.

أي جعل الله كلمة الذين كفروا ودعوتهم إلى الشرك السفلى والمغلوبة، وكلمة الله أي كلمة الشهادة هي العليا، أي هي الظاهرة الغالبة على كلمة الكفر وما يدعوه الكفار.

---

[٤٠]) المصدر السابق ص ١١.

[٤١]) أي إن الكافر إذا جاءه الموت، ورأى مقعده من النار، ومقعده من الجنة، يتمنى لو آمن فيقول: رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً، والله يقول: كلا، أي لا رجعة إنها (رب ارجعون) كلمة هو قائلها ولا فائدة له فيها. انظر تفسير الجلالين.

٣- وفي قوله الله تعالى: (كَذَلِكَ حَقَّتْ **كَلِمَةُ** رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ(٣٣) سورة يونس ([٤٢]).

والأمثلة غير ما ذكرنا كثيرة اكتفينا بهذه الآيات الثلاث.

وورد في الحديث الشريف إطلاق الكلمة على الكلام. فقد أخرج البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَصْدَقُ **كَلِمَةٍ** قَالَهَا الشَّاعِرُ؛ **كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلٌ،** وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ) ([٤٣]).

وأيضاً ورد في اصطلاح العرب: حفظت كلمة زهير - يريد قصيدة له بطولها.

ويقال: فلان ألقى كلمة، ويريد: ألقى محاضرة.

ومع هذه الاختلافات فإنه لا يختل تعريف الكلمة، واعتبار الإفراد فيها، إذ أن إطلاق الكلمة على الكلام: في بعض الآيات القرآنية، وفي بعض الأحاديث النبوية، وفي كلام العرب، فإنه إطلاق مجازي؛ وليس حقيقياً باعتبار أصل اللغة.

ب- إطلاق المفرد على ما يقابل المضاف وشبه المضاف:

بعد ما يذكر علماء النحو تعريف المنادى بأنه هو المطلوب إقباله بحرف نائب منا بـ (أدعوا) لفظاً أو تقديراً يوضحون إعراب المنادى ويقولون:

---

[٤٢]) أي كما صرف هؤلاء عن الإيمان حقت كلمة ربك على الذين فسقوا أي كفروا وهي قوله تعالى: لأملأن جهنم ..... الآية.

أو هي عبارة عن: أنهم لا يؤمنون. انظر تفسير الجلالين.

[٤٣]) رواه البخاري في كتاب المناقب باب أهل الجاهلية، ورواه مسلم في صحيحه، والترمذي وابن ماجه في سننهما وأحمد في مسنده.

* **الشرط الأول- أن يكون المنادى مبنياً على ما يرفع به:** أي على الضمة أو الألف أو الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء، إن كان المنادى مفرداً أي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف، والمقصود من شبه المضاف: كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر:

- **إما معمول للأول مثل:** يا طالعاً جبلاً.

- **وإما معطوف عليه:** ويكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد مثل: يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين.

* **والشرط الثاني- لكون المنادى مبنياً على ما يرفع به** - بعد شرط كونه مفرداً- **أن يكون معرفة قبل النداء أو بعده:**

لا يقال: إن المنادى إذا كان معرفة قبل النداء **يلزم اجتماع التعريفين** (التعريف بالنداء؛ وكونه معرفة قبل النداء) **وهذا ممتنع في كلام العرب؟!.**

والجواب: إن اجتماع آلتي التعريف ممتنع، ولا يمتنع اجتماع التعريفين، فإذا قلنا: (يا زيد) فإن فيه اجتماع التعريفين:

- **الأول التعريف بالعلمية:** والعلمية تتحقق بذات الشيء لا عن طريق آلة ملحقة مثل حرف التعريف؛ أو النداء.

- **والثاني التعريف بآلة النداء:** وهي كلمة (يا).

والدليل على أن المفرد المعرفة حينما يقع منادى يكون مبنياً على ما يرفع به، أن المنادى يقع في موقع كاف الضمير، لأن (يا زيد) بمنزلة: (أدعوك) فكلمة (زيد) واقعة موقع كاف الخطاب، وهذا يشبه **الكاف الحرفي** مثل حرف الكاف في (ذل**ك**) فإنها حرف؛ وليس اسماً، وأما حرف الكاف في: (أدعو**ك**) فإنها اسم وضمير، **ولمشابهتها مع الكاف الحرفي صار مبنياً.**

وخلاصة الدليل:

زيد في: (يا زيد) مبني بوقوعه موقع الكاف في: (أدعو**ك**) وهذا الكاف مشابه للكاف الحرفي في التلفظ، فصار المنادى مشابهاً للحرف ومبنياً بواسطتين.

وقد اشتبه على بعض المؤلفين في توجيه كون المنادى المفرد المعرفة مبنياً على الضم؛ بأنه واقع مقام الضمير في أدعو**ك** (الكاف)، والضمائر من المبنيات، فالمنادى صار مشابهاً للمبني، وهذا التوجيه غير صحيح: لأن الاسم لا يكون مبنياً بسبب مشابهته ومشاكلته الاسم المبني، بل يصير مبنياً لمشابهته مبنيّ الأصل ، إذ النحاة عرفوا المبني بما يلي:

المبني: ما ناسب مبنيّ الأصل ، أو وقع غير مركب مع غيره.

ثم فسروا مبنيّ الأصل: بالحرف؛ والفعل الماضي؛ والأمر بغير اللام (٤٤)، فالعلة الأصلية لخروج الاسم من كونه معرباً؛ إلى كونه مبنياً؛ المشابهة: للحرف؛ أو الفعل الماضي؛ أو الأمر، ووقوع كلمة (زيد) في: (يا زيد) مقام الكاف في (أدعو**ك**) لا يصير سبباً للبناء لأن الكاف في: (أدعو**ك**) اسم وليس حرفاً، وتمام الدليل ما ذكرنا بأن الكاف في (أدعوك) وإن كان اسم الضمير، لكنه مشابه للكاف الحرفي في: (ذلك) ونحوها.

وبهذا الطريق نحكم على المنادى المفرد المعرفة: بأنه لمشابهته لما يشبه مبني الأصل صار مبنياً.

وبهذا يتم إطلاق المفرد على ما يقابل المضاف أو شبه المضاف، ويصير من اطلاقات المفرد عند النحويين؛ عندما كان في إطلاقه الأول مقابل المركب.

---

[٤٤]) الفوائد الضيائية على الكافية تأليف عبدالرحمن الجامى طبع بشاور ص ٣١٠-٣١١.

ج- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع الغير في تعريف المعرب:

بعد ما ذكرنا الاطلاق الأول للمفرد في تعريف الكلمة بأنه في مقابل الجملة والكلام في تعريف الكلمة: (لفظ وضع لمعنى مفرد) والاطلاق الثاني له مقابل المضاف وشبه المضاف في بحث المنادى نذكر الاطلاق الثالث وهو ذكر المفرد في مقابل المركب في تعريف المعرب:

المعرب: هو المركب الذي لم يشبه مبني الأصل. وهذا التعريف يرشدنا إلى **تعريف المفرد:** بأنه هو الاسم الذي لم يتركب مع غيره (وهو العامل) نظراً إلى تحليل تعريف المعرب الذي ذكر في علم النحو وهو:

أن المراد بالمركب: الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله ([٤٥]) فيدخل في تعريف المعرب كل من: زيد، وقائم، وهؤلاء، في جملتي: (زيد قائم) المبتدأ والخبر، (وقام هؤلاء) الفعل والفاعل بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من الأسماء المعدودة نحو: ألف، باء، تاء، زيد، عمرو، بكر، وأمثالها من الأسماء المفردة، وبخلاف ما هو مركب مع غيره، ولكن لا يكون التركيب بحيث يتحقق معه عامله مثل غلام في (غلام زيد) فإن هذا المضاف (غلام) مبني لأنه مركب مع غيره، ولكن غيره هو(زيد) معموله وليس عامله فيكون لفظ: (غلام) قبل تركيب عامله، مثل (جاء) أو غيره في جملة (جاء غلام زيد) مبنياً لعدم وجود العامل معه ولفظ (زيد) معرباً لأنه يصدق عليه **تعريف المعرب وهو:** المركب مع غيره، بحيث يتحقق معه عامله؛ لأن عامله لفظ (غلام) موجود معه، ومؤثر فيه، وأثره الجر. وحينما ركبنا العامل وسلطناه على لفظ (غلام زيد) وقلنا: (جاء غلام زيد) يصير لفظ (غلام) معرباً بالرفع على

---

[٤٥]) لم يقولوا: تركيباً مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوي مثل المبتدأ والخبر. المرجع السابق ذكره ص ٣٤

الفاعلية، ولكن لفظ (زيد) لا يتغير وضعه الإعرابي وحالته من حيث إجراء الإعراب، ويبقى مضافاً إليه ومجروراً. وحينما نقارن بين هذه الاطلاقات الثلاثة المذكورة نقول:

١- (غلام زيد) في التعريف الأول (تعريف الكلمة) في مقابل الكلام مفرد أي ليس بكلام.

٢- وهو في التعريف الثاني (تعريف المنادى) ليس بمفرد لأنه مضاف.

٣- وهو في تعريف **المعرب:** الجزء الأول منه: (غلام) مفرد أي ليس مركباً مع العامل، والجزء الثاني منه: (زيد) ليس بمفرد لأنه مركب مع العامل.

د- إطلاق المفرد على ما يقابل الجملة والكلام في تعريف المبتدأ والخبر:

فإنهم **عرفوا المبتدأ:** بأنه مجرد عن العوامل اللفظية؛ وأريد بالاسم: المفرد، لأن الاسم قسم من الكلمة، والكلمة تعرف بـ: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فالمبتدأ يكون اسماً مفرداً، وإذا كان جملة مثل: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(١٨٤) سورة البقرة. فهو مؤول إلى المفرد بواسطة كلمة (أن) لأن هذه الكلمة تجعل مدخولها بتأويل المصدر، فيكون المآل: صيامكم خير لكم، ويكون: (أَنْ تَصُومُوا) بتأويل صيامكم مركباً إضافياً مبتدأ، و(خَيْرٌ لَكُمْ) خبره، وهذا التعبير يصحح كون: (أَنْ تَصُومُوا) الجملة الفعلية مبتدأ بالتأويل.

وبذلك نقول: إن المبتدأ يكون اسماً مفرداً، أي لا يكون جملة اسمية؛ ولا جملة فعلية، **وأما الخبر فلا يعتبر فيه الإفراد:** لأنه هو المسند إلى المبتدأ؛ ومن أحوال المبتدأ، فيمكن أن يكون مفرداً مثل (قائم) في: (زيد **قائم**) أو جملة مثل (قام) في: (زيد **قام**) **ولكن حينما كان الخبر جملة لا بد من الضمير العائد إلى المبتدأ ليصح كونه من أحوال المبتدأ** ففي: (زيد قام) إسنادان:

- **الأول:** إسناد كلمة (قام) إلى الضمير المستكن فيها الراجع إلى (زيد) وهذا إسناد الفعل إلى الفاعل، والمجموع يصير جملة فعلية.

- **والإسناد الثاني:** إسناد مجموع الفعل مع الفاعل (الضمير المعبر عنه بـ (هو) إلى زيد، والرابط عبارة عن هذا الضمير الراجع إلى (زيد).

وبناء على التفصيل الذي ذكرنا فإن المبتدأ هو الركيز الأصلي لاعتبار كونه مفرداً لا الخبر، ولكن الجمع بينهما لحاجة كل واحد إلى الآخر، لا لأنهما من نوع واحد من أنواع الكلمة، إذ المبتدأ لا يكون إلا اسماً، والخبر يكون اسماً حيناً؛ وفعلاً حيناً آخر، كما أنه يكون مفرداً؛ ويكون جملة.

يقول ابن هشام ما نصه:

(**والخبر:** إما مفرد؛ وإما جملة؛ **والمفرد:**

- **إما جامد لا يتحمل ضمير المبتدأ:** نحو: (هذا زيد) إلا أن يؤول إلى المشتق مثل: (زيد أسد) يؤول إلى: زيد شجاع، والشجاع ليس اسماً جامداً بل مشتق.

- **وإما مشتق فيتحمل ضميره:** نحو(زيد قائم) إلا أن يرفع الظاهر مثل: (زيد قائم أبوه) ([٤٦]).

ومع أن علماء النحو لم يذكروا العلة الأصلية في عد خبر المبتدأ من جملة الأسماء، وذكره في بحث المرفوعات؛ التي تعتبر قسماً من الاسم الذي هو قسم من الكلمة؛ التي اعتبر فيها الإفراد، ويمكن القول: بأن عده في المفردات مع أن الخبر يكون مفرداً حيناً وجملة حيناً آخر.

إن الخبر من صفات المبتدأ، والمقصود من ذكر الخبر: إثبات حالة

---

[٤٦]) انظر (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) تأليف ابن هشام ج١ص١٣٧ طبع بيروت. تحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد.

خاصة؛ أوصفة خاصة للمبتدأ، والدليل على ذلك:

١- **إن الخبر مسند والمبتدأ مسند إليه:** والمقصود في المبتدأ هو الذات، وفي الخبر هو الوصف، وحينما نقول (زيد قائم) نثبت صفة القيام لزيد، ولذلك تسمع المحققين من علماء النحو يقولون:

- **الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة:** لأن المبتدأ هو الذات؛ والمحكوم عليه (هذا في القسم الأول من المبتدأ، والقسم الثاني هو المحكوم به) والحكم على المجهول لا يفيد.

- **والأصل في الخبر التنكير:** لأن الحكم بالمعلوم لا يفيد، وهذه القاعدة ترشدنا إلى جعل الخبر من صفات المبتدأ، والمقصود بالإفادة، لأننا حينما نقول: (زيد قائم) فإن المخاطب يعرف زيداً، ولكن لا يعرف أنه قائم، وبإثبات القيام لزيد أفدنا المخاطب فائدة تامة؛ يصح السكوت عليها، ولذلك يبنون على هذه القاعدة قاعدة أخرى وهي **أن الخبر على قسمين:**

١- المفيد للمخاطب في أصل مضمون الخبر وذلك حينما نقول: (زيد قائم) والمخاطب لا يكون عالماً بثبوت القيام لزيد.

٢- أن يكون مفيداً للازم الإفادة وهذا حينما نقول: (زيد قائم) مع علمنا بأن المخاطب يعرف هذا، ولكن نريد أن نثبت للمخاطب بأننا نعلم ذلك، وهذا هو المعروف عند علماء البلاغة **بلازم الخبر.**

وإذا كان الخبر هو مناط الفائدة ومن صفات المبتدأ (في القسم الأول من المبتدأ، وتخصيصه لأنه الأصل) فيكون:

- **إما مفرداً** مثل: (زيد قائم)،

- **أو راجعاً إلى المفرد** مثل (زيدٌ ضَرَبَ).

والسر في قول النحاة بأن الخبر إذا كان جملة يكون حاملاً للضمير

الراجع إلى المبتدأ هو: **جعل الجملة من متعلقات ومن أحوال ومن صفات المبتدأ**، وذلك لا يتحقق إلا إذا كان كلمة: (ضرب) في جملة: (زيد ضرب) دالاً على الصفة وهو: (ضارب) بصيغة اسم الفاعل؛ الذي يعتبر مفرداً مع وجود الضمير فيه؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله يكون مفرداً.

علماً بأننا نحتاج إلى مثل هذه الأدلة في عد الخبر من جملة الأسماء، لا سيما إذا كان جملة لوجود المبرر في عده من الأسماء، مع قبول أن الاسم لا يكون إلا مفرداً.

ومع هذا فإني لا أدعي بأني تفردت في ذكر هذا الدليل؛ لأنه يمكن ذكره في بعض الكتب ولكن لم أطلع عليه.

هـ- إطلاق المفرد مقابل المركب مع غيره في تعريف المبني:مع ذكر هذا الاطلاق ضمن تعريف المعرب: (المركب الذي لم يشبه مبني الأصل) نذكره تحت عنوان مستقل رعاية للموضوع الذي ركز النحويون فيه لهذا الاطلاق وهو موضوع المبني تعريفاً وتقسيماً.

ولعلماء النحو في بيان المبني الذي يشتمل على إطلاق المفرد لمعنى خاص طريقان:

- **الطريق الأول: ما اختاره ابن الحاجب ويقول:**

(المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب مع غيره..) ويوضح عبدالرحمن الجامي عدم التركيب مع غيره كون الاسم مفرداً من غير ذكر العامل مثل: زيد، عمرو، بكر، وأمثالها (كما ذكرنا سابقاً) مع رعاية ان المراد بالتركيب هو التركيب مع العامل، ولذلك يعتبر كلمة: (غلام) في تركيب: (غلام زيد) قبل تسلط العامل عليه مبنياً وكلمة: (زيد) معرباً لوقوعه مضافا إليه

ومركبا مع عامله المضاف، ويضيف قائلاً:

(ولما كان المبني مقابلاً للمعرب، واعتبر في المعرب أمران: التركيب؛ وعدم المشابهة لمبني الأصل، كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الأمرين أما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما فكلمة أو ههنا لمنع الخلو([٤٧]).

- **والطريق الثاني:** ما ذكره البعض كابن هشام وغيره، ولا يذكرون تعريف المبني المشتمل على الجنس والفصل؛ تعريفاً علمياً بل يذكرون خصائص المبني وهذه عبارة ابن هشام في كتابه (شرح جمل الزجاجي):

(والمبني ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه نحو: هؤلاء وحذام وقطام وما أشبهه تقول: (رأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء) فلا يتغير آخره بالعوامل لأنه مبني ([٤٨]) فإن تعريف المبني بخاصته: (أنه لا يتغير آخره) تعريف بالرسم([٤٩]) لا بالحد، والتعريف بالحد([٥٠]) ضروري في القواعد العربية.

وذكر في كتابه الآخر: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) هذه العبارة: (هذا باب شرح المعرب والمبني، الاسم ضربان:

- **معرب** وهو الأصل ويسمى متمكناً،
- **ومبني** وهو الفرع ويسمى غير متمكن).

ثم يقول: (وإنما بني الاسم إذا أشبه الحرف وأنواع الشبه ثلاثة...).

---

[٤٧]) الفوائد الضيائية طبع باكستان ص ٢١١.

[٤٨]) شرح جمل الزجاجي تأليف ابن هشام ص ٣٣٧ - طبع عالم الكتب.

[٤٩]) التعريف بالرسم -كما ذكره علماء المنطق- هو أن يذكر الجنس القريب مع الخاصة مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك.

[٥٠]) التعريف بالحَدِّ -كما ذكره علماء المنطق- هو أن يذكر الجنس والفصل القريبين مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

إن المتعمق في عبارتي ابن هشام في تأليفه؛ لا يجد مقومات التعريف؛ أما في تأليفه الأول كما ذكرنا؛ وأما في الثاني فبدأ ببيان التسمية وقال: (ويسمى غير متمكن) ثم ذكر علة البناء كعلة لا كتعريف، وإن كان يستنبط منه جزء التعريف وهو: (المبني ما أشبه الحرف) وترك الجزء الآخر وهو: (وقوع الاسم مفرداً غير مركب مع غيره) ومع ذكره العبارات التي تكمل التعريف هنا وفي قوله: **(والفعل ضربان: مبني** وهو الأصل؛ **ومعرب** وهو الفرع، **والمبني نوعان:** فعل الماضي؛ والأمر ..([٥١]) يكون التعريف كاملاً ولكن متشتت الأجزاء بحيث يخل بالتعريف العِلْمي.

والمتعمق في التعريفات التي يجدها في كتب النحو يتأكد ان ذكر التعريف بأسلوب علمي أوقع في الذهن كما نرى في عبارة ابن الحاجب: (المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب مع غيره)

ومن الأدلة على ترجيح ذكر التعريف الجامع والمانع، أولاً ثم ذكر الخصائص وبيان الأنواع. إن معرفة خصوصية الشيء وأقسامه فرع لمعرفة أصل الشيء؛ وعلينا أن نعرف الشيء كاملاً بالتعريف ثم ندخل في الخصوصيات والتقسيم ؛ وكما ذكرنا فإن هذا أيضاً يرشدنا إلى التعريف بالرسم، ولكن لا يقبله الذهن قبولاً كاملاً كما يقبل معرفة الشيء بالذاتيات أولاً ثم بيان الخصوصيات والأقسام.

حينما نعرف الإنسان بأنه حيوان ناطق ونذكر الجزء الهام الذاتي (حيوان) والجزء الخاص الذاتي (ناطق) عرفنا الإنسان بالجنس والفصل؛ ولكن التعريف بأن الإنسان هو الذي يمشى ويضحك يأكل ويشرب فهذا تعريف

---

[٥١]) أوضح المسالك ص ٢٢.

بالرسم وليس بالحد ولا يكون تاماً في التعريف بالإنسان، وهذا هو السر في تسمية هذا التعريف رسماً لأننا ذكرنا أثراً من آثاره والأثر يسمى رسماً. مأخوذ من كلام العرب: هذا رسم المعمار أي أثره ([٥٢]).

ومع هذا فإن النحاة لا يختلفون في أن المفرد بمعنى غير المركب مع العامل مبني ويعتبرون المفرد في المبنيات مؤدياً لمعنى يغاير عما يراد في المنادى وعما يقصد في: تعريف الإعراب؛ وتعريف المثنى والمجموع وغيرها.

و- إطلاق المفرد مقابل المثنى والمجموع في بيان تعريفيهما في بحث المضمرات وأسماء الإشارات:

يقول النحاة في تعريف المثنى: ما لحق آخر مفرده الف في حالة الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها ونون عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد ليدل ذلك على أن مع المفرد مثله في العدد من جنس ذلك المفرد. **ويذكرون في تعريف الجمع:** المجموع ما دل على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده أي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما، حسب الصورة إما بزيادة أو نقصان أو اختلاف في الحركات والاختلاف أعم من أن يكون حقيقياً أو حكمياً، وأمثلة الاختلاف الحقيقي واضحة فإن كلمة: (مسجد) المفرد تجمع على: (مساجد) وكلمة: (كتاب) على كتب ففي الأول يظهر الاختلاف بزيادة حرف، وفي الثاني بنقصانه. وأما الاختلاف الحكمي بين المفرد والجمع مثل (فُلْك) بضم الفاء وسكون اللام فإنه يستعمل مفرداً وجمعاً من غير أي تغيير من ناحية زيادة الحروف أو نقصانه أومن ناحية تغيير الحركات والسكنات فاعتبر النحاة الفرق

---

[٥٢]) إيسا غوجي تأليف أثير الدين الأبهري طبع بشاور ص ٢٣.

في مثل هذه الكلمات بين مفردها وجمعها حكميا وذكروا مثالا: **(فُلك)** حينما يعتبر مفردا فإن ضمه ضم (قفل) والقفل مفرد وعند اعتباره جمعاً فإن ضمه ضم (أُسد) جمع (أسد) فصار التغير اعتبارياً، **وبعبارة أخرى:**

كلمة (فلك) إذا كان موازناً لكلمة: (قفل) تكون مفرداً وحينما يعتبر موازنا لكلة: (أسد جمع الأسد) يكون جمعاً.

وعندما يذكر المفرد في مقابل المثنى والمجموع، من الضروري **بيان الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس وذكر العلماء في بيان هذا الفرق:**

١- **الجمع:** ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده – كما شرحنا-

٢- **اسم الجنس:** ما كان الفارق بينه وبين واحده بالتاء مثل (تمر) و(تمرة).

٣- **اسم الجمع:** ما كان اسماً لجماعة مثل (الركب) اسماً للركبان من غير أن يفيد جمعيته للراكب كمفرد. واسم الجنس واسم الجمع خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعداً وضعاً بخلاف اسم الجنس.

فإن قيل: الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين؛ مع كونه اسم جنس؟.
والجواب: إن ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على أنه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً ([53]). وما ذكرنا أن اسم الجمع ليس بجمع هو مذهب سيبويه، **وأما الأخفش فيقول:**

(جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها مثل: جامل؛ وباقر؛

---

[53]) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب طبع بشاور ص ٢٦٩.

ورَكْب؛ جمع).

يريد بهذا القول ان الجامل له مفرد من تركيبه ومن لفظه وهو الجمل وهكذا باقر ورَكْب.

وقال الفراء: (وكذا أسماء الأجناس: كتمر وتمرة ونخل ونخلة، وأما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو: إبل وغنم، فليس بجمع بالاتفاق) ([٥٤]).

وهكذا نجد ان استعمال المفرد والواحد شائع في بحث المضمرات وأسماء الإشارات مقابل المثنى والمجموع. **يقول ابن الحاجب في كتابه:** (الكافية) في بحث المضمرات ما يلي:

(**المضمر:** ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أوحكماً. وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل المستقل بنفسه، والمتصل غير المستقل بنفسه، وهو **مرفوع ومنصوب** ومجرور، **فالأول والثاني:** متصل ومنفصل؛ والثالث: متصل.

وبعد هذا التقسيم يصرح بمقابلة المفرد والواحد في مقابل المثنى والمجموع **إذ يقول:**

(فذلك خمس أنواع الأول (المرفوع المتصل) ضربت وضربت (بصيغة المجهول) إلى ضَرَبْنَ –صيغة جمع الغائب المعلوم المؤنث– وضربن (صيغة جمع الغائبة المجهول المؤنث) وبذلك يجعل الواحد (المفرد) مقابل المثنى المجموع. **وفي التفصيل حول أسماء الإشارات يقول:**

(أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه وهي (ذا) للمذكر الواحد ولمثناه (ذان) و(ذين) وللمؤنث الواحدة (تا) و(ذي) و(ته) و(ذه) و(تهي) و(ذهي)

---

[٥٤]) المصدر السابق ذكره ص ٢٦٩.

ولمثناه (تان) و(تين) ولجمعهما أولاء مداً وقصراً.

وهذا صريح في إرادة الواحد (المفرد) مقابل المثنى والمجموع ([55]).

والسر في ذكر الواحد بدل كلمة: (المفرد) في بعض المواضع مثل المضمرات وأسماء الإشارات وذكر المفرد في البعض الآخر والله أعلم.

إن إطلاق المفرد عند إرادة المفهوم، والواحد عند إرادة المصداق (ما صدق عليه) في الخارج، ففي تعريف الكلمة أريد بكلمة المفرد المفهوم لا المصداق، ولكن المضمرات وأسماء الإشارة المقصود منه المصداقات الخارجية فكلمة: (هو) وكلمة: (ذا) المراد منه المصداق الخارجي أو الذهني وليس المفهوم فقط؟

ز- استعمال المفرد مقابل المثنى والمجموع في تعريف الإعراب وتقسيمه إلى الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف:

يذكر علماء النحو في تعريف الإعراب ما يلي:

الإعراب: عبارة عن الحركة أو الحرف الذي يختلف آخر المعرب به ليدل على المعاني المختلفة المتبادلة الواردة على المعرب مثلاً:

عندما نعطي لزيد حالة الفاعلية نجعله مستحقاً لإعراب الرفع، وهكذا في حال المفعولية يستحق حركة النصب، وفي حال كونه مضافاً إليه يستحق حركة الجر، وهذه الحالات المختلفة تقتضي حركات أو حروف مختلفة تسمى بالإعراب، وبعد هذا التوضيح يذكرون أنواع المعرب؛ وأنواع الإعراب:

- **فالمفرد المنصرف:** يكون إعرابه بالحركة في الحالات الثلاث بالضمة

---

[55]) كافية ابن الحاجب وشرحه الفوائد الضيائية ص ٢١٢ وص ٢٢٣.

حالة الرفع والفتحة حالـة النصب والكسرة حالة الجر. وهذه الخصوصية للمفرد المنصرف بأخذ ثلاث حالات من الإعراب؛ يجعل المفرد مميزاً عن المثنى والمجموع؛ إذ المفرد تكون له ثلاثة إعراب في ثلاث حالات، وأما المثنى والمجموع فلهما إعرابان في ثلاث حالات بهذا التفصيل:

- **للمثنى**: الإعراب بالألف في حال الرفع مثل: (جاءني عالمان) والإعراب بالياء في حالتي النصب والجر. تقول: (رأيت عالمين) و(مررت بعالمين) فإن كلمة: (عالمين) في كلتا الجملتين بالياء والنون، وهي في الجملة الأول مفعول به ومنصوبة وفي الجملة الثانية مجرورة لكلمة: (باء) حرف الجر .

- **وللمجموع**: الإعراب بالواو في حال الرفع تقول: (جاءني عالمون) والإعراب بالياء في حالتي النصب والجر، يقال: (رأيت عالمين) و(مررت بعالمين) فإن كلمة (عالمين) في كلتا الجملتين بالياء، وهي في الجملة الأولى مفعول به ومنصوبة، وفي الثانية مجرورة لكلمة (باء) حرف الجر.

هذا في الجمع المذكر السالم، وأما في الجمع المؤنث السالم فيتغير الوضع بحيث يكون الإعراب بالحركة (الضم) حالة الرفع وبالجر حالتي النصب والجر تقول: (جاءتني مسلمات) بالرفع، و(رأيت مسلمات)، و(مررت بمسلمات) حالتي النصب والجر.

وما ذكرنا في الجمع المذكر فإنه يخُص الجمع السالم إذ أن جمع التكسير معرب بالحركة تقول: (جاءني رجال)، و(رأيت رجالاً)، و(مررت برجال) ثلاثة إعراب في ثلاث حالات.

والدليل على توزيع الإعراب على الأسماء المذكورة:

أولاً- المفرد المنصرف: فإنه أصل فأعطي له الحق في حيازة الإعراب

الثلاثة في الحالات الثلاث.

ثانياً- جعل إعراب المثنى: وما يلحق به مثل: (كلا) وإعراب الجمع مع ملحقاته مثل: (أُلو) جمع (ذو) لا عن لفظه بالحروف بالتفصيل الآتي:

إن المثنى وكلمة: (كلا) وأيضاً (كلتا) بالألف حالة الرفع، والياء حالتي النصب والجر.

واشترط في كل من: (كلا) و(كلتا) في إجراء الإعراب اللفظي، وبالأف رفعاً، والياء نصب، وجراً أن يكونا مضافين إلى المضمر تقول: (جاءني الرجلان كلاهما)، و(جاءتني امرأتان كلتاهما)، و(رأيت الرجلين كليهما)، و(مررت برجلين كليهما) في حالتي النصب والجر وهكذا في المؤنث. أما إذا كان كل من (كلا وكلتا) مضافاً إلى اسم الظاهر فالوضع يتغير أي يكون الإعراب بالحركة وتقديرياً تقول: (جاءني كلا الرجلين)، و(رأيت كلا الرجلين) و(مررت بكلا الرجلين) والدليل على هذا الفرق بين كل من (كلا وكلتا) مضافاً إلى المظهر وبينهما مضافتين إلى الضمير كما ذكره عبدالرحمن الجامي رحمه الله في كتابه: (الفوائد الضيائية) شرح كافية ابن الحاجب:

١- إن: (كلا) و(كلتا) لهما اعتباران: اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، فباعتبار اللفظ كل واحد منهما مفرد وباعتبار المعنى مثنى، وإذا كان باعتبار لفظهما مفردين. والمفرد يكون إعرابه بالحركات الثلاث في الحالات الثلاث، فروعي جانب لفظه المفرد عند إضافته إلى الظاهر الذي هو الأصل (لأن الضمير فرع للاسم الظاهر) وأعطي له الإعراب بالحركات التي هي الأصل؛ **لأن الأصل في الإعراب هو الحركة:**

- **وأما الإعراب بالحرف فهو فرع له:** ولكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين؛ تقول: (جاءني كلا الرجلين)، و(رأيت كلا

الرجلين)، و(مررت بكلا الرجلين) وهكذا في (كلتا).

– وإذا أضيف إلى اسم الضمير الذي هو الفرع أعطي له الإعراب بالحرف الذي هو الفرع، **ويكون الإعراب لفظياً** لعدم موجب تقدير الإعراب تقول: (جاءني الرجلان كلاهما)، و(رأيت الرجلين كليهما)، و(مررت بالرجلين كليهما) بظهور الإعراب وهو الألف والياء ([٥٦]).

ومما ذكرنا تظهر قاعدة أخرى فيما يتعلق بالمفرد وهي: أن المفرد في باب الإعراب، واستحقاقه للإعراب الأصلي، وهو الإعراب بالحركة، لا يختص بالمفرد وحده؛ بل كل ما يشبه المفرد في اللفظ، وإن كان مثنى في المعنى فإنه يأخذ حكم المفرد مثل (كلا) الذي يعتبر مفرداً لفظاً وتثنية معنى.

٢– وأما الجمع المذكر السالم: والمراد به ما يسمى جمعاً اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه: (سنون وأرضون) مما لم يكن واحده مذكراً؛ لكن يجمع بالواو والنون، والياء والنون، وكذلك (أُلو) وهو جمع (ذو) لا عن لفظه وكذلك (عشرون) وأخواتها إلى (تسعين) كل ذلك يعرب بالواو رفعاً، والياء حالتي النصب والجر.

والدليل على توزيع الإعراب في مقابل المفرد (المثنى والجموع): أن المثنى وملحقاته؛ والجمع مع ملحقاته؛ فرعان للمفرد، ولهما خصوصية: هو أن المثنى والمجموع يشتملان على حرف زائد على بناء المفرد؛ يصلح هذا الحرف أن يكون هو الإعراب؛ وهو علامة التثنية والجمع، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعراباً؛ ليكون إعرابهما فرعاً لإعراب الواحد (المفرد)؛ كما أنهما فرعان للواحد (وقد ذكرنا إن الإعراب بالحرف فرع الإعراب بالحركة)، ولما جعل

---

[٥٦]) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ص ٤٠.

إعراب المثنى والمجموع بالحروف، وكانت حروف الإعراب ثلاثة: (الألف؛ والواو؛ والياء) **وهما يقتضيان ستة إعرابات:**

ثلاثة للمثنى؛ وثلاثة للمجموع، فلو أعطي الإعراب الثلاث للمثنى يبقى المجموع بلا إعراب، ولو أعطي للجمع يبقى المثنى بلا إعراب، فوزع بالطريق الآتي ذكره:

- **جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى:**
- **لأن هذا الألف علامة التثنية تشبه ألف الضمير** في فعل: (ضَرَبَا) شكلاً لكونهما ألفاً في التلفظ، وإن كان ألف التثنية حرفاً، وألف فعل: (ضَرَبَا) اسماً وضميراً، ولكن من حيث الظاهر والنطق كلاهما ألف،
- **كذلك الألف ضمير مرفوع** في (يضربان).
- **وجعلوا الواو علامة الرفع في الاسم المجموع** فيقال: (جاءني ضاربون) لأن الواو هو الضمير المرفوع في فعل: (يضربون) وفعل: (ضربوا) وكما ذكرنا في المثنى في كون الألف شكلاً مثل الألف في فعل: (ضربا)، وإن كان في الحقيقة لا يشبهه لأن الألف في: (ضاربان) حرف والألف في: (ضَرَبَا) اسم الضمير، وهنا نجري نفس الدليل ونقول:

خص الواو بكون علامة الرفع في المجموع لأنه ضمير الفاعل في (ضربوا) في جملة: (القوم ضربوا زيداً) وهكذا في: (يضربون) وبهذا التوزيع أعطي الألف للمثنى حالة الرفع، والواو للجمع حالة الرفع.

- **وبقي أمامنا حرف واحد وهو الياء، وأربع حالات:**
- حالتي النصب والجر في المثنى،
- وحالتي النصب والجر في الجمع.

فأعطي هذا الحرف الواحد (الياء) لأربع حالات بالتفصيل الآتي:

- **الياء إعراب للمثنى في حالتي النصب والجر** تقول: (رأيت ضاربين)، و(مررت بضاربين)، والفرق يظهر من العامل: فإذا كان العامل ناصباً سمي الياء علامة النصب وإذا كان جاراً نسميه إعراب الجر كما في المثالين المذكورين.

- **ونفس الياء إعراب حالتي النصب والجر في المجموع** تقول: (رأيت ضاربِين)، و(مررت بضاربِين) بكسر الباء، ولئلا يلتبس المثنى بالمجموع فرقوا بينهما، بحيث فتحوا ما قبل الياء في المثنى، وذلك لخفة الفتحة، وقلة استعمال المثنى نظراً إلى المجموع (لأن موارد تحققه أكثر من المجموع)، وكسروا ما قبل الياء في المجموع؛ لثقل الكسرة، وقلة الجمع (نظراً إلى المفرد).

والدليل على أن النصب في المثنى والمجموع تابع للجر وليس تابعاً للرفع أي لم يجعلوا علامة الرفع والنصب مشتركة، بل جعلوا علامة النصب والجر مشتركة لأن حالة النصب؛ وحالة الجر: يأتي في المنصوب والمجرور، وكلاهما فضلة في الكلام، وليسا عمدة؛ لأن المنصوب هو المفعول؛ ومتعلقات المفعول مثل: الحال والمستثنى والتمييز وغيرها، والمجرور أيضاً فضلة لأنه مفعول بالواسطة، وبهذه الخصوصية وهذا الاشتراك جعل الياء علامة للنصب والجر، ولم يجعل الرفع علامة لحالتين متمايزتين؛ لأن الرفع علامة العمدة في الكلام وهو الفاعل، ولا يشترك مع الفاعل أي معمول آخر في هذه الصفة؛ وهي كونه عمدة (٥٧).

---

٥٧) الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي مع تصرف بسيط ص ٤١-٤٢.

ثالثاً- علم المنطق والاتجاهات المنطقية فيما يتعلق بالمفرد والمركب:

إن علم المنطق نظراً إلى تعريفه الذي ذكرناه غير مرة: (آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر أو الخطأ الفكري)، له اتجاه خاص يغاير الاتجاهين السابقين لعلمي الصرف والنحو.

وقبل أن ننقل بعض العبارات من المتون القديمة في علم المنطق، نوضح أن البحث حول المفرد والمركب في المنطق يعتبر أساساً للقضايا المنطقية الأخرى، بخلاف علوم قواعد اللغة العربية من الصرف والنحو والبلاغة التي تبحث عن المفرد والمركب ضمن البحوث الأخرى، ولا يعتبر البحث حول المفرد والمركب بحثاً تتركز عليه البحوث الأخرى. وأما علم المنطق فيبدأ فيه بتعريف الدلالة وتقسيمها، ثم تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب، والمفرد ينقسم إلى الكلي والجزئي، والكلي بدوره ينقسم إلى الذاتي والعرضي، والذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، والعرضي إلى العرض العام والخاصة.

وهكذا في التصورات والتصديقات يصبح المفرد والمركب ركيزين أساسين للبحوث الأخرى.

إن القضايا المرتبطة بالمفرد والمركب بالطريق المباشر في علم المنطق تقترب حيناً إلى القضايا اللغوية وتبتعد حيناً آخر، وعلى طريق المثال:

يبحث في المنطق اختلاف علماء هذا العلم في كون الإفراد والتركيب صفتان للفظ أو للمعنى، فيأخذ بعضهم جانباً والبعض الآخر الجانب الآخر، والمحققون من هؤلاء العلماء يقولون:

الإفراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لأن فيهما تذكر كلمة الدلالة، والدلالة من صفات اللفظ، وأيضاً يمكن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب تبعاً للفظ،

فاللفظ المفرد عندهم ما لا يدل جُزؤه على جزء معناه، والمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه، والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمعنى المركب عكس ذلك.

وهذا البحث لا يكون مغايراً تماماً عما يذكره علماء اللغة من اتصاف اللفظ الدال بالإفراد والتركيب وتقسيمه إلى المفرد والمركب، غاية الأمر أن الجانب اللفظي للمفرد والمركب هو المقصود الأصلي لعلماء اللغة، والجانب المعنوي منهما هو مرام علماء المنطق، ومقصود ثانوي عند علماء اللغة، وحينما يقول محققوهم: إن الإفراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ يعترفون بأن إطلاق هاتين الصفتين على الجانب المعنوي إطلاق مجازي، وبالتالي يعترفون بأن البحوث المنطقية المرتبطة بالمفرد والمركب يراعى فيها معنى المفرد والمركب.

ولنذكر عبارة كتاب (سلم العلوم) تأليف محب الله البهاري في هذا الباب يقول:

(الإفراد والتركيب حقيقة صفة في اللفظ؛ لأنه إن دل جزؤه على جزء معناه فهو مركب ويسمى: قولاً؛ ومؤلفاً، وإلا فمفرد) (٥٨).

١- وأما وجوه التباعد بين أقوال علماء اللغة وآراء علماء المنطق في بحث المفرد والمركب فيلخص في:

- **تقسيم الكلمة لدى علماء اللغة** إلى الاسم والفعل والحرف،

- **وتقسيم المفرد عند علماء علم المنطق** إلى الاسم والكلمة والأداة، فالكلمة عند اللغويين منقسمة إلى الأقسام الثلاثة، والمنطقيون يجعلون التقسيم

---

٥٨) سلم العلوم تأليف محب الله البهاري طبع ملتان ص ٣٥.

وارداً على المفرد؛ لا على الكلمة، فيقسمون المفرد إلى الأقسام الثلاثة.

٢- إن المنطقيين يعتبرون الفعل مع الضمير المستكن فيه مركباً: مثل (أَمْشِي) الفعل المتكلم المفرد، بدليل أن هذا اللفظ معناه مركب من الفعل والفاعل، ويحتمل الصدق والكذب فصار مركباً، ويعامل معه معاملة المركب، وأما أهل اللغة فينظرون إلى لفظه، وهو مفرد، وأحد الصيغ المعروفة في الأفعال؛ التي تصل عددها إلى أربعة عشر صيغة؛ للدلالة على ثمانية عشر معاني: ستة للغائب ([٥٩])، وستة للمخاطب([٦٠])، واثنين للمتكلم الدال على ستة صيغ ([٦١]) ويصعب على أهل اللغة إفراز فعل (أَمْشِي) المتكلم المفرد، و(نمشي) المتكلم الجمع، و(تمشي) مع خمس صيغ أخرى في المخاطب عن صَفِّ بقية الأفعال، بحيث تعتبر هذه الأفعال مركبة، والبقية مفردة.

ودليلهم على ذلك رعاية جانب اللفظ: فإن لفظ (يمشي) و(تمشي) لا فرق بينهما في اعتبارهما مفردين، وكذلك فعلا: (أمشي) و(نمشي) مفردان عندهم لموازنتها فعل (يمشي) المفرد.

٣- كلمة (كان) من الأفعال الناقصة عند أهل اللغة، ولكنها أداة؛ وحرف؛ وغير مستقل؛ عند علماء المنطق، ودليلهم على ذلك:

إن قولنا: (كان زيد قائماً) فيه إثبات القيام لزيد وليس دور كلمة: (كان) إلا دوراً رابطياً، ولا يؤدي معنىً مستقلاً، بخلاف كلمة (كان) التامة بمعنى وجد، فإن لها معنى مستقل، وحينما نقول:

---

[٥٩]) ثلاث للمذكر وثلاث للمؤنث.

[٦٠]) ثلاث صيغ للمخاطب المذكر، وثلاث للمؤنث.

[٦١]) صيغة واحدة للمتكلم الواحد المذكر، والمتكلم الواحد المؤنث، وصيغة واحدة لأربع حالات: تثنية مذكر، وتثنية مؤنث، وجمع مذكر، وجمع مؤنث.

(كان زيد) أي (وجد زيد) تمت الجملة بالفعل والفاعل، وأعطت هذه الكلمة معناها المستقل والثابت في هذه الجملة.

يقول مؤلف (سلم العلوم):

(والحق إن الكلمات الوجودية من الأداة، فإن (كان) مثلاً معناه كون الشيء شيئاً لم يذكر بعد) ([62]).

وتوضيح كلامه إن **(كان الناقصة)** لا يدل على الكون والوجود والثبوت في نفسه؛ بخلاف **(كان التامة)**، بل يدل على كون الشيء، وهو اسم (كان) شيئاً هو خبر، كأن لم يذكر الشيء الثاني بعد، وحينما ذكر الشيء الثاني يفيد المعنى، ولذلك ليس دور (كان) إلا دوراً رابطياً حرفياً يربط كلمة: (قائم) بكلمة: (زيد) وهذا الدور لا يعطي الاستقلالية لكلمة (كان) حتى يعتبر من الأفعال التي تدل على المعاني المستقلة، فمعناه وجود رابطي، مثل كلمة: (في) تماماً، فإذا قلت (في) لا يدل على المعنى إلا أن ينضم إليه لفظ آخر ويقال: (في الدار) ويركب مع كلمة أخرى ويقال: (زيد في الدار) كذلك إذا قلت: (كان زيد) لا يفيد المعنى إلا عند تركيبه مع كلمة أخرى وهي: (قائم).

ويأتي الاعتراض على المنطقيين بأنه إذا كان لفظ: (كان) أداة لأنه لا يفيد إلا الربط بين اسمه وخبره، **فلماذا يقال له:** إنه فعل، ويعتبر من الأفعال الناقصة؟ **ويرد العلامة البهاري على هذا السؤال بقوله:** وتسميتها كلمات (أفعالاً) لتصرفها ودلالتها على الزمان) ([63]).

وتوضيح الرد أن هذه التسمية ودخول الأفعال الناقصة في صَفِّ الأفعال لأنها شكلياً مثل الأفعال فإن كلمة: (كان) يتصرف فيها ماضياً ومضارعاً وأمراً

---

[62]) سلم العلوم تأليف محب الله البهاري طبع ملتان ص ٣٤.

[63]) نفس المصدر السابق ذكره ص ٣٥.

ونهياً، واسم الأفعال، واسم المفعول، وغيرها، ولأنها بهيئتها تدل على الزمان والتصرف في الصيغة ووجود الزمان، إنما يكون في الأفعال.

- **وأما بالنظر إلى المعاني** التي هي منظور المنطقيين فليس إلا من الأداة، أما تسمية هذه الصيغ بالكلمات (الأفعال) عندهم ليس إلا على سبيل المجاز لمشابهتها إياها في الاقتران بالزمان والتصرف.

وأما النحاة فينظرون إلى الألفاظ، وألفاظها متصرفة، ومعانيها مقترنة بالزمان، وهي من خواص الأفعال.

٤- **الرابع من وجوه الاختلاف بين المنطقيين وعلماء اللغة:** ما ذكروه بقولهم: **وليس كل فعل عند العرب بكلمة عند المنطقيين** فإن نحو(أَمْشِي) صيغة المتكلم المفرد فعل عند العرب، وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتماله الصدق والكذب بخلاف (يمشي)([٦٤])

وقد ذكرنا هذا الموضوع في البند رقم (١) وكررناه هنا لذكر النص من كتاب سلم العلوم **وليتفرع عليه:**

آ- إن ما ذكره الشيخ الرئيس **ابن سينا** في كتابه (الشفاء) يقوي جانب المنطقيين في هذا الموضوع **إذ يقول ما خلاصته:**

فعل المخاطب وفعل المتكلم جملة ومركب: يدل جزء لفظه على جزء معناه؛ لأن الهمزة في كلمة: (أمشي) والتاء في كلمة: (تمشي) تدل على الفاعل، والفعل يدل على الحدث، وبذلك صار من أقسام المركبات.

وذكر الشيخ الرئيس في جواب من **اعتراض عليه،** بأن دلالة التاء على الفاعل المخاطب في الواحد المذكر واضح، وأما في الواحد المؤنث وتثنية

[٦٤]) سلم العلوم تأليف محب الله البهاري طبع ملتان ص ٣٥.

المذكر والمؤنث وجمعهما فليس بواضح، إذ هناك ضمائر بارزة عند النحاة تدل على الفاعل والتاء علامة الخطاب، كما يلي:

إن التاء هي الدالة على الفاعل المخاطب في الجميع (المفرد والتثنية والجمع)، وأما الضمائر فهي في الحقيقة حروف دالة على أحوال الفاعل) اهـ.

ب- لم يكتف أهل المنطق بهذا القدر من الفرق بل تعمقوا أكثر من هذا، وذكروا أن العرب بطبايعهم الأصلية يعرفون الفرق بين فعل المتكلم وفعل الغائب، وحينما يذكرون كلمة: (أنت) بعد كلمة: (تمشي) يعتبرونه تأكيداً للفاعل وليس أصل الفاعل، لأن الفاعل موجود ومستكن في كلمة: (تمشي) وحينما يذكرون كلمة: (هو) بعد ذكر كلمة: (يمشي) يجعلونه فاعلاً حقيقة لأن الفعل الغائب لا يكون فيه ضمير إلا عند سبق المرجع، وهنا لا يوجد مرجع، فيكون لفظ: (هو) فاعلاً، وإذا سبقه المرجع وقال: (زيد يمشي) فيكون الفعل حاملاً للضمير الراجع إلى زيد ويكون ذكر كلمة: (هو) بعده تأكيداً وبذلك نجد الفرق بين جملة: (يمشى هو) و(زيد يمشى هو) فإن كلمة: (هو) في الأول فاعل؛ وفي الثانية تأكيد الفاعل.

٥- إن أهل المنطق يذكرون المفرد مقابل المركب فقط، وأما أهل اللغة فإن المفرد عندهم يستعمل مقابل المركب ومقابل المثنى والمجموع ومقابل المضاف وشبه المضاف وغيرها من الاستعمالات التي ذكرناها في بيان الاتجاه النحوي.

يقول علماء الميزان (المنطق):

- **إن المركب إن صح السكوت عليه:** فتام، **خبر وقضية؛** إن قصد به الحكاية عن الواقع، ومن ثم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة، وإن لم يقصد به الحكاية عن الواقع، **فإنشاء منه:** أمر ونهي؛ وتَمَنّ؛ وتَرَج؛ واستفهام؛ وغير

ذلك من: الدعاء؛ والالتماس؛ والنداء؛ والتنبيه.

- **والمركب إن لم يصح السكوت عليه:** فهو ناقص؛ ومن هذا النوع من المركبات: المركبات التقيدية (الاضافية والتوصيفية)؛ والامتزاجية وغيرها؛ مثل: (في الدار) فإنه مركب خارج عن تعريف المركب التقيدي والامتزاجي.

٦- ومن الموضوعات التي يخالف فيها المنطقيون عن أهل اللغة: استلزام دلالتي: التضمن؛ والتزام المطابقة عند المنطقيين، وعدم الاستلزام عند أهل قواعد اللغة العربية.

وقبل التفصيل في هذا الموضوع نذكر تعريف الدلالة وتقسيمها عند المنطقيين، يقول أثير الدين الأبهري في كتابه المختصر: (إيسا غوجي):

(اللفظ الدال بالوضع:

- إما على تمام ما وضع له بالمطابقة؛
- أو على جزئه بالتضمن؛ إن كان له جزء؛
- أو على ما يلازمه في الذهن بالالتزام.

كـ (الإنسان) فإنه يدل على (الحيوان الناطق) بالمطابقة، وعلى أحدهما بالتضمن، وعلى قابل العلم وصفة الكتابة بالالتزام ([٦٥]).

وهذا المؤلف لا يبحث عن بقية أقسام الدلالة التي ذكرها الآخرون بقولهم: (**اعلم أن الدلالة على قسمين:** لفظية وغير لفظية:

- لأن الدال إن كان لفظاً؛ فالدلالة لفظية،
- وإن لم يكن الدال لفظاً؛ فالدلالة غير لفظية،

والدلالة اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الوضعية؛ والعقلية؛ والطبعية:

---

[٦٥]) إيسا غوجي طبع بشاور ص ٧.

- **فاللفظية الوضعية:** كدلالة لفظ (زيد) على الحيوان الناطق مع هذا التشخص.

- **والدلالة العقلية:** كدلالة لفظ (ديز) الكلمة المهملة مقلوب زيد، المسموع من وراء الجدار؛ يدل على أن هناك لافظ ومتكلم. وذكروا في مثال الدلالة اللفظية العقلية كلمة: (ديز) المهملة لأنه لو ذكر كلمة (زيد) الموضوع لمعنى أو كلمة أخرى لها معنى، فلا تكون عقلية محضة ، بل تكون الدلالة من ناحية وجود اللافظ والقائل عقلية، ودلالة (زيد) على معناه وضعية ولا تكون الدلالة عقلية صرفة.

- **والدلالة اللفظية الطبيعية:** مثل دلالة (أُح -أُح) على وجع الصدر فإن لفظ (أُح) لم يوضع لوجع الصدر، باعتبار وضع الواضع، ولم يدل على وجع الصدر بالعقل، فعلم أنه يدل على وجع الصدر دلالة طبيعية، بمعنى أن طبيعة الشيء تقتضي صدور هذا اللفظ عنه عند عروض وجع الصدر.

والمراد بالدلالة المنقسمة إلى: المطابقة؛ والتضمن؛ والالتزام، الدلالة اللفظية الوضعية، لا غير اللفظية، لأن البحث في الألفاظ الدالة على المعاني لا في غير الألفاظ، ولا في غير الدلالة الوضعية، لأن الدلالة العقلية والطبعية تختلفان باعتبار العقول والطبائع، والوضعي لاعتماده على وضع الواضع لا يختلف .

ولا يوجد أي خلاف بين أهل المنطق وعلماء اللغة في تعريف الدلالة وتقسيمها **إلا في موضوع استلزام التضمن والالتزام المطابقة أو عدم استلزامهما**، فالمنطقيون يذهبون إلى هذا الالتزام والاستلزام، **ويقولون:**

- **كلما وجد التضمن والالتزام وجد المطابقة ولا عكس:** لأنه من الممكن أن يكون الدال لفظاً له معنى مطابقي بسيط، ولا يكون له لازم فتوجد الدلالة

المطابقية من غير وجود التضمنية والالتزامية.

وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة؛ لأن الدلالة على جزء المعنى المطابقي في الدلالة التضمنية، وعلى لازمه في الدلالة الالتزامية لا تتحقق إلا بوجود المطابقة .

ولكن أهل اللغة يقولون:

- **إن الدلالة اللفظية الوضعية مطلقاً تابعة للقصد والاستعمال:**

- فإن استعمل اللفظ في المدلول المطابقي كانت دلالة مطابقية؛ لأنه قصد فيها هذه الدلالة،

- وإن استعمل في المضمون التضمني كانت الدلالة تضمنية،

- وإن استعمل في المدلول الالتزامي كانت الدلالة التزامية.

ولا شك في أن الاستعمال في المدلول التضمني والالتزامي لا يلزم الاستعمال في المدلول المطابقي، فالتضمن والالتزام عند علماء اللغة العربية لا يستلزمان المطابقة عندهم، **ومنشأ الخلاف** بين المنطقيين واللغويين هو **القصد،** فعلماء اللغة يعتبرون القصد في **كل الدلالات** ، والمنطقيون يعتبرون القصد في **الدلالة المطابقية فحسب،** دون التضمن والالتزام، ويرون أن دلالة اللفظ على جزء ما وضع له: إن كان له جزء؛ وعلى لازمه ثابتة؛ سواء قصد القاصد واللافظ أولم يقصد ، فالتضمن عندهم عبارة عن فهم الجزء ضمن فهم الكل، والالتزام عبارة عن فهم اللازم بتبعية فهم الملزوم، فالتضمن والالتزام صارا لازمين للمطابقة على سبيل التحقيق ([٦٦]).

وتفصيل المناسبة بين هذه الدلالات:

[٦٦]) حاشية حافظ دراز على قاضى مبارك شرح سلم العلوم طبع بشاور ص١١٣.

- **أن دلالة التضمن والالتزام** لا توجدان بدون الدلالة المطابقية؛ لأن دلالة التضمن هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط، وهما جزءان للمعنى المطابقي وهو: (حيوان ناطق).

ودلالة الالتزام: هي عبارة عن دلالة اللفظ على لازم ما وضع له، مثل دلالة الإنسان على الضاحك، فإنه لازم للحيوان الناطق، وكلتا الدلالتين (التضمنية والالتزامية) تابعتان للدلالة المطابقية، ولا توجدان إلا حينما يكون المعنى المطابقي موجوداً.

وأما الدلالة المطابقية فيمكن تحققها بدون التضمن والالتزام، لأنه يمكن أن يكون للفظ معنى مطابقي بسيط لا جزء له، مثل: همزة الاستفهام الموضوع لـ (أ) فتحقق الدلالة المطابقية بدون الدلالة التضمنية. وأيضاً يمكن أن يكون المعنى المطابقي خالياً عن وجود اللوازم، وبذلك تتحقق الدلالة المطابقية، ولا تتحقق الدلالة الالتزامية.

ويرى بعض علماء المنطق أن الدلالة الالتزامية توجد كل وقت مع المعنى المطابقي، لأن اللفظ إذا كان له معنى مطابقي، وأقل ما يوجد معه المعنى الالتزام أنه ليس غيره، أي هوهو، وليس غيره، فلا يمكن أن يكون المعنى المطابق خالياً عن المعنى الالتزامي، **ويرد على هذا القول** محب الله البهاري إذ يقول:

(ويلزمهما المطابقة ولا عكس، وكونه ليس غيره؛ ليس مما يسبق الذهن إليه، وأما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما ([٦٧]).

---

[٦٧]) سلم العلوم تأليف محب البهاري طبع ملتان ص ٣٣.

يريد هذا العالم الرد على من يقول: إن كل شيء له معنى التزامي، وأقله أنه هو وليس غيره، ودليل الرد أننا نعقل كثيراً من المعاني مع الغفلة عن غيرها، ولا يخطر ببالنا أن هذا الشيء هوهو، وليس غيره، وهذه الغفلة هادمة للدلالة الالتزامية ولزومها كل وقت للمعنى المطابقي.

والدليل على ما ذكره من عدم اللزوم بين الدلالة التضمنية والالتزامية واضح. لأنه من الممكن أن يكون اللفظ له معنى ذات أجزاء فتحقق التضمنية ولا يكون له لوازم، فلا تتحقق الدلالة الالتزامية، وبالعكس يمكن أن تتحقق الدلالة الالتزامية من غير التضمنية، بحيث يكون اللفظ دالاً على المعنى المطابقي البسيط؛ غير ذات الأجزاء، ويكون له لوازم، فتحقق الدلالة الالتزامية ولا توجد الدلالة التضمنية.

وما ذكره من الدليل على عدم لزوم الدلالة الالتزامية للدلالة المطابقية بقوله: (وكونه ليس غيره ليس مما سبق الذهن إليه دائماً) حاصله أن المعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البَيِّن بالمعنى الأخص، وهو أن يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم، وبين الشيء وكونه ليس غيره؛ ليس هذا اللزوم المعتبر.

وأما على مذهب من لا يعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البَيِّن بالمعنى الأخص بل اللزوم مطلقاً، سواء كان بالمعنى الأخص (كما ذكرنا) أو بالمعنى الأعم ،وهو أن يحكم العقل باللزوم بين الشيئين بعد تصور الملزوم واللازم، وعلى هذا يكون (كون الشيء ليس غيره) من لوازم الشيء، لأنه إذا تصور الإنسان مفهوم الشيء؛ ثم تصور أنه هوهو، يحكم باللزوم بين هذين التصورين، وهو الذي عبرنا عنه باللزوم البَيِّن بالمعنى الأعم.

ولقد فصلنا موضوع الدلالة تعريفاً وتقسيماً في بحث: (الاتجاه المنطقي للمفرد والمركب) لأن المنطق يبدأ بتعريف المفرد والمركب؛ بعد معرفة الدلالة

والتوضيح حول أقسامها؛ لأن المفرد والمركب من أقسام اللفظ الدال بالوضع، ومعرفتهما تتوقف على معرفة الدلالة اللفظية الوضعية، وبالتالي على معرفة الدلالة وتقسيمها إلى عدة أنواع، وبذلك يعتبر البحث حول الدلالة في: (الاتجاه المنطقي للمفرد والمركب) بحثاً في موضعه، ولا يعتبر بحثاً تبعياً وخارجاً عن ساحة الحاجة.

ومن القضايا التي تخص علم المنطق فيما يرتبط بالمفرد والمركب؛ **أن المفرد لا يدل على التفصيل،** فالمفرد كما أنه بلفظه مفرد؛ فهو بمعناه مفرد، وحينما نقول في تعريف الإنسان: حيوان ناطق، فإن هذا تعبير عن الصورة الوحدانية للإنسان، يعبر عنه بجزئين، وهذه الفكرة تخص علم المنطق؛ لأن علماء اللغة حينما يذكرون التعريفات يجعلون للمفرد أجزاء للتعريف، ويحكمون على الجملة: (الإنسان حيوان ناطق) بالجملة الاسمية.

والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، وغيرها من القضايا والجمل التي تجعل فيها المعرَّفات (بالفتح) مبتدأ، والمعرِّفات بالكسر خبراً.

وأما علماء المنطق فلا يقولون بثبوت المعرِّف (بالكسر) للمعرَّف (بالفتح)، وإلا يخرج الموضوع من التصورات إلى التصديقات بل يقولون:

إن تعريف الإنسان بالحيوان الناطق، ليس بطريق الحكم؛ بل بطريق التعريف، فالإنسان معرَّف، والحيوان الناطق تعريف، وليس بين المعرَّف والمعرِّف أي حكم، ودليلهم على ذلك ما ذكره الشيخ ابن سينا في كتابه الشفاء: (الأسماء والكلم في الألفاظ المفردة؛ نظير المعقولات المفردة التي: لا تفصيل فيها؛ ولا تركيب؛ ولا صدق؛ ولا كذب) ([٦٨]).

---

[٦٨]) سلم العلوم تأليف العلامة البهاري طبع ملتان ص ١٠٣ نقلاً عما ذكره الشيخ في (الشفاء).

وبهذا يقول علماء المنطق: إن المفرد لا يعبر إلا بالمفرد، وحينما يسأل المنطقي إذا كان الأمر كما تقولون، **فكيف نعرف الإنسان بالحيوان الناطق؟** وهكذا في التعريفات الأخرى؟ **وجوابهم:** إن تعريف الإنسان بالصورة الوحدانية ينتزع منها كلمتي الحيوان الناطق.

وأيضاً يقولون: إنه ليس بين ما يحكى عن المفرد حكم، وبالتالي ليس فيه صدق ولا كذب، لأن الصدق والكذب من خصوصيات القضية، وهنا ليس حكم ولا قضية؛ فلا صدق ولا كذب. ولا نعثر على هذه الدقة في كتب قواعد اللغة العربية، ويمكن أن يكون الدليل على تركيز المنطقيين على هذا الأمر أنهم يجعلون بين التصورات والتصديقات خطاً فاصلاً، ولا يصح الخلط بينهما، والبحث في التعريفات من البحوث المرتبطة بالتصورات، والمعرَّف (الحدود والرسوم) من التصورات الخالية عن الحكم، وعند ما نحكم بين المعرَّف والمعرِّف يجعل الأول موضوعاً؛ والثاني محمولاً نخرج من التصورات إلى التصديقات.

وأما علماء اللغة فينظرون إلى المآل ويقولون: إذا حللنا الكلمة إلى أجزاء تعبر عنه بالجنس والفصل ، أو الخاصة والعرض العام، فلا مانع أن نحكم بين المعرَّف والمعرِّف، ونجعل المعرِّف خبراً؛ ونثبته للمعرَّف (بالفتح) وهو المبتدأ، فحينما ذكرنا في تعريف الإنسان أنه حيوان ناطق، نستطيع الحكم بأن الإنسان حيوان ناطق.

ولكن المنطقيين باحتياطهم الكامل في الفرق بين الموصل التصوري وهو المعرف والموصل التصديقي وهو الحجة يعبرون عن معنى المفرد (المعرَّف) بالصورة الوحدانية. يقول قاضي محمد مبارك أحد العلماء الأعلام في علم المنطق في كتابه: (شرح سلم العلوم):

(**إن المفرد الموضوع**؛ إذا سمعه العالم بوضعه؛ يلتفت إلى معناه دفعة واحدة، إذ اللفظ إنما يلتفت به إلى ما وضع له، فإن كان هذا الموضوع له مركباً فالسامع يلتفت إليه دفعة، فإن فُصِّلَ ذلك المعنى إلى أجزائه؛ لم يكن ذلك التفصيل ناشئاً من اللفظ؛ أومن العلم بالوضع، بل أحدثه السامع من عند نفسه. **بخلاف اللفظ المركب** فإن السامع عند سماع كل جزء منه؛ يلتفت إلى معناه الذي هو جزء معنى اللفظ؛ فكل جزء من معناه ملتفت إليه بالتفات على حدة، وهذا هو التفصيل.

فالمفرد إذا عرف بالمركب لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصوداً، ومن هنا يتم أن لا ترادف بين المفرد والمركب لتفاوتهما بالإجمال والتفصيل) ([٦٩]).

رابعاً- علم البلاغة: (المعاني والبيان والبديع) والاتجاه البلاغي نحو المفرد والمركب:

إن علم البلاغة يبدأ من تعريف كل من الفصاحة في: الكلمة والكلام والمتكلم، والبلاغة في الكلام والمتكلم، وعدم اتصاف الكلمة بالبلاغة لأن المفرد لا يوصف بالمطابقة للواقع، وعدم المطابقة له لأنه ليس للمفرد واقع ومحكي عنه. **ثم يبحث في علم المعاني في:**

١- تفسير الصدق والكذب.

٢- أحوال الاسناد الخبري.

٣- أحوال المسند إليه .

٤- أحوال المسند.

٥- أحوال متعلقات الفعل.

---

[٦٩]) كتاب: شرح سلم العلوم تأليف قاضى محمد مبارك طبع بشاور ص ١٧١.

٦- القصر.

٧- الإنشاء وانواعه.

٨- الفصل والوصل.

٩- الايجاز والاطناب والمساوات.

وينتهي بالتذييل والتكميل والتتميم والاعتراض.

وأما في علم البيان فالبدء بالتعريف ثم الدخول في هذه المطالب:

١- تعريف الدلالة وتقسيمها.

٢- التشبيه وأركانه.

٣- تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين.

٤- تقسيم التشبيه باعتبار الوجه.

٥- الحقيقة والمجاز.

٦- الاستعارة وأقسامها.

٧- الكناية والفرق بينها وبين المجاز وغيرها من المطالب.

وفي علم البديع بعد التعريف يذكر هذه المطالب:

١- المطابقة مراعات النظير؛ الارصاد؛ المشاكلة.

٢- العكس؛ الرجوع؛ التورية؛ الاستخدام؛ اللف والنشر.

٣- الجمع والتفريق والتقسيم وغيرها من المحسنات البديعية وينتهي بالموازنة والمماثلة والقلب والتشريع ولزوم ما لا يلزم.

وأكثر ما يستعمل كلمة المفرد في البلاغة مقابل الكلام لأنه أول ما يبدأ بالتعريف يقول:

- **الفصاحة:** يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، فيقال في فصاحة المفرد هذه كلمة فصيحة، وفي فصاحة الكلام: هذا الكلام فصيح، وهذه

القصيدة فصيحة، وفي فصاحة المتكلم: كاتب فصيح؛ أو شاعر فصيح.

إن ذكر لفظ المفرد مقابل الكلام والمتكلم ينبئ عن أن المراد بالمفرد هو أحد معانيه عند علماء العرب وهو: ما ليس بكلام، فيدخل فيه المركب الاضافي؛ والمركب التوصيفي؛ لأنه يطلق عليهما أنهما ليسا بكلام، **لأن الكلام حسب تعريفهم:**

ما تضمن كلمتين بالإسناد؛ ولا يتحقق إلا بوجود اسمين أواسم وفعل، مع وجود الإسناد سواء كان إسناد المبتدأ إلى الخبر؛ أو إسناد الفعل إلى الفاعل.

ولكن حينما نتعمق في **تعريف فصاحة المفرد** وهو: خلوصه من تنافر الحروف؛ ومخالفة القياس اللغوي والغرابة، نصل إلى أن المقصود من المفرد هو **مقابل المركب بأقسامه:** التام الخبري؛ والتقيدي **(الاضافي والتوصيفي)** لأنه ركز على تنافر الحروف؛ أي جعل المفرد ذا أجزاء، وهي الحروف، لا ذا أجزاء وهي الكلمات، مثل المركب الاضافي التوصيفي.

والدليل على هذه الإرادة أن السكاكي وغيره من علماء البلاغة حينما عرفوا فصاحة المفرد بخلوه عما ذكر، بينوا في ذلك في المثال:

١- للتنافر كلمة **(مستشزرات)** في قول الشاعر:

غدائره **مستشزرات** إلى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل

وقالوا: إن كلمة **مستشزرات** في قول امرؤ القيس ليست خالية عن تنافر الحروف.

٢- وللغرابة كلمة: **(مسرجاً)** في قول الشاعر:

ومقلة وحاجبا مزججاً وفاحماً ومرسناً **مسرجاً**

٣- ولمخالفة القياس اللغوي كلمة **(الأجلل)** في قول الشاعر:

الحمد لله العلى الأجلل ....

بفك الادغام بدل الأَجَلّ.

٤- وللكراهة في السمع كلمة (**الجرشى**) في قول الشاعر:

مبارك الاسم اغر اللقب كريم **الجرشى** شرين النسب

فإن كلمة: (**الجرشى**) بمعنى: (النفس) كريهة في السمع.

وكل هذه الأمثلة تدل دلالة واضحة على أن المقصود من المفرد والكلمة هو: مقابل الكلام؛ والمركب بأنواعه الشامل: للتوصيفي؛ والاضافي؛ وما يتركب من الحروف بقرينة ذكر تنافر الحروف فيه، وإذا كان المقصود من المفرد ما يعم؛ ويشمل المركب الناقص بقرينة ذكره مقابل الكلام، فالمفرد ما لا يكون كلاماً، والمركب الناقص ليس بكلام، فلا يصح تعريف الفصاحة فيه بـ (خلوصه عن تنافر الحروف و...) لأن المركب الناقص عند التحليل تكون أجزاءه كلمتين أو كلمات لا الحروف ([٧٠]).

وبعد هذا نتساءل:

إذا كان المراد بالمفرد هو الكلمة، ويكون المركب الناقص خارجاً عن تعريف المفرد، وهو أيضاً خارج عن تعريف الكلام؛ وبيان الفصاحة فيه، **فأين موقف المركب الناقص من الفصاحة؟ وأي تعريف الفصاحة يشمله؟.**

---

[٧٠]) تحليل المركب الناقص إلى كلمتين واضح في المركب من جزئين، مثل:(عبد الله) في المركب الاضافي، و(الرجل العالم) في المركب التوصيفي. وأما تحويله إلى أكثر من كلمتين مثل جملة الشرط في: (إن جاءني زيد) فإنها مركب ناقص؛ لأنه لا يفيد المعنى إلا بعد ذكر الجزاء، وتحلل إلى عدة كلمات: إن؛ جاء؛ ياء الضمر؛ وكلمة: (زيد) ومما يجب ذكره أن الاستدلال بهذه الأشعار ذكر في هذا البحث مرتين: مرة في تعريف المعاني والبيان والبديع، ومرة هنا في تحقيق فصاحة المفرد، وهذا لا يعتبر تكراراً محضاً من غير فائدة بل تكرار لهذه الأشعار في موضعين مختلفين لكل منهما مرامه الخاص.

ولعلماء البلاغة في إدخال المركب الناقص إلى ساحة الفصاحة طريقان:

الأول– أن يراد بالمفرد ما ليس بكلام: أي ما ليس بمركب مشتمل على الإسناد المفيد للفائدة التامة، فيدخل فيه المركب الناقص؛ لأنه يصدق عليه أنه ليس بكلام، ولكن هذه الإرادة لا توافق تعريف فصاحة المفرد بخلوصه من تنافر الحروف و..... لأن فصاحة المركب الناقص بفصاحة كلماته لا بفصاحة الحروف كما ذكرنا.

وللخروج من هذه المشكلة يمكن أن يراد من المفرد ما ليس بكلام ليدخل في تعريف فصاحة المفرد المركب الناقص: ولكن نقول في تعريف المفرد: خلوصه من تنافر الحروف في المفرد، وتنافر الكلمات في المركب الناقص؛ ليشمل التعريف المركب الناقص (الاضافي والتوصيفي) أيضاً.

ولكن هذا التوجيه يجعل التعريف غير مانع من دخول غيره، وهو الكلام؛ لأن فصاحة الكلام أيضاً هو خلوصه من تنافر الكلمات، إلا أن يقال لا بأس بدخول الكلام في تعريف فصاحة المركب الناقص؛ لأنه من الممكن أن يجتمع المركب الاضافي والتوصيفي مع الكلام في تعريف الفصاحة، ويمتاز عنه في أن المركب الناقص لا يصح السكوت عليه، **والكلام:** هو المركب التام الذي يصح السكوت عليه؛ فاجتماعهما في **تعريف الفصاحة:** خلوصه من تنافر الكلمات إلى هذا الحد؛ هو الجامع بينهما، وحينما نقول: خلوصه أيضاً من ضعف التأليف والتعقيد؛ يختص بالكلام؛ لأن المركب الناقص لا يجري فيه ضعف التأليف والتعقيد؛ الذين يجريان في الكلام الخالي عن الفصاحة.

الثاني– أن يراد من الكلام ما يعم المركب التام الخبري والمركب الناقص: وحينئذ يخرج المركب الاضافي والتوصيفي عن المفرد، ويدخل في

الكلام ويصدق عليه تعريف فصاحة الكلام من: خلوصه من تنافر الكلمات والتعقيد، وضعف التأليف، وقبول أن التعقيد وضعف التأليف كما يجريان في الكلام يجريان في المركب الناقص أيضاً.

وهذا التوجيه يأباه ما ذكر في تعريف بلاغة الكلام: بمطابقته لمقتضى الحال، إذ حينما عمم الكلام ليشمل المركب الاضافي والتوصيفي، والكلام يتصف بالبلاغة؛ فليكن المركب الاضافي والتوصيفي أيضاً متصفاً بها، مع أنه لا يتصف بالبلاغة، إذ إن **البلاغة عبارة** عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذه من خصوصية الكلام؛ إذ ليس للمركب الناقص واقع؛ وحقيقة ومحكي عنه؛ وحال في الواقع؛ حتى يقال: إنه مطابق له أو غير مطابق. إلا أن يقال: في الكلام شبه استخدام **(والاستخدام:** أن يكون للفظ معنيان يراد أحدهما في موضع، والآخر في موضع آخر**) وهنا للكلام معنيان:**

- **الأول:** ما يعمم المركب التام والناقص.
- **والثاني:** المركب التام.

ففي تعريف الفصاحة يؤخذ الأول، وفي تعريف البلاغة يراد الثاني.

الباب الثالث
أثر ذلك الاختلاف
في بعض قضايا العقيدة ([71])

تمهيد:

أولاً- التطبيق الأول كلمة التوحيد: لا إله إلا الله:

ثانياً- التطبيق الثاني في تعريف الإيمان وأركانه:

١- الإيمان مفردٌ لفظاً؛ ومركبٌ معنىً:

٢- الإيمان باعتبار مادة الكلمة معناه:

٣- أن من يقول في أول دخوله في الإيمان: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فهذا إخبار لفظاً؛ وإنشاء معنىً:

٤- أول ما ينطق به المؤمن هو: آمنت بالله.

ثالثاً- التطبيق الثالث (الله الواحد الأحد):

رابعاً- التطبيق الرابع جملة (أنا مؤمن إن شاء الله) على مذهب، و(أنا مؤمن حقاً) على مذهب آخر.

وبالتالي نرد على الجهمية القائلين بأن الإيمان معرفة فقط.

١) المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصور المحض:

٢) بالتصور المحض لا يتحقق الإيمان لأنه ليس فيه الثبوت والحكم:

٣) الأدلة القرآنية التي ترشدنا إلى أن المعرفة شيء والإيمان شيء آخر:

---

[71]) تم إضافة هذا الباب عند طباعة هذا الكتاب، ولم يكن موجوداً في أصل البحث.

الباب الثالث
أثر ذلك الاختلاف
في بعض قضايا العقيدة

تمهيد:

بعد ما ذكرنا اختلاف العلماء في تعريف المفرد والمركب، وبينا الاتجاهات المختلفة التي تسببت في هذه الاختلافات، والتي تنشأ عن طبيعة علوم: الصرف؛ والنحو؛ والبلاغة؛ والمنطق؛ علينا أن نذكر عدداً من التعريفات في القضايا الاعتقادية؛ التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمفرد والمركب، والخبر والإنشاء، وأنواع المركب: (الإضافي والتوصيفي والامتزاجي)، وأنواع الخبر: (الجملة الاسمية؛ والجملة الفعلية)، وإطلاق الكلمة على الكلام، وغيرها من الموضوعات التي تشتمل عليها البحوث الاعتقادية.

أولاً- التطبيق الأول كلمة التوحيد: لا إله إلا الله:

إن هذه الكلمة كلام في اصطلاح النحاة، وخبر عند البلغاء، وقضية عند المنطقيين.

وإن اطلاق الكلمة عليها؛ لا يوافق أياً من الاصطلاحات اللغوية إلا مجازاً، وهذا واضح؛ لأن الكلمة تكون مفردة، وكلمة التوحيد مركبة؛ فلا تكون كلمة عند النحاة، والكلمة تكون عارية عن الإخبار، وكلمة التوحيد تشتمل على الإخبار عن شيء واقع، وحقيقة ثابتة، فلا تكون كلمة عند البلغاء، والكلمة تكون شيئاً واحداً؛ فلا تشكل القضية من الشيء المفرد، فلا تكون كلمة التوحيد شيئاً مفرداً، بل قضية عند المنطقيين مشتملة على الموضوع والمحمول، وفيها

حكم وإثبات، وفيها حكاية عن نفس الأمر، ويطلق عليها كل صفات القضية بوجود مقوماتها.

ولكن إطلاق الكلمة عليها؛ كما هو المتعارف في علم العقيدة؛ موافق تماماً مع إطلاق الكلمة على الكلام، في قول الله تعالى:

(حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ(٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا **كَلِمَةٌ هُو قَائِلُهَا** وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٠٠) سورة المؤمنون.

وقد ذكرنا ذلك سابقاً مع نظائره مثل استعمال (كلمة) على: المحاضرة وغيره من استعمالات الكلمة بدل (الكلام) ونضيف هنا: إن كلمة (**هُو قَائِلُهَا**) يقال للكلام الذي لا يكون فيه فائدة، كما تقول لمن يتكلم بكلام لا تهتم به: اشتغل أنت بهذه الكلمات، فتكلم أنت؛ واستمع أنت؛ وإنها لا تليق السماع.

وقال الألوسي: (والكلمة هنا بمعنى الكلام، كما في قولهم: كلمة الشهادة، وهي في هذا المعنى مجاز عند النحاة، وأما عند اللغويين فقيل: حقيقة؛ وقيل: مجاز.) ([٧٢]).

ومما يرتبط بالتوحيد، ويؤول المفرد إلى المركب كلمة: (التوحيد) بصيغته فإنه مصدر من باب التفعيل مثل: التعليم؛ والتقدير؛ والتكريم؛ وأمثالها، ويعبر عن هذه الكلمة المفردة (التوحيد) عقيدة وحدانية الله (المركب الإضافي)، ولا يعبر عن هذه الكلمة بما يقتضيه لفظ هذا المصدر من ناحية أغلب الاستعمال في خصوصية باب التفضيل **فلا يقال:**

---

[٧٢]) تفسير روح المعاني ج١٨ ص ٦٤.

التوحيد: جعل الله واحداً (والعياذ بالله)، كما يقال: التقدير جعله مقدراً، والتكريم جعله مكرماً، وذلك لأن وحدانية الله تعالى ليست بجعل الجاعل.

وقد عرف صاحب القاموس (التوحيد: إيمان بالله وحده) ا.هـ.

أي التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الخبر الدال على أن الله واحد في ألوهيته، لا شريك له، والتصديق بذلك الخبر أن ينسبه إلى الصدق؛ ومطابقة الواقع بالقلب واللسان معاً، لأننا نعني بالتوحيد هنا التوحيد الشرعي؛ وهو إفراد المعبود بالعبادة؛ مع اعتقاد وحدانيته ذاتاً وصفات وأفعالاً، فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه من الوجوه، ولا تشبه صفاته صفات المخلوقين، ولا يدخل أفعاله الاشتراك وهو الخالق دون من سواه. ([٧٣])

وإنما قلنا أغلب الاستعمال في باب التفعيل: هو الجعل، نظراً إلى ما هو المتعارف فيقال:

التزيين: جعل الشيء مزيناً، التقديم: جعل الشيء مقدماً، التنوير: جعل الشيء منوراً، الترتيب: جعل الشيء مرتباً، وهكذا..لذلك يعتبر التوحيد خارجاً عن هذا الرديف ويراد منه: عد الشيء واحداً، وفي إضافته إلى الله تعالى يقال: اعتقاد وحدانية الله تعالى كما ذكرنا أنفاً.

ومن المصادر -الاشتقاقية- التي تعتبر في الرديف الثاني (عد الشيء شيئاً) **التصديق:** لأنه بمعنى عد الشخص صادقاً؛ إذا نسب إلى الشخص؛ أوعد الكلام صادقاً؛ إذا نسب إلى الكلام. وكذلك **التكذيب:** عد الشخص أو الكلام كاذباً، وهكذا في سائر المصادر من هذا الرديف.

---

[٧٣]) لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية ج١ ص ٥٧

وفيما يتعلق بكلمة التوحيد بخصوص الصلة بقواعد المفرد والمركب واختلاف العلماء في هذا المجال:

ما ذكره الإمام الطحاوي بقوله: (ولا إله غيره) وشرحه أبوالعز الحنفي بقوله:

(هذه كلمة التوحيد -أي أطلق الكلمة على الكلام موافقاً لما هو المتعارف- التي دعت إليها الرسل. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال ولهذا – والله أعلم – لما قال تعالى: (وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) قال بعده: (لا إله إِلَّا هُو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ(١٦٣) [سورة البقرة].

وقد اعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقدير الخبر، فقالوا تقديره: لا إله في الوجود إلا الله. فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود؛ فكان إجراء الكلام على ظاهره، والاعراض عن هذا الاضمار أولى، وأجاب أبوعبد الله محمد ابن أبي الفضل المرسي في (ري الظمآن) فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم (لـ)، أو على التقديرين فلا بد من خبر المبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية، فليس بشيء لأن نفي الماهية هو نفي الوجود؛ لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين: (لا ماهية) و(لا وجود).

وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة؛ فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود، و(إلا الله) مرفوع بدلاً من لا إله، ولا يكون خبراً لـ (لا)، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك. ([٧٤])

وما ذكره أبو العز –رحمه الله– قابل للمناقشة لأنه يميل إلى تقدير الخبر، وقد ثبت أن إجراء الكلام من غير التقدير أولى من الحاجة إلى التقدير، ولا نسلم أن عدم التقدير يفضي إلى نفي الماهية؛ لا إلى نفي الوجود؛ لأنه يمكن أن لا يقدر الخبر، ويصح المعنى بحيث يكون (لا إله) مركب أول في الجملة، ركب من (لا) و(إله) ويكون (إله) مبتدأ على قول؛ واسم (لا) على قول آخر، و(إلا الله) الجزء الثاني من الجملة مركباً من (إلا) بمعنى غير و(الله) اسم الجلالة ويكون خبراً لكلمة (لا) على قول؛ وللمبتدأ (إله) على قول آخر، والدليل على ذلك:

إن (لا إله إلا الله) يؤدي معنى: إنما الإلهُ اللهُ، لأن كلمة: (إنما) إذا تفككت تصير (لا) و(إلا)، وأيضاً كلمتا: (لا) و(إلا) إذا جمعتا تصيران: (إنما) مثل: (إنما زيد قائم)، فهو بقوة: (ما زيد إلا قائم). وكلتا الجملتان تفيدان الحصر، وفي الجملة: (إنما زيد قائم) لا نحتاج إلى تقدير الخبر، وبالتالي فجملة: (ما زيد إلا قائم) لا نحتاج إلى تقدير الخبر.

فيكون المآل إثبات أن الاله هو الله. و(الإله) مبتدأ، و(الله) خبره، أو يجعل (إلا) بمعنى (غير) فيكون التقدير: (لا إله غير الله)، فنفينا غيرية الله عن الإله، ويستلزم إثبات أن الله هو الإله، ولا اعتراض على هذا التقدير؛ بأن إثبات أن الله هو الإله، مع أن هناك آلهة باطلة؛ لأن من الآله الإله الحق،

---

[٧٤]) شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي ص ١١٠ –١١١ طبع المكتب الإسلامي.

وليس هو إلا الله، وبذلك نرجع الإله الحق إلى ما هو المتبادر من معنى كل كلمة مطلقة، نظراً إلى **قاعدة: (إن الشيء إذا ذكر مطلقاً يراد منه الكامل)**، وعلى قبول أن الآلهة كثيرة، والحق منها واحد، والباقي باطل، لا يكون الإله الكامل في الألوهية إلا الله؛ مستفاداً من كلمة إله، لا من تقدير كلمة أخرى لا نحتاج إليها. ([٧٥]).

وبملاحظة قواعد المفرد والمركب في كلام العرب يلاحظ أن اداء المقصود بمفردات اقل عددا، يدل على فصاحة الكلام وخلوه عن التطويل الذي لا نحتاج إليه.

وأيضاً إن توجه النفي إلى حقيقة إله أدل على التوحيد من توجه النفي إلى وجوده، ويكون التقدير لا إله حقيقة، ولا توجد حقيقة للإله إلا لله الواحد القهار.

وما ذكره من أن نفي الماهية هو رأي المعتزلة، قابل للمناقشة لأن القائلين بتوجه النفي إلى الماهية عدد كثير من أهل السنة والجماعة مثل:

- الإمام فخر الدين الرازي فإنه يقول في تفسيره: (لا حاجة إلى التقدير بل نفي الماهية أقوى .... ويرد على من يقدر الخبر: (في الوجود) بأن هذا النفي عام مستغرق، فتقييده بالوجود تخصيص، فلا يبقى النفي على عمومه.

- ومن هؤلاء القائلين بأن عدم التقدير أولى: عطا الله البانبوي إذ يقول: إن عدم التقدير أولى؛ لأن نفي الماهية في إثبات التوحيد؛ أولى من نفي الوجود، فثبت أن الاجراء على ظاهره أولى .

- وكثير غيرهما من أهل السنة يميلون إلى عدم تقدير الخبر.

---

[٧٥]) وما نقل عن الشيخ ابن باز من تقدير الخبر وهو: كلمة (حق) أيضاً له وجه سليم، وقد طبع هذا الرأي في بعض نسخ شرح العقيدة الطحاوية بعنوان: استدراك وفي بعضها في هامش ص ١٠٩-١١٠ في كتاب شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي.

وأما نسبة هذا الرأي إلى المعتزلة فلم نعثر منهم إلا على الزمخشري الذاهب إلى أن (لا إله) في موضع المبتدأ، و(إلا الله) في موضع الخبر.

علماً بأن ترك رأي لغوي لأجل أن أحد المعتزلة قال به؛ بعيد عن ما يقتضيه العلم، لا سيما إذا كان هذا الرأي مرتبطاً بالجانب اللغوي، لأن الزمخشري ومن يحذو حذوه مطعون في القضايا الاعتقادية المحضة، وغير مطعون في القضايا اللغوية وبعبارة أخرى: إذا نسب إلى المعتزلة رأي وافق عليه عدد من علماء أهل السنة والجماعة فننظر إلى الرأي كرأي علمي، ونناقشه بمنظار العلم والدقة والتحقيق، لا بمنظار أن قائله معتزلي، وفيما نحن فيه فإن الماهية والحقيقة شيء؛ والوجود شيء آخر، وقد ثبت علمياً أن الحقائق قبل الوجود، وعليه بني القول المشهور:

حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بها متحقق.

ونحن ننظر إلى هذه القاعدة الكلية حسبما يقال: أنظر إلى ما قال، لا إلى من قال) ([٧٦]).

وما ذكرنا من جعل (إلا) بمعنى غير، ويكون المآل: (لا إله غير الله) ذهب إليه عدد من العلماء بدليل أن كلمة: (إلا) في هذه الجملة مثل كلمة: (إلا) في قول الله تعالى: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ **إلا الله** لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢) [سورة الأنبياء]، فإن كلمة (إلا) بمعنى: غير، ويكون المعنى: لوكان في السموات والأرض آلهة غير الله لفسدتا.

ولا يصح أن تكون كلمة: (إلا) في هذه الآية للاستثناء؛ لأنه يكون المعنى:

---

[٧٦]) راجع شرح التفريع على التوضيح (٣٥٠/١) شرح الأشموني مع حواشيه (٣٥٠/٢) شرح أنوار السعادة (ق ٢٥) وتفسير القرطبي (٣٠١/١).

لوكان فيهما آلهة مستثنى عنه الله لفسدتا، وهذا لا يفيد التوحيد؛ لأنه يظهر منه: أنه إذا كان هناك آلهة لا يستثنى عنه الله، فلا بأس به، ولا يلزم منه نفي عدة شركاء الله.

- **ومن الأدلة على عدم كون (إلا) في: (لا إله إلا الله) للاستثناء أنه:** حينما نقول: ما جاءني القوم إلا زيد، يكون المعنى أن القوم لم يأتوا بحيث يكون زيد مستثنى منه، بل جاء القوم وزيد كلهم. وكذلك في: (لا إله إلا الله) يكون المعنى على تقدير الاستثناء: (لا إله) أي لا يوجد جنس الإله (نظراً إلى أن لا لنفي الجنس) بحيث يكون (الله) مستثنى منه، وهذا لا يعتبر توحيداً؛ لأنه يرجع إلى إمكان وجود الله بحيث لا يستثنى منه الله، مع أن الثابت أن هذه الجملة تفيد التوحيد.

ويذهب العدد الآخر -من الباحثين- إلى أن كلمة: (إلا) في: (لا إله إلا الله) ليس بمعنى غير، ولا يقاس على: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ **إلا الله** لَفَسَدَتَا)، للفروق الأساسية بين الجملتين لأن كلمة: (إلا) في آية لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ **إلا الله** لَفَسَدَتَا) صفة للآلهة، ويكون المعنى على تقدير النعتية: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ) منعوتة بأنها غير الله لفسدتا.

وقد سمي هذا البرهان في علم الكلام **ببرهان الخلف: وهو إثبات المطلوب بإبطال النقيض**، ويرجع إلى: فإذا لم تكن السماء والأرض فاسدتين ظهر أنه لا يوجد آلهة غير الله.

وهناك مطلبان:

- **الأول:** عدم وجود آلهة متعددة،
- **والثاني:** وجود إله واحد.

وإذا نفينا وجود الآلهة المتعددة؛ فلا مجال إلا الاعتراف بوجود إله واحد يدبر السموات والأرض.

لا يقال إن كلمة التوحيد تبدأ بالنفي؛ مع أن الإثبات مقدم على النفي؛ لأن تصور الشيء قبل نفي ما عداه؟.

والجواب:

إن النفي في اللفظ مقدم، وفي المعنى مؤخر، ويكون مرجع كلمة التوحيد إلى الله موجود وحده.

وهذا إثبات كما يقول علماء الأصول: إن المستثنى مع المستثنى منه بمنزلة لفظ واحد، فإذا قلنا عندي عشرة إلا ثلاثة كأننا قلنا: عندي سبعة.

علماً بأن الإثبات بعد النفي يفيد الحصر كما ذكرنا، وإذا كان الإثبات أولاً فلا يفيد الحصر، **وفي النفي قبل الإثبات لطائف أخرى منها:**

١- أن الانسان له قلب واحد ولا يمكن أن يتوجه إلى شيئين مختلفين فإذا قلنا: (لا إله) أخرجنا عن قلوبنا كل شيء، وحينما قلنا: (لا إله إلا الله) توجهنا إلى إثبات ذات لا شريك له.

٢- في (لا إله إلا الله) فيها حرف الهاء والألف والهمزة وهم حروف جوفية ثم حرف اللام الذي يخرج بالتصاق اللسان بسقف الحنك العلوي، وفيه رمز إلى أن المناسب لأداء كلمة الشهادة أن يبدأ من الجوف بالقلب وبالإخلاص وبالاستنارة بالأنوار ثم باللسان، وهما ركنا الإيمان، فناسب مخارج كلمة التوحيد ركنيه.

٣- في (لا إله إلا الله)، لا توجد حرف منقوطة، وفيه رمز إلى أن المسلم عليه أن يتجرد عما سوى الله في العبادة، ليتبرى عن أنواع الشرك (الجلي والخفي).

يرى الباقلاني أن هذه الكلمة الطيبة تدل على نفي الألوهية عن غير الله، وأما إثبات الألوهية لله فبالعلم الضروري والبديهي وهذا توحيد.

ويذهب عدد آخر من علماء علم العقيدة إلى أن المقصود من إرسال الرسل هو التوحيد، وحينما اتفق الرسل على تعليم هذه الكلمة في أول أداء رسالتهم يظهر بأن هذه الكلمة أتم في التوحيد.

ومما يجب ذكره أن مفهوم: (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) مغاير لمفهوم: (لا إله إِلَّا هُو (١٦٣) [سورة البقرة]. وكلاهما قرينتان تدلان على نفي الشرك؛ إلا أن الأُولى منهما تدل على إثبات وحدته في الآلهية بالمطابقة ([٧٧])، ويلزم منه نفي الشريك، ويكون مدلولاً التزامياً، كقولك: (هو سيد واحد)، تريد الوحدة في السيادة؛ فيلزم منه نفي أن يكون غيره سيداً، والقرينة الثانية تدل على نفي الشريك بالمطابقة، ثم على إثبات المعبودية بالحق التزاماً فمعناه: (لا إله في الوجود إلا هو). وفيه نكتة شريفة وهي: أن إثبات الحق وقع في كلتا القرينتين بالمطابقة؛ ليعلم أنه المقصد الأسنى والغاية القصوى ([٧٨]).

ومما يرتبط بكلمة التوحيد : (لا إله إلا الله) أن كلمة: (لا) لنفي الجنس، وفي العمل محمول على (أنَّ) أي مع وجود التضاد بين المعنيين –النفي في (لا) والثبوت والتحقق في (أنَّ)– فقد ثبت أن الضد أقرب إلى الضد، ويمكن أن يقاس أحدهما على الآخر في بعض الخصوصيات، ولذلك صار اسم (لا) مفتوحاً لمشابهته شكلاً باسم (أنَّ) المنصوب، مع الفرق بينهما بأن اسم (أنَّ) لا

---

[٧٧]) والدلالة المطابقية لدى البلغاء والمنطقيين ذكرت قبل ذلك.

[٧٨]) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان تأليف النيسابوري طبع مصطفى الحلبى ج٢ ص ٤٧.

يكون مبنياً بدخول (أنَّ) عليها، وأما اسم (لا) فيكون مبنياً على الفتح بسبب دخول (لا) عليه إذا كان مفرداً.

وأما دليل كونه مبنياً: لأنه يتضمن معنى: (من) الاستغراقية، فبتضمنه الحرف صار مبنياً، ويظهر من هذا **القول أن الاسم المفرد مع إفراده يمكن أن يضمن حرفاً في معناه، والدليل على ذلك** أن كلمة (من) الاستغراقية التي تدل على الشمول؛ تظهر أحياناً في اللفظ كما في قول الشاعر:

فقال: يلوذ الناس عنها بسيفه

وقال: ألا لا من سبيل إلى هند

ويذكر بعض العلماء أن الصلة الأصلية في بناء اسم (لا) أن اسم (لا) ركب مع (لا) مثل تركيب خمسة عشر.

– وهناك رأي آخر ينسب إلى السيرافي والزجاج وهو: أن اسم (لا) معرب، ولكن لا يجري عليه التنوين تخفيفاً، والدليل على ذلك أن التنوين يظهر أحياناً كما في قول الشاعر:

ألا رجلا جزاه الله خيرا   يدل على محصلة تبيت

والمعنى:

هل يوجد رجل جزاه الله خيراً أن يدلني على امرأة تخرج التراب من المعدن، أو المقصود: امرأة تبيت –أي المرأة التي تدخل نكاح الرجل بالمتعة([٧٩])–

– والذين يرون أن اسم (لا) في حال كونه مفرداً يكون مبنياً دائماً، يجيبون عن الاستدلال بهذا الشعر بأن (لا) الذي نتكلم فيها، بأنه حينما يكون

---

[٧٩]) التي تعتبر حراماً عند أهل السنة وحلالاً عند الشيعة.

اسمه مفرداً؛ يكون مبنياً([80])، وما ذكرنا في إعراب اسم (لا) خاص بكونه مفرداً، وإذا كان مضافاً أو شبه مضاف يكون إعرابه النصب.

ويكون في محله إذ نضيف ما يرتبط بعمل (لا) أن عمله للحمل على ضده؛ وهو كلمة: (أن) الدالة على الثبوت المحقق المتضاد مع النفي؛ مع الفرق بينهما بالطريق الآتي:

١- (أنَّ) تدخل على المعرفة والنكرة؛ ولا تختص بأحدهما، وكلمة: (لا) تدخل على النكرة إذا كان المقصود منها نفي الجنس.

٢- إذا لم يكن اسم (لا) عاملاً في شيء آخر كما في الكلمة الطيبة، فإن كلمة: (إله) اسم (لا) وليست عاملة في شيء آخر فيكون مبنياً.

٣- ما ذكره سيبويه بأن (لا) غير مؤثرة في الخبر، فإذا قلنا: (لا رجل قائم)، فإن رفع (قائم) على الخبرية للمبتدأ قبل دخول (لا)؛ وبعد دخولها يبقى كما هو فلا نقول: (قائم) مرفوع والرفع إثر (لا) ، بل نقول: مرفوع على الخبرية للمبتدأ.

وأما (أنَّ) فترفع الخبر، ولا يبقى الخبر على رفعه الأوليّ. وخالفه البعض، وجعلوا (لا) مثل: (إن) تماماً، وقالوا كما أن رفع: (قائم) في: (إنَّ زيداً قائم) بتأثير (إنَّ) لا بالخبرية للمبتدأ؛ فإن رفع (قائمٌ) في (لا رجلَ قائمٌ) بالخبرية لكلمة (لا) لا بالخبرية للمبتدأ.

٤- لا يتقدم خبر (لا) على اسمه، وإن كان الخبر ظرفاً، بخلاف كلمة: (أنَّ) فإنه يمكن تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً.

---

[80]) وفي البيت نصب (رجلاً) بعامل محذوف وهو: (تروني) فيكون التقدير: ألا تروني رجلاً ...

٥- إذا تكرر كلمة: (لا) فيمكن إلغاؤها عن العمل مثل (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ونستطيع أن نقرأ الكلمتين بالفتح وبالرفع ونلغي كلمة: (لا) عن العمل ونقول: (لا حولٌ وقوةٌ إلا بالله) بالرفع في: حول وقوة.

٦- (لا) تعمل حملاً على أن حمل الضد على الضد، إذا كان لنفي الجنس، وإذا كانت لنفي الوحدة لا لنفي الجنس فعملها لمشابهتها بـ (ليس).

ثانياً- التطبيق الثاني في تعريف الإيمان وأركانه:

ومن التفريعات الاعتقادية على قواعد المفرد والمركب بين المنطق واللغة موضوع الإيمان الذي يعتبر من أهم موضوعات علم العقيدة الإسلامية ونلخص التفريعات حسب الآتي:

١- **الإيمان مفردٌ لفظاً؛ ومركبٌ معنىً:** لأنه إقرار وتصديق؛ أو إقرار وتصديق وعمل، ومن جعله مفرداً لفظاً ومعنى: إما عبارة عن الإقرار فقط؛ أو التصديق فحسب، أو لمعرفة وحدها فيعتبر من المذاهب غير المعتبرة.

٢- **الإيمان باعتبار مادة الكلمة معناه:** إعطاء الأمن، ثم استعمل في التصديق بطريق النقل أو المجاز، وهو مصدر من باب الإفعال يتعدى بالباء إذا تضمن معنى الاعتراف، ويتعدى بنفسه؛ ويتعدى باللام إذا كان بمعنى التصديق.

- مثال الأول: قول الله تعالى: (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ (٢٨٥) [سورة البقرة].

- ومثال الثاني: (وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(٤) [سورة قريش].

- ومثال الثالث: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ(١٧) [سورة يوسف].

٣- أن من يقول في أول دخوله في الإيمان: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فهذا إخبار لفظاً؛ وإنشاء معنىً:

وذلك لأنه يبدأ بجملة آمنت حكاية عما تحقق؛ مع أنه لم يتحقق شيء قبل ذلك بالنسبة لمن يدخل في الإيمان ابتداء، ويعتبر هذا الكلام صادقاً، وأُكد بالنسبة لإظهار الإيمان بصيغة الإنشاء، لأن جانب التأكد فيه أكثر، وكأنه يقول: آمنت قبل ذلك، وأخبر عن الإيمان الثابت، كما يقال في العقود في علم الفقه بأن: كلمات: (بعت؛ واشتريت؛ ونكحت؛ وطلقت، وأمثالها) مع كونها دالة على إنشاء العقود، ولكن عين لها لفظ الإخبار؛ ليدل على التحقق. وكأنه حصل قبل ذلك؛ ثم يخبر عن هذا الواقع المحكي عنه.

٤- أول ما ينطق به المؤمن هو: آمنت بالله.

والله: مفرد؛ وعَلَم، وقال سيبويه: اسم الله تعالى أعرف المعارف([٨١]).

ذكر كثير من العلماء أن اسم الله تعالى عَلَم لذات واجب الوجود الذي تفرد به تعالى، فلم يجعل لغيره شركة في لفظه، كما لم يكن لأحد شركة في معناه، وعليه تجري صفاته وهو بمثابة العلم، من حيث أنه يوصف ولا يوصف به، لأنه اسم علم لله كأسماء الأعلام التي سمى بها غيره تعالى، فإن الأعلام في الأصل وضعت للتمييز بين المسميين، وهذا محال على الله، فصار بمثابة العلم لا أصل العلم ([٨٢]).

---

[٨١]) اختلف النحاة في ترتيب المعارف فذهب الجمهور -أي ما عدا الكوفيين- إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثم المخاطب ، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب السالم.

[٨٢]) كتاب معنى لا إله إلا الله تأليف بدرالدين الزركشي طبع دار الإصلاح ص ١١٦.

يريد الزركشي بقوله : (بمثابة العلم) أنه لا يطلق عليه أنه عَلَمٌ، كما ذكره الآخرون، **لأن العَلَمَ كما يقول علماء اللغة: ما وضع لتشخيص الذات بعينها**، فمثلا: (خالد) موضوع لشخص المسمى به، بحيث يميزه من غيره، ولما كان هذا التشخيص محالاً على الله تعالى؛ لأنه لا يوجد إلا ذات واحدة، قال بعض العلماء: إنه لا يسمى عَلَمَاً بل بمثابة العَلَم. لكن بعض العلماء أطلقوا عليه أنه عَلَم باعتبار معناه؛ من حيث أنه يدل على ذاته تعالى، فقد أطلق كثير منهم أنه عَلَمٌ لذاته تعالى، والاختلاف شبه الاختلاف اللفظي.

- وأما كونه بمثابة العَلَمِ؛ أي من حيث الأحكام اللغوية؛ حيث يكون موصوفاً، فنقول: عن الابهام (أي بأن يتقدمه اسم واحد) ثم المشار به، والمنادى (هما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريفهما بالقصد) ثم الموصول وذو أداة التعريف (وهما في مرتبة واحدة) لأن تعريفهما بالعهد، وأما المضاف فالصحيح أنه في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم.
- وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً،
- وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العَلَمِ، فهذه ثلاثة أقوال.

قال بدر الدين الزركشي: هذا الخلاف في غير اسم (الله) تعالى فهو أعرف المعارف على الاطلاق ([٨٣]).

ثالثاً- التطبيق الثالث (الله الواحد الأحد):

لا يمكن أن يكون صفة؛ فلا يقال شيء الله، بطريق التركيب التوصيفي. وأيضاً إن صفات الله تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليها، فلو جعلت كلها صفات؛ بقيت غير جارية على اسم موصوف بها، وهذا محال ([٨٤]).

[٨٣]) راجع: شرح التصريح على التوضيح (٩٥٨) والكافية لابن الحاجب ص (٦٥) وشرح المفصل (٥٦/٣) و(٨٧/٥).

إن علماء اللغة اختلفوا في أن لفظ الجلالة (الله) هل هو مشتق أم لا ؟

فذهب جماعة منهم –سماهم التهانوي بالمحققين– إلى أنه اسم مرتجل، وليس بمشتق، ولهذا لا يجوز حذف: (الـ) منه، وهو الراجح.

وذهب كثيرون منهم إلى أنه مشتق، وهؤلاء أيضاً اختلفوا في أصله، وأصل اشتقاقه:

– **فذهب بعضهم إلى أن أصله: (إلاه) على زنة فِعَال من قولهم: أَلَهَ** يَأْلَهُ إلاهةً، أي عبد عبادة، فحذفوا منه الهمزة تحقيقاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت (الـ) عليه للتعظيم، ودفع الشيوع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم، وما يعبدونه آلهة، فصار لفظ: (الله) وصارت (الـ) كأحد حروف الاسم، ولذلك ينطق بهمزته بالقطع عند النداء فنقول: (يا الله).

وقال الخليل: من أَلِه بمعنى فَزِع، وقيل: بمعنى ارتفع.

– **وذهب بعضهم إلى اشتقاقه من: لاهَ يَلِيه إذا تستر، سمي بذلك** لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار.

– **وذهب بعضهم إلى أن أصله (وَلاه) من (وَلِه) إذا تحير، ثم قلبت** الواو همزة، كما قلبت في اشاح أصله: وشاح.

– **وذهب بعضهم إلى أن أصله الهاء (هـ) التي هي الكناية من** الغائب، وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم، فأشاروا إليه بحرف الكتابة، ثم زيدت

---

[٨٤]) راجع تفسير الكشاف ٤/١ والتعريفات ص ١٩، وكشاف مصطلحات الفنون ١٤٦/١ ورسالة الوضع للعقد ص ٧٣٨ ضمن مجموع المتون.

فيه لام المُلك، إذ علم أنه خالق الأشياء ومالكها فصار (لَهُ) ثم زيدت فيه الألف واللام للتعظيم والتفخيم فصار (الله) ([85]).

[85]) انظر شرح المفصل لابن بعيش (٣/١) وشرح انوار السعادة (ق٤) وشرح التصريح على التوضيح (٧/١) وتفسير القرطبي (١٠٣/١) وتفسير الكتاب للزمخشري (٤/١) والكتاب لسيبويه طبع الاميرية (١-٣٠٩) والمفردات للراغب (ص ٢١).

رابعاً- التطبيق الرابع جملة (أنا مؤمن إن شاء الله) على مذهب، و(أنا مؤمن حقاً) على مذهب آخر.

فيها أمور:

- الحكم الخبري؛ وإثبات الخبر للمبتدأ على مذهب النحويين،
- وإثبات المحمول للموضوع عند المناطقة،
- وثبوت المسند للمسند إليه عند أهل المعاني من ناحية، وجمع المفردَين وتصورَيْن وحكاية عما هو في الواقع، وواقع هذه الحكاية لا توجد في الخارج؛ بل في الذهن والقلب، فالتعبير اللساني الصادق أن يكون موافقاً لما في القلب، والكاذب عدم موافقته، ولذلك نفى الله الإيمان عن المنافقين، قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ(٨) سورة البقرة.

ونفى الصدق عنهم في قولهم للرسول صلى الله عليه وسلم: (إنك لرسول الله) فقال سبحانه: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (١) سورة المنافقون.

ولذلك نجد الفروق الأساسية بين المعرفة المحضة، وبين الإيمان، **وبالتالي نرد على الجهمية القائلين بأن الإيمان معرفة فقط.**

وذلك للأدلة التالية:

١) المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصور المحض: بل بالتصديق والحكم عند المنطقيين، وبالثبوت عند أهل اللغة، مع قبول أن الفرق بين التصديق المنطقي والتصديق الاعتقادي كثير، إذ التصديق عند المنطقيين يتركب من: الموضوع والمحمول؛ والنسبة والحكم، وأما عند علماء العقائد فهو:

أمر بسيط؛ وحالة ذهنية؛ ترد على القلب، إذ القلب هو محل الإيمان بدليل قول الله تعالى:

(وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ (١٤) سورة الحجرات.

٢) بالتصور المحض لا يتحقق الإيمان لأنه ليس فيه الثبوت والحكم:

وهذا دليل آخر للرد على الجهمية القائلين: بأن الإيمان هو المعرفة، والجواب عن طريق علم المنطق أن التصور الخالي عن الحكم لا يترتب عليه الأثر.

نعم! إن التصور يتعلق بكل شيء، ويتعلق بالمفرد والمركب التام الخبري، والمركب الناقص، وإن كل قضية تحتاج إلى: تصور الموضوع؛ وتصور المحمول؛ وتصور النسبة، وتلك التصورات منفردة تكون مقومات للقضية، وعند الحكم والثبوت تتشكل القضية، فكل تصور من هذه التصورات معرفة، وإذا كان الإيمان معرفة؛ فتكون القضية التي تتركب من موضوع اعتقادي، ومحمول من عوارضه مثل: يوم الحشر حق، مشتملة على عدة أجزاء (الموضوع؛ والمحمول؛ والنسبة) كل منها تصور أي معرفة، فليكن كل منها إيماناً، وهذا يفضي إلى أن يكون كل منها تصديقاً، وبالتالي كل تصور تصديق، مع أن التصور والتصديق نوعان متباينان من الإدراك ضرورة، فالتصور شيء؛ والتصديق شيء آخر، **التصور عبارة:** عن حصول صورة الشيء في الذهن من غير الحكم، وهو المعروف في علم المنطق بالتصور الساذج أي التصور الخالي عن الحكم. **والتصديق عبارة:** عن التصور مع الحكم، والمتبادر من المعرفة التصور؛ فلا يكون إيماناً؛ لأن الإيمان يحتاج إلى الثبوت وإلى الحكم.

ومن ناحية أخرى: إن الإيمان تكليف، والتكليف الشرعي يكون اختيارياً تحقيقاً لمعنى الابتلاء؛ واختيار العبد الخير أو الشر، والمعرفة أعم من أن تكون اختيارية أو اضطرارية.

مثلاً: نحن نتصادف عند خروجنا من البيت بالعلم بحادث سيارة في الطريق، ونعرف هذه الحالة من غير القصد، وتكون المعرفة اختيارية؛ إذا سمعنا صوتاً وأردنا الخروج لنعلم ماذا حصل؟ فإن هذه المعرفة تحصل باختيارنا، وإذا كانت المعرفة أعم من الحصول بالاختيار؛ أو بغير الاختيار؛ فيكون أعم من الإيمان، وبتحقق العام لا يتحقق الخاص كل وقت، بل في بعض الأوقات تحقيقاً لمعنى العموم، مثل: الحيوان والانسان، بتحقق الحيوان أحياناً يتحقق الإنسان، وأحياناً لا يوجد؛ بل يوجد في نوع آخر منه وهو: البقر أو الفرس.

وبعد تحقيق العموم والخصوص بين المعرفة والإيمان الذي يعتبر تصديقاً وثبوتا افترق التلازم بينمها في المصداق، ولا يصح أن نعرف الإيمان بالمعرفة، وإلا يكون تعريف الخاص بالعام، مع أن الخاص عام مع الجزء الآخر وهو الفصل، فلا يصح تعريف الإنسان بالحيوان، بل بالحيوان الناطق، يكون الجزء الأول جنساً؛ والثاني فصلاً، الجزء الأول يحصل به الاشتراك، والجزء الثاني يحصل به الامتياز.

٣) الأدلة القرآنية التي ترشدنا إلى أن المعرفة شيء والإيمان شيء آخر: قال الله تعالى: (الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ(١٤٦) سورة البقرة.

وقوله تعالى: حكاية عما ذكره موسى –على نبينا وعليه الصلاة والسلام– : (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا(١٠٢) سورة الإسراء.

وقوله تعالى في حق الكفار: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ(١٤) سورة النمل.

وأيضاً إن عامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم، وأنهم صادقون، لكن الحسد وإرادة العلو أو الرياسة ؛ وحبهم لما هم عليه؛ أوجب التكذيب وجرهم إلى عدم العمل؛ طبق ما وصل إليه علمهم التصوري ومعرفتهم.

وأوضح دليل على هذا القول؛ قصة أبي طالب –عم النبي صلى الله عليه وسلم– مع اهتمامه الشديد في حفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من الأذى، وحبه له، ومعرفته بقلبه أنه على حق، ومع كل هذا لم يؤمن إيماناً اختيارياً بالتصديق به، مع حرص النبي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على إيمانه شفقة عليه، وحزن بذلك الرد المنفي، فأنزل الله تعالى:

(إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ(٥٦) سورة القصص.

وهذا دليل على أن المعرفة المحضة الناشئة عن الاختيار؛ أو الاضطرار لا تكون إيماناً إلا إذا تبعه التصديق الاختياري؛ الذي يترتب عليه التكليف؛ مع الجزم وعدم التردد، وإن ابا طالب كان ينقصه هذا التصديق، وهذا الجزم، وكما نقل عنه أنه قال: (اخترت النار على العار)، أي إن إيماني حسب معرفتي؛ وتصديقي الاختياري؛ مقروناً بالجزم بعد هذه المعرفة عار لي بين أقراني، فيقولون: تركَ دينَ آبائه اتباعاً لدين آتي به ابن أخيه محمد (صلى الله عليه وسلم) فبقي كافراً، ومات على الكفر.

وبهذا الفرق الدقيق بين التصديق الاختياري، والجزم المطلوب في الإيمان، وبين المعرفة المحضة، والتصور الأعم من الاختياري وغيره، نرد على من يقول: ما الفرق بين المعرفة والتصديق مع أن كليهما عمل القلب.

ونزيد في الرد شيئاً آخر بالإضافة إلى ما ذكرنا:

وهو أن القرآن الكريم يرشدنا في قصة موسى –على نبينا وعليه الصلاة والسلام– وسحرة فرعون؛ أن الإيمان الاختياري بعد المعرفة هو الذي يحقق التكليف، ويخرجه إلى ساحة الوجود، لأن سحرة فرعون لما رأوا ما ألقاه موسى من المعجزة سجدوا، كما أخبر الله عنهم:

(وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ (١٢٠) قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ(١٢١) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (١٢٢) سورة الأعراف.

فالمعرفة الكاملة لحقيقة المعجزة، وأن ما أتى به موسى عليه السلام ليس من جنس السحر؛ تسببت في وقوعهم في السجدة، ولم يكتفوا بهذا؛ بل آمنوا بالإقرار والتصديق إيماناً اختيارياً، بعد حصول المعرفة لهم، و(قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ(١٢١) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (١٢٢)، والله أعلم بالصواب.

والخاتمة:

في بيان نتائج البحث إجمالاً وذكر الاقتراحات حول الاهتمام باللغة العربية في عصرنا هذا اهتماماً يفوق على ما نراه لدى المتخصصين والمهتمين بالقضايا اللغوية.

وأما إجمال خلاصة أصل البحث :

- فإن موضوع المفرد والمركب؛ إذا جرد عما يتوهمه البعض؛ بأنه اصطلاح عربي، وأن هذه الاصطلاحات تخدم العلوم الأخرى؛ من غير أن يكون في مصداقها اختلاف، **إن لم يكن جديداً**؛ **فأقل ما يطلق عليه: إنه كان خفياً لدى البعض.**

- ومن الفوائد الهامة في هذا التحقيق **أن الاختلاف في تعريف كل من المفرد والمركب يتسبب في الاختلافات الفرعية**، وأن هذا يسري إلى القضايا الفقهية والأصولية وغيرها من العلوم.

وأما الاقتراحات حول الاهتمام باللغة العربية فهي عبارة عن:

١- النظر في المناهج الدراسية لقواعد اللغة العربية، بمستوى المدارس والكليات في الدول العربية، والعالم الإسلامي كله.

٢- تأسيس معاهد عالية في الدول الإسلامية؛ لتدريس المتون القديمة في اللغة العربية وغيرها من العلوم؛ ليرجع العلم إلى نصابه الأصلي في التحقيق والتدقيق.

٣- إعادة الكتب اللغوية المحذوفة من جامعة الأزهر في كلية اللغة العربية وغيرها من الكليات؛ لإعادة الدقة حول القواعد اللغوية.

٤- الاهتمام الكامل بتربية المدرسين في اللغة العربية بحيث تكون لهم المقدرة في التدريس كما يليق بهذه اللغة.

٥- إيقاف نشر البحوث والكتب التي تدعوا إلى الإهمال اللغوي، وبالتالي في جعل هذه اللغة الضرورية الهامة؛ لغة القرآن على الرف، وعلينا أن نجعل موقف هذه اللغة أكثر من لغة التخاطب المحض؛ الذي يدعوا إلى جعل هذه اللغة آلة للتفاهم فقط، إذ أن هذه اللغة تخدم كل ركائز الإسلام، ولا يختص بالتخاطب فحسب.

وأخيراً أقول:

إن هذا البحث قد خططت له فكرياً قبل سنوات، ولكن لم تتح الفرصة للاشتغال به؛ كبحث علمي؛ إلى أن وصل دوره في عامنا هذا (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) في زمرة البحوث المدعومة من طرف إدارة الأبحاث بجامعة الكويت؛ وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

وأرى أن البحوث التي تأتي بشيء جديد، وتلقي الضوء على الموضوعات التي خفيت عن الناس كاملاً؛ أومن وجه، لها حق الأولية والأولوية في كل شيء تقييماً وطبعاً واستفادة. والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- تفسير ابن كثير، تأليف أبو إسماعيل بن كثير.

٣- تفسير الجلالين، تأليف جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي.

٤- برنامج القرآن الكريم على الحاسب الآلي، انتاج الشركة العالمية صخر الإصدار رقم ٧.

٥- لسان العرب، تأليف ابن منظور.

٦- المعجم الوسيط، تأليف عدد من العلماء.

٧- تهذيب المقدمة اللغوية، تأليف العلايلي.

٨- الكافية في علم النحو، تأليف ابن الحاجب.

٩- الشافية في الصرف، تأليف ابن الحاجب.

١٠- الفوائد الضيائية على الكافية، تأليف عبد الرحمن الجامي.

١١- حاشية الفوائد الضيائية، تأليف عبدالغفور اللاري.

١٢- حاشية الفوائد الضيائية، تأليف عصام الدين

١٣- مختصر المعاني، تأليف سعدالدين التفتازاني.

١٤- القطبي على الشمسية، تأليف قطب الدين الرازي.

١٥- سلم العلوم، تأليف محب الله البهاري.

١٦- شرح سلم العلوم، تأليف قاضي محمد مبارك.

١٧- شرح سلم العلوم، تأليف ملا حسن.

١٨- شرح سلم العلوم، تأليف العلامة حمد الله.

١٩- مراح الأرواح، تأليف أحمد بن على بن مسعود.

٢٠- زنجاني، تأليف عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٢٢- شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري.

٢٣- كتاب المقصود في التصريف، تأليف الإمام أبو حنيفة.

٢٤- النحو الوافي، تأليف عباس حسن.

٢٥- كتاب فقه اللغة وسر العربية، تأليف الإمام أبي منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري.

٢٦- الفهرست، تأليف ابن النديم.

٢٧- الأنساب، تأليف السمعاني.

٢٨- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

٢٩- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي.

٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي.

٣١- وفيات الأعيان، تأليف ابن خلكان.

٣٢- تبصرة الطلاب، تأليف محمد عبد العلي.

٣٣- موسوعة الحديث الشريف الإصدار الثاني، إنتاج الشركة العالمية صخر.

٣٤- المقاصد الحسنة لمحمد عبد الرحمن السخاوي ط دار الكتاب العربي.

٣٥ - تفسير روح المعاني للألوسي

٣٦- لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية.

الفهرست

- صفة المعنى..................................

- النسبة بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه.

- النسبة بين اللفظ وكل من الكلام والكلم

عموم وخصوص مطلق.......... ....

ب- إطلاق المفرد على ما يقابل المضاف وشبه المضاف...

ج- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المعرب....

د- إطلاق المفرد على ما يقابل الجملة، والكلام في تعريف المبتدأ والخبر.

هـ- إطلاق المفرد في مقابل المركب مع غيره في تعريف المبني.....

و- إطلاق المفرد مقابل المثنى والمجموع ....

ز- استعمال المفرد مقابل المثنى والمجموع..................

ثالثاً- علم المنطق والاتجاهات المنطقية فيما يتعلق بالمفرد والمركب

١- وأما وجوه التباعد بين أقوال علماء اللغة وآراء علماء المنطق في بحث المفرد والمركب فيلخص في:..................

٣- كلمة (كان) من الأفعال الناقصة عند أهل اللغة، ولكنها أداة؛ وحرف؛ وغير مستقل؛ عند علماء المنطق، ودليلهم على ذلك: ....

٤- الرابع من وجوه الاختلاف بين المنطقيين وعلماء اللغة: ...

٥- إن أهل المنطق يذكرون المفرد مقابل المركب فقط، وأما أهل اللغة فإن المفرد عندهم يستعمل مقابل المركب ومقابل المثنى والمجموع ومقابل المضاف وشبه المضاف وغيرها من الاستعمالات ......

٦- ومن الموضوعات التي يخالف فيها المنطقيون عن أهل اللغة:

استلزام دلالتي: التضمن؛ والتزام المطابقة عند المنطقيين،

وعدم الاستلزام عند أهل قواعد اللغة العربية............

رابعاً- علم البلاغة والاتجاه البلاغي نحو المفرد والمركب........

وأكثر ما يستعمل كلمة المفرد في البلاغة مقابل الكلام لأنه أول ما يبدأ بالتعريف يقول ....

ولعلماء البلاغة في إدخال المركب الناقص إلى ساحة الفصاحة طريقان:

الأول- أن يراد بالمفرد ما ليس بكلام:........................

الثاني- أن يراد من الكلام ما يعم المركب التام الخبري والمركب الناقص:

الباب الثالث
أثر ذلك الاختلاف
في بعض قضايا العقيدة

تمهيد:

أولاً- التطبيق الأول كلمة التوحيد: لا إله إلا الله:

ثانياً- التطبيق الثاني في تعريف الإيمان وأركانه:

١ - الإيمان مفردٌ لفظاً؛ ومركبٌ معنىً:

٢- الإيمان باعتبار مادة الكلمة معناه:

٣- أن من يقول في أول دخوله في الإيمان: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فهذا إخبار لفظاً؛ وإنشاء معنىً:

٤- أول ما ينطق به المؤمن هو: آمنت بالله.

ثالثاً- التطبيق الثالث (الله الواحد الأحد):

رابعاً- التطبيق الرابع جملة (أنا مؤمن إن شاء الله) على مذهب، و(أنا مؤمن حقاً) على مذهب آخر.

وبالتالي نرد على الجهمية القائلين بأن الإيمان معرفة فقط بالأدلة التالية:

١) المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصورالمحض:

٢) بالتصور المحض لا يتحقق الإيمان لأنه ليس فيه الثبوت والحكم:

٣) الأدلة القرآنية التي ترشدنا إلى أن المعرفة شيء والإيمان شيء آخر:

والخاتمة:............ ....

المراجع

تم بفضل الله وحمده.